



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



ارسلنا
عليكم يا صابغ
الرماد

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir



سلسلة إصدارات حوزة فقه الأئمة الأعلام (ع) في سوريات (١١)

بحوث وآيات الأحكام

الخمس

سلسلة دروس سماحة آية الله
الشيخ محمد جواد الفاضل المنكراني (دام عزه)

إشراف

الأستاذ الشيخ محمد جعفر النجفي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بحوث فى آيات الأحكام ، الخمس

كاتب:

محمد جواد فاضل لنكرانى

نشرت فى الطباعة:

مركز فقهى ائمه اطهار (عليهم السلام)

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٢	بحوث فى آيات الأحكام ، الخمس
١٢	اشاره
١٢	اشاره
١٦	كلمه المؤلف
١٨	تقديم
٢٢	تمهيد
٢٤	النقطه الأولى: الملاك فى آيات الأحكام
٢٤	اشاره
٢٩	لزوم وجود متعلق خاص ومعين لكل حكم فقهي
٣١	النقطه الثانيه: تاريخ التأليف فى آيات الأحكام
٣٣	النقطه الثالثه: أسلوب تأليف آيات الأحكام
٣٣	الأسلوب الترتيبي على أساس سور القرآن
٣٣	الأسلوب الترتيبي وفق الأبواب الفقيهيه
٣٤	الأسلوب الموضوعى
٣٤	أسلوبنا فى البحث حول آيات الأحكام
٣٥	النقطه الرابعه: ما الفائدة من دراسه آيات الأحكام
٤٤	الآيات الست المتعلقه بالخمس
٤٦	الآيه الأولى المتعلقه بالخمس
٤٨	الآيه الأولى المتعلقه بالخمس
٤٨	اشاره
٤٨	ما المراد من الغنيمه ؟
٥٣	رأيتنا فى معنى الغنيمه:
٥٤	أدله أهل السنه على أنّ المراد من الغنيمه هو الغنيمه الحربيه:

- هل قرينيه السياق أوسع من قرينيه المورد؟ ٥٥
- دراسة الآيات التي استعمل فيها لفظ (الغنيمه) أو إحدى مشتقاتها: ٥٩
- معنى (الغنيمه) في سائر استعمالات العرب: ٦١
- معنى الغنيمه في (نهج البلاغه): ٦١
- معنى ((غنمتم) في الروايات: ٦٢
- لأى دليل اعتبر أهل السنه الخمس في موارد أخرى غير الغنائم الحربيه ؟ ٦٧
- رأى المحقق الأردبيلي حول الغنيمه: ٦٩
- نتيجه البحث: ٧٥
- مصارف الخمس ٧٦
- اشاره ٧٦
- الجهه الأولى: هل الآيه الكريمه في مقام التقسيم أم في مقام الترتيب ؟ ٧٦
- إشكالان على ترتيبيه الآيه: ٨١
- رأى علماء السنه في التقسيم والترتيب: ٨٣
- إكمال المطلب: ٨٤
- من هم (ذو القربى)؟ ٨٦
- رأى فقهاء الإماميه حول ذى القربى: ٨٦
- هل المقصود من ذى القربى شخص واحد وهو الإمام المعصوم ؟ أو إن معناه هو الجمع ؟ ٨٧
- رأى المرحوم الجزائري في حمل ذى القربى على المعنى الجنسى: ٨٩
- (ذو القربى) في الروايات: ٩١
- الروايات الداله على أن المراد من ذى القربى هو الإمام المعصوم: ٩١
- الروايات الداله على أن المراد من ذى القربى هم أقرباء الرسول (صلى الله عليه و آله): ٩٤
- هل يمكن الجمع بين هاتين الطائفتين من الروايات ؟ ٩٤
- إشكالان على فرضيه أن المراد من ذى القربى الإمام المعصوم (عليه السلام): ٩٧
- المراد من البيتامي والمساكين وابن السبيل: ١٠٠
- اشاره ١٠٠
- رأى أهل السنه: ١٠١

- ١٠١ رأى علماء الإمامية:
- ١٠١ معنى اليتيم:
- ١٠٢ معنى المسكين:
- ١٠٢ معنى ابن السبيل:
- ١٠٢ البحث في رأى علماء الإمامية حول اليتامى والمسكين وابن السبيل من المنظار القرآنى:
- ١٠٥ اليتامى والمسكين وابن السبيل فى الروايات:
- ١١١ لماذا تم التمييز بين آيه الخمس وآيه الأنفال ؟
- ١٢٠ الفرق بين الزكاه والخمس:
- ١٢٣ الروايات المتعلقة بخمس الفوائد فى زمن رسول الله (صلى الله عليه و آله):
- ١٢٣ اشاره
- ١٢٣ روايات أهل السنه:
- ١٢٨ روايات الشيعة:
- ١٣٣ لماذا يجب دفع الخمس فى زمن الغيبه إلى الفقيه الجامع للشرائط؟
- ١٣٦ هل يستطيع أى فقيه أن يقبض الخمس ؟
- ١٣٧ هل يمكن صرف الخمس إلى مصارفه بدون إذن الفقيه وإجازته ؟
- ١٣٨ هل يشترط فى اليتامى الفقر؟
- ١٤١ الروايات الداله على إطلاق اليتامى وعدم تخصيصهم بالفقراء منهم:
- ١٤٧ هل تشترط العدالة فى اليتامى والمسكين وابن السبيل ؟
- ١٤٩ هل يشترط فى اليتامى والمسكين وابن السبيل الإيمان ؟
- ١٤٩ الأدله الخمسه التى استند إليها بعض الفقهاء فى اشتراطهم الإيمان فى مستحقى الخمس:
- ١٥٥ هل يلزم فى صرف الخمس البسط والتسويه والاستيعاب فى اليتامى والمسكين وابن السبيل ؟
- ١٥٧ وجوب البسط وعدمه فى الروايات:
- ١٥٨ لا قرينه فى الآيه على كون اللام للملكيه:
- ١٦٤ هل يلزم الاستيعاب ؟
- ١٦٦ هل ينحصر مصرف سهم السادات على اليتامى والمسكين وابن السبيل منهم ؟
- ١٦٧ هل تعتبر آيه الغنيمه (الآيه ٤١ من سوره الأنفال) ناسخه للآيه الأولى أو لا؟

- ١٦٧ اشارة
- ١٦٨ المطلوب الأول: ما هي الأنفال
- ١٦٨ المعنى اللغوى للأنفال:
- ١٦٩ رأى المفسرين حول كلمه الأنفال:
- ١٦٩ اشارة
- ١٧٠ بحث تفسيري للأنفال:
- ١٧٢ الوجه الآخر فى تسميه الأنفال:
- ١٧٢ العلاقه بين الآيه الأولى والآيه ٤١ من سوره الأنفال:
- ١٧٣ هل الآيه ٤١ ناسخه للآيه الأولى ؟
- ١٧٥ رأى القرطبى حول النسخ:
- ١٧٧ سؤالان:
- ١٧٧ بطلان نظريه النسخ:
- ١٧٨ قرينتان على بطلان النسخ:
- ١٧٨ ما هو مدلول الآيه الأولى والآيه ٤١ من سوره الأنفال ؟
- ١٨٠ الأنفال فى روايات الشيعة وفقههم:
- ١٨٢ إكمال البحث:
- ١٨٢ دراسه للآيات الثلاث فى سوره الأنفال:
- ١٨٢ اشارة
- ١٨٢ - الآيه الأولى:
- ١٨٢ - الآيه الثانية:
- ١٨٣ - الآيه الثالثة:
- ١٨٤ هل الآيه الأولى ناسخه للآيه الثالثه أو لا ؟
- ١٨٤ رأى المرحوم العلامه الطباطبائى:
- ١٨٥ إشكال على كلام العلامه الطباطبائى (رضوان الله تعالى عليه):
- ١٨٧ نتيجة بحثنا حول الارتباط بين الآيات الثلاث فى سوره الأنفال:
- ١٩٢ آيه الخمس الثانية

- ١٩٢ اشارة
- ١٩٤ هل يستفاد من هذه الآية الشريفه وجوب الخمس أو لا؟
- ١٩٤ دراسه عبارات المفسرين فى استفاده الوجوب وعدمه:
- ١٩٧ البيان الأول:
- ١٩٧ استدلال الفخر الرازى على الوجوب
- ١٩٨ رأى المرحوم الطبرسى فى الوجوب:
- ١٩٨ ما ذكره المحقق المرحوم الأردبيلى حول عدم الوجوب:
- ١٩٩ إشكال على المحقق الأردبيلى
- ١٩٩ الدقه فى شأن نزول الآية الشريفه:
- ٢٠٣ الاستنتاجات الثلاثه للوجوب
- ٢٠٤ المراد من ذوى القربى فى هذه الآية الشريفه
- ٢٠٨ آيه الخمس الثالثه
- ٢٠٨ اشارة
- ٢٠٩ النقطة الأولى: هل يفهم الوجوب من هذه الآية ؟
- ٢٠٩ النقطة الثانيه: هل الآية الشريفه متعلقه بالزكاه ؟
- ٢٠٩ اشارة
- ٢١٠ معنى كلمه الإنفاق فى اللغه
- ٢١٠ معنى كلمه (الإنفاق) فى القرآن
- ٢١٠ اشارة
- ٢١٢ أقوال المفسرين فى معنى الإنفاق فى هذه الآية الشريفه
- ٢١٢ - رأى الفاضل الجواد
- ٢١٣ - رأى المحقق الأردبيلى
- ٢١٤ دراسه نظريه أهل السنه حول خمس المعادن
- ٢١٤ اشارة
- ٢١٤ استنتاج:
- ٢١٥ احتمالات خمسه:

- ٢١٦دراسة احتمال الاستحباب:
- ٢٢٠رأى الاسترآبادى:
- ٢٢٠دراسة إحدى النظريات:
- ٢٢٢رأى القرطبي:
- ٢٢٦آيتنا الخمس الثالثه والرابعه -
- ٢٢٦اشاره -
- ٢٢٦- دراسته أفاظ الآيه الشريفه:
- ٢٢٩كيفيه العلاقه بين الآيه الأولى والآيه الثانيه
- ٢٢٩هل الآيه الثانيه مفسره للأولى ؟
- ٢٢٩اشاره
- ٢٢٩كلام الزمخشري:
- ٢٢٩كلام العلامه الطباطبائي:
- ٢٢٩اشاره
- ٢٣٠الإشكال فى كلام العلامه الطباطبائي:
- ٢٣٠كلام الوالد (رضوان الله تعالى عليه):
- ٢٣١كلام الشيخ الطوسى:
- ٢٣١كلام المحقق الأردبيلي:
- ٢٣٣ما ذكره المحقق الخوئى:
- ٢٣٤وإن شواهد السيد الخوئى على ذلك عباره عن:
- ٢٣٥صحيحه محمد بن مسلم عن أبى جعفر (عليه السلام).
- ٢٣٦ما ذكره الوالد المعظم والمحقق:
- ٢٣٦اشاره
- ٢٣٧خمسه إشكالات على المحقق الخوئى:
- ٢٤٠الشاهد على وحده الموضوع فى الآيتين الكريمتين:
- ٢٤٠خلاصه الإشكالات فى التمسك بروايه محمد بن مسلم:
- ٢٤٠اشاره

- ٢٤١ النتيجة والرأى المختار:
- ٢٤٢ دراسه روايه:
- ٢٤٢ اشاره
- ٢٤٤ شاهد المطلب فى تتمه الروايه:
- ٢٤٤ كلام (الفاضل الجواد):
- ٢٤٥ دراسه كلام الفخر الرازى:
- ٢٤٦ العلقه بين آيات سوره الحشر مع الآيه الأولى من سوره الأنفال:
- ٢٤٦ مقارنة بين آيه الأنفال وآيه الفىء:
- ٢٤٧ العلقه بين الآيه الثامنه من سوره الحشر مع الآيه السابقه لها:
- ٢٤٧ اشاره
- ٢٤٨ - إشكالات على هذين الاحتمالين:
- ٢٤٩ ما ذكره العلامه الطباطبائى:
- ٢٥٠ إيراد على ما ذكره العلامه:
- ٢٥١ رأى القرطبى:
- ٢٥٥ كيفيه الجمع بين آيات سوره الحشر والآيه الأولى من سوره الأنفال:
- ٢٥٦ العلقه بين الآيه السابعه من سوره الحشر والآيه ٤١ من سوره الأنفال:
- ٢٦٠ خاتمه: مأساه فدك
- ٢٦٠ اشاره
- ٢٦٢ إشاره موجزه إلى قصه فدك
- ٢٦٣ تعصب وإنكار حقائق:
- ٢٦٥ روايه حول فدك:
- ٢٦٨ دراسه سند الروايه:
- ٢٦٩ دراسه مضمون الروايه:
- ٢٧١ شاهد من أهل الجنه على فدك:
- ٢٩٠ فهرس المصادر
- ٢٩٥ تعريف مركز

بحوث في آيات الأحكام ، الخمس

اشاره

عنوان: بحوث في آيات الأحكام، الخمس

يديد آوران: فاضل لنكراني، محمد جواد (نويسنده)

فخر الاسلام، علي (معرب)

طبسي، محمد جعفر (معرب)

ناشر: حوزة فقه الاثمه الأطهار (عليهم السلام)

مكان نشر: سوريه - دمشق

سال نشر: ٢٠٠٩م , ١٤٣٠ق

زبان: عربي

ص: ١

اشاره

بسم الله الرحمن الرحيم

ص: ٣

بحوث فى آيات الأحكام، الخمس

فاضل لنكرانى، محمدجواد (نويسنده)

فخرالاسلام، على (معرب)

طبسى، محمدجعفر (معرب)

ص: ٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاه والسلام على سيدنا ونبينا أبى القاسم محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين المعصومين ولعنه الله على أعدائهم أجمعين.

أما بعد فهذا الكتاب الذى بين يديك من بحوثنا القرآنيه حول آيات الأحكام فى خصوص آيات الخمس من القرآن الكريم، ومن الواضح أن وجوب الخمس من الأحكام التى مصدرها الرئيسى القرآن الكريم، واختلفت المذاهب الإسلاميه فى حدوده وموارده، فى حين نعتقد نحن المفتخرين بمذهب الإماميه استناداً إلى كتاب الله العزيز بسعه دائره الخمس وعدم اختصاصه بالغنائم الحريه، وقد ذكرنا فى هذا الكتاب مجموعه من الشبهات التى أوردت من قبل البعض وهى ناشئه عن عدم وصولهم إلى حقيقه الفكر الشيعى حول هذا الموضوع، بالإضافة إلى عدم قصدهم منها الوصول إلى تلك الحقيقه وسائر الحقائق والمعارف المسلّمه عندنا المبيته على المنابع القرآنيه والسنة المسلّمه القطعيه.

مما ينبغى الالتفات إليه أن هذا المنبع المالى الدينى هو أساس الإبداع الحر فى الحوزات الشيعيه فصار هذا السبيل الشرعى الطيب ينبوعاً ثراً لدعم المراكز العلميه عند الشيعه منذ الصدر الأول لتاريخ التشيع حتى الآن، ساهم فى تقديمها ثمرات علميه وآثاراً عالميه، بالإضافة إلى فوائد عظيمه لا تعد ولا تحصى، ولذا كان من

الضرورى البحث عن أصل مشروعيه الخمس ودائرتة وموارده ومصارفه طبقاً للقرآن الكريم، نعم البحث الفنى الكامل الجامع لا يتيسر إلا بعد ملاحظه جميع الأدله الشرعيه لاستنباط الأحكام الفرعيه من القرآن والسنة والإجماع والعقل.

وقد ألقينا هذه البحوث لجمع كثير من الفضلاء فى الحوزه العلميه بقم، حيث اهتم المركز الفقهى للأئمه الأطهار (عليه السلام) فى سوريه تحت رعايه المحقق النحرير والمفسّر العظيم العلامة الشيخ محمد جعفر الطبسى دامت بركاته العاليه بترجمته، نظراً لأنه كُتب بالفارسيه، واللازم على أن أشكره كما أشكر المترجم المحترم الفاضل على فخر الإسلام، وأشكر من ساعده فى إتمام هذا المشروع المهم ونسأل الله تبارك وتعالى أن يقبله ويجعله نافعاً لنا يوم لا ينفع مالٌ ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

محمد جواد الفاضل اللنكرانى ٢٥ / جمادى الثانيه / ١٣٤٠ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب، ولم يجعل له عوجاً، والصلاه والسلام على من أنزل على قلبه الشريف هذا السفر القيم رسول الإسلام محمد (صلى الله عليه و آله)، وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين الذين أذهب الله عنهم الرجس.

البحث عن الآيات التى تتعلق بالأحكام الشرعيه تكون ضروريه من ناحيه أنها حكم الله عز وجل المنزل على قلب نبيه (صلى الله عليه و آله)، ومن جهه ثانيه فإن البحث عن هذه الآيات يهتم بها الفقيه لأنه يرجع إليها فى الاستنباط، فلا شك بأن الفقيه فى مقام الاستنباط يهتم أول الأمر بالقرآن الكريم ثم السنه النبويه الشريفه.

ونحن فى الواقع كما عن بعض المعاصرين - بحاجه ماسه إلى تأليف كتاب ككتاب (تفصيل وسائل الشيعه) للمرحوم الحر العاملى (رحمه الله) يختص بالآيات التى تتعلق بالأحكام الشرعيه وتُسجّل فيه الأبواب على غرار أبواب وسائل الشيعه، ولو بشكل مصغّر، وتذكر تحت كل باب الآيات الكريمه المرتبطه به (1).

* عدد آيات الأحكام:

المعروف بين الفقهاء بأن عدد آيات الأحكام ٥٠٠ آيه، وقد أَلّف المرحوم الشيخ عبد الله بن المتوّج البحرانى أو ولده فخر الدين كتاباً باسم (النهايه فى تفسير

ص:٧

الخمسمائه آيه(١)، ولكن يبدو في بادئ الرأي بأن تحديده بهذا المقدار مشكل، وذلك يرجع لفهم الفقيه من الآيه، فالبعض يستدل على حكم شرعى بآيه والآخر لا يرى وجهاً لذلك.

فعلى سبيل المثال، استدلل البعض على حجية قضاء الحاكم بعلمه بقوله عز وجل وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّهٔ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ (٢)، بينما الآخر لا يستدل بها ويراهما أجنبيه فى المقام.

* المؤلفون فى آيات الأحكام:

محمد بن السائب الكلبى، قال عنه الذهبى: العلامه الأخبارى النسابة الأوحى أبو المنذر هشام بن الأخبارى الباهر محمد بن السائب بن بشر الكلبى الكوفى الشيعى(٣).

وقال ابن النديم فى فهرسته عند ذكره للكتب المؤلفه فى علم أحكام القرآن: كتاب أحكام القرآن للكلبى(٤).

وقال المرحوم الطهرانى: هو أول من صنّف فى هذا الفن، كما يظهر من تاريخه، لا الإمام الشافعى محمد بن إدريس المتوفى سنة (٢٠٤) كما ذكره العلامه السيوطى.. لأنه ولد الإمام الشافعى بعد وفاه الكلبى بتسع سنين(٥).

ص: ٨

١- (١) راجع الذريعه للطهرانى ٤٢/١.

٢- (٢) الأعراف / ١٧٢.

٣- (٣) سير اعلام النبلاء ٤٢٤/٨، يقول النمازى فى المستدرک ١٠٧/٧ مات بالكوفه سنة ١٤٦ وهو صاحب التفسير الكبير المعروف.

٤- (٤) الفهرست: ٥٧.

٥- (٥) الذريعه إلى تصانيف الشيعة ٤٠/١، تفسير آيات الأحكام للأيروانى ٣٤/١..

- ١ - أحكام القرآن لأبي الحسن عباد بن العباس ت ٣٣٤ هـ .-
- ٢ - فقه القرآن لقطب الدين الراوندى ت ٥٧٣ هـ .-
- ٣ - النهايه فى تفسير خمسمائه آيه لابن المتوج ت ٨٢٠ هـ .-
- ٤ - كتر العرفان فى فقه القرآن للفاضل المقداد ت ٨٢٦ هـ .-
- ٥ - معارج السؤول ومدارج المأمول لحسن بن محمد بن الحسن الاسترابادى من أواخر القرن التاسع .
- ٦ - تفسير آيات الأحكام لشرف الدين على الشيفتكى ت ٩٠٧ هـ .-
- ٧ - شرح آيات الأحكام للميرزا محمد بن على الاسترابادى ت ١٠٢٨ هـ .-
- ٨ - آيات الأحكام الفقيهيه للمولى على التونى من أعلام القرن الحادى عشر .
- ٩ - مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام للفاضل الجواد الكاظمى ت ١٠٦٥ هـ .-
- ١٠ - أحكام القرآن لآقا حسين الخونسارى ت ١١٠٠ هـ .-
- ١١ - دلائل المرام فى تفسير آيات الأحكام للمولى محمد جعفر الاسترابادى الطهرانى ت ١٢٦٣ هـ .-
- ١٢ - آيات الأحكام للشيخ محمد باقر البيرجندى ت ١٣٥٢ هـ .-
- ١٣ - آيات الأحكام للسيد محمد حسين الطباطبائى اليزدى ت ١٣٨٦ هـ .-
- ١٤ - زبده البيان فى براهين أحكام القرآن، للمحقق الأردبيلى المتوفى ٩٩٣ هـ .-

* أما الكتاب الذى بين يديك

الكتاب سلسله دراسات ألقاها سماحه الأستاذ العلامه البحاثه حجه الإسلام والمسلمين الشيخ محمد جواد الفاضل اللنكرانى (دام عمره العالى) نجل المرجع الدينى آيه الله العظمى شيخنا الأستاذ الشيخ محمد الفاضل اللنكرانى (قدس سره)،

والدروس ألقىت باللغة الفارسيه، فقد طلب منى سماحته ترجمه ذلك إلى اللغة العربيه، وبدورى طرحت فكره التعريب على صديقنا المبجل الشيخ الفاضل والمحترم على فخر الإسلام (دام عزه) وقد قام بهذه المهمه بالشكل المطلوب.

نسأل الله تبارك وتعالى أن يتغمد فقيدنا الراحل بواسع رحمته ويحشره مع الأئمه الأطهار (عليه السلام) ويوفق ولده البار لنشر علوم آل محمد (صلى الله عليه وآله) إنه سميع مجيب.

ص: ١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين.

لقد وفتنا في ظلّ عنايات الباري عز وجل في الشروع ببحث مهم من (آيات الأحكام)، ونسأل الله أن نستطيع في هذا السبيل الأانس أكثر بالقرآن الكريم، وأن نزيد كذلك في إغناء الفقه.

إن آيات الأحكام والبحث فيها تأثيراً مهماً جداً في الفقه، إذ بنظره واحده يمكن أن نلاحظ أن الفقهاء الذي يهتمون أكثر في البحث بآيات الأحكام ضمن بحوثهم الفقهية، تتميز بحوثهم تلك بدقه وعمق أكثر.

بالإضافة إلى ذلك فإن مصدرنا الرئيسي والأصلي في كافة الأمور هو القرآن الكريم، لذا فإن طرح مثل هذا البحث يعدّ لازماً وضرورياً.

ولا- أنسى أن إحدى النقاط التي كان والدنا الراحل (رضوان الله عليه) يتأسف منها، عدم اهتمام الحوزات العلمية بالبحث في آيات الأحكام بالشكل المناسب واللائق واللازم الذي يستحقه، وكان (رضوان الله عليه) يُخضع للبحث الوفير والتحقيق الكثير كل آيه يمر بها أثناء بحوثه الفقهية في موضعها، مستنبطاً منها نقاطاً ومساءل لم نكن رأيناها في كلمات غيره من العلماء من قبل، وعليه سوف نشرع إن شاء الله هذا البحث.

ولا بدّ لنا من طرح بعض النقاط كمقدمات لبحثنا في آيات الأحكام.

إن أولى هذه النقاط أن الآيات القرآنية لم تأتٍ مقسّمةً تحت عناوين موضوعيه معينه، بل قام العلماء والمفسرون بأنفسهم بتقسيم تلك الآيات في مناسبات مختلفه، فمثلاً كانوا يجعلون بعض الآيات تحت عنوان المعارف والعقائد، وأخرى يعتبرونها متعلقه بالتاريخ، ويعدّون أخرى تحت عنوان تهذيب النفس، أو يشيرون إلى مجموعه منها بأنها آيات الإمامه و....

وعلى هذا الأساس اعتبروا عدّه آيات ممّا يستفاد منها استنباط أحكام فقهيه بأنها (آيات الأحكام)، وألّفت في هذا الموضوع كتب عديده تحمل العناوين التاليه: (آيات الأحكام) أو (أحكام القرآن) و (فقه القرآن).

ولعلّ السؤال الذي يطرح في هذا السياق هو:

(ما هو الملاك في كون آيه ما من (آيات الأحكام)؟).

وهل هناك ضابطه لذلك؟

يمكن ملاحظه اختلاف آراء الفقهاء في الاستفاده من آيه قرآنيه لاستنباط حكم شرعي، وهنا نشير إلى نموذجين:

النموذج الأول:

قوله تعالى: إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا (١)

ص: ١٣

هل يمكن الاستفادة من هذه الآيه حجيه قول القاضي؟

وهل استفاد مثل ذلك الأمر من الجملة التاليه (لتحكم بين الناس) فى الآيه؟

للإجابة على ذلك اختلف الفقهاء فى طائفتين:

الأولى تقول: نعم، استفاد من هذه الآيه أن حكم الرسول (صلى الله عليه و آله) بين الناس حجّه، استناداً إلى القرآن الكريم، كما أن من يخلفونه يحملون هذا العنوان.

فى المقابل هناك طائفة ثانيه تقول: ليس المقصود من الحكم فى هذه الآيه الكريمه هو القضاء، أو على الأقل، فإنه ليست هناك دلالة واضحة على هذا المعنى، وبالتالي فلا يمكن أن نستفيد منها حجيه قول القاضي.

النموذج الثانى:

قوله تعالى: لا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ (١)

عندما يتم البحث فى هذه الآيه الكريمه والاستدلال ضمن (كتاب الطهاره)، يطرح السؤال التالى:

هل تعتبر الطهاره الظاهريه حتى الطهاره من الحدث - فى مسّ القرآن الكريم استناداً إلى هذه الآيه أو لا؟

يقول عده حسب ظاهر هذه الآيه الكريمه ما يلى:

إن الطهاره من الحدث شرط لجواز مسّ القرآن الكريم، أما البعض الآخر فيقولون: ليست الآيه فى مقام بيان لزوم الطهاره للمسّ الظاهري للقرآن، بل فى مقام توضيح أن المسّ الحقيقى الواقعى للقرآن الكريم والوصول إلى باطنه وحقائقه لا يتم بدون طهاره باطنيه، لذا فإن أهل الفسق والرياء والمعاصى والظلم و... لن

ص: ١٤

١- (١) الواقعه: ٧٩..

يصلوا إلى حقيقه القرآن، فالإنسان يجب أن يتمتع بطهاره باطنيه حتى يستطيع الوصول إلى تلك الحقيقه.

ويمكن أن يقول قائل: يمكن استفاده المعنيين الأول والثاني كليهما من هذه الآيه، ولعلَّ السرَّ في اختلاف بعض الفقهاء والمفسرين في عدد (آيات الأحكام)، يعود إلى استنباط بعضهم حكماً فقهيّاً من آيه لم يستنبطه فقيه آخر منها، لذا عدَّ بعضهم تلك الآيات خمسمائه، وآخرون ألفاً، بل إن بعضهم بلغ بها ألفي آيه.

- سؤال:

ما هي الضابطه والملاك في كون آيه من (آيات الأحكام) أو (آيه فقهيه)؟

- جواب:

يمكن القول: إن الملاك يتمثل بالقدره على استفاده حكم فقهي منها بالدلاله المطابقه أو الالتزاميه، وأنه تعالى في مقام بيان حكم فقهي بأحدهما، بحيث يمكن نسبه ذلك الحكم الفقهي إليه عزّ وجلّ.

بعباره أخرى، فإن الفقيه يحتاج في الفقه إلى حجه ودليل، والحجّيه: عبارة عن استناد الحكم إلى الله عز وجل، هو ما ذكره الشيخ الأعظم الأنصاري لها.

أما إذا فسّرنا الحجّيه، حسب ما قاله المرحوم الآخوند، بأنها هي المنجزيه والمعدريه، عندئذ يتضح كذلك أن هذا العنوان يتحقق في المورد الذي يكون الشارع في مقام بيان الحكم، حتى يمكن أن يكون هذا الكلام منجزاً لذلك الحكم.

مثلاً: من الواضح أن الآيات التاليه: **أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَكُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ (١)** تصرّح بالدلاله المطابقه على أنه تعالى في مقام بيان حكم فقهي.

ص: ١٥

عليه، إن لم نستطع الحصول على نتيجة واضحة في أنّ الله تعالى في مقام بيان حكم فقهي أصلاً أو لا في آية ما، فإنه لا يمكن أن نتعامل معها كآية فقهيه.

يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أنه توجد في القرآن الكريم آيات في مقام بيان ملاكات الأحكام أو في مقام بيان الحكم منها، ولا يمكن أن نستفيد من مثل هذه الآيات أنها تندرج تحت عنوان حكم فقهي، وهنا نشير إلى موردين، المورد الأول:

إذ نلاحظ في أبواب الإرث، الشهادات، الديات وجود فروق بين الرجل والمرأة، أو بين المسلم وغيره في الأحكام، التي تم تثبيتها في الفقه بأدله متقنه.

عندها ليس من الصحيح أن يقول القائل: ينبغي تبين تلك الأحكام مع مراعاة الآية الكريمة اَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى (١)، ويجب أن تكون كل آية وحكم مطابقاً للعدالة طبقاً لما ورد في القرآن الكريم.

الآية الكريمة اَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى (٢) ليست في مقام بيان حكم شرعي، بل في مقام بيان ملاك عام كلي، بمعنى أنه:

أولاً:

لا يمكن من هذه الآية الكريمة استفادته أن كافة الأحكام الشرعية على أساس العدالة فحسب، إذ هل يمكن القول بأن العبادات مثل تشريع صلاة الصبح - هي على أساس هذا الملاك؟ وهناك الكثير من الأمور العبادية ينطبق عليها مثل هذا الأمر، وبالتالي لا- يمكن الاستفادة من هذه الآية أن كافة الأحكام الشرعية في كافة الأبواب الفقهية مبتنية على أساس العدالة، بل إن الآية في مقام الخطاب لعموم الناس وتذكيرهم وتوجيههم بأنه يجب أن يكون سلوككم مع بعضكم في علاقاتكم

ص: ١٦

١- (١) (المائدة: ٨.

٢- (٢) (المائدة: ٨..

ومعاملاتكم على أساس العدالة، وبعبارة أخرى فإن الآيه الشريفه ناظره إلى الأعمال والموضوعات الخارجيه والتعبير عن العدالة فيها متداول في استعمالات العرب وفي الآيات والروايات، فمثلاً في روايات القرعه قد عبّر عنها بأنه أى قضيه أعدل من قضيه يجال عليها(١)، وقد ثبت في محله أن القرعه حجه في الموضوعات فقط دون الأحكام فبالنتيجه نقول: إن هذه الآيه الشريفه لا ترتبط بالأحكام أصلاً.

ثانياً:

لو قبلنا فرضاً أن هذه الآيه من آيات الأحكام، عندئذٍ تدلّ على أن أصل وأساس الأحكام مبنيه على هذا الركن الراسخ فحسب، دون أن تكون فيها أيه دلالة على أنكم أيها الناس تستطيعون تحديد وجود العدالة أو عدمها في الأحكام.

بعبارة أخرى، هل يمكن القول: إن الشارع المقدس قد جعل الملاك وهو العدالة في هذا الفرض - تحت تصرّف البشر واختيارهم، بأن كل حكم صدر عن الشارع هو على أساس العدالة، أما تشخيص مصداق ذلك فيعود إلى البشر؟

إن تشخيص العدالة يحتاج إلى إحاطه شامله بمجموعه المصالح والمفاسد طوال تاريخ البشر منذ الأزل وحتى الأبد، ولا يستطيع الإنسان الذي يعيش مقطعاً معيناً من الزمان أن يشخص بشكل صحيح أبداً العدالة، ولو النسبيه، في القوانين التي يقوم بسنّها بنفسه، فكيف يقدر على ذلك في مجال مجموع النظام البشرى ليحدّد حقيقه العدالة فيها!؟

نعم، يمكن القبول بأساس الحسن والقيح العقليين، كما لا يمكن إنكار بعض من مصاديقه، ويستطيع الانسان أن يشخص بشكل واضح بعضاً من موارد

ص: ١٧

العدالة، ولكن الكلام يقع في تشخيص ذلك بالنسبة إلى كافة القوانين التي يحتاج إليها البشر لديناهم وآخرتهم.

لذا فالنتيجة من ذلك كله: إن هذه الآيه الكريمة ليست في مقام بيان حكم فقهي، ولا تكون دالّة على أن الملاك في جميع الأحكام الشرعية هي العدالة، نعم يمكن أن يقال أنه لا يبعد أن نستفيد منها بعض الموارد الجزئية الخارجيه، كأن يقال: إن على الأب أن يقسم حبه بين أولاده رعايه للعدالة، ولكن هذا أيضاً ليس على حد اللزوم والوجوب بل إنما هو على حد الرجحان فقط.

- المورد الثاني:

ونموذج آخر على ذلك، هي الآيه الشريفه من قوله تعالى: اتَّقُوا اللَّهَ.

فهل يمكن للفقيه بما هو فقيه أن يقول: بما أن الآيه أمرت بالتقوى، لذا يجب أن تنطبق جميع الأحكام الشرعية مع التقوى؟ إن تأملاً قليلاً- يوضح لنا أن الآيه الكريمة: اتَّقُوا اللَّهَ ليست في مقام بيان حكم فقهي، بل في مقام بيان أصل كلى عام في كافة الأمور.

إلى هنا يتضح أن آيه ما يمكن أن تكون من الآيات الفقهيّه إذا كان الله عز وجل في مقام بيان حكم فقهي فيها.

لزوم وجود متعلّق خاصّ ومعين لكل حكم فقهي

توجد ناحيه أخرى يمكن أن تكون مؤثره في تحديد الآيات الفقهيّه، وهي أنه يجب وجود متعلّق خاص لكل حكم من الأحكام الفقهيّه، فإن قال الشارع: واجب، ولم يبيّن متعلّق الوجوب، عندها لا- معنى لهذا الواجب، أما إذا قال الشارع: (تجب الصلاة)، عندها نلاحظ أن متعلّق ذلك الحكم محدّد ومعين، في حين إنه لم يذكر متعلّقاً في النماذج السابقه من الآيات التي ذكرناها، فإن العدالة

والتقوى من العناوين العامه التي لا- تكون قابله للامثال إلا بعد بيان المصاديق، بمعنى أنه حينما لا نفهم مصداق العدالة فلا يمكن الامتثال، كما أنه حينما لا- نفهم مصداق التقوى فلا- يمكن الامتثال، فوزان اتقوا الله وزان أقيموا الواجبات واتركوا المحرمات، فإذا تكلم الشارع المقدس بهذا التعبير فمن الواضح أن نسال أنه ما هو مصداق الواجب وما هو مصداق الحرام؟

لذا نقول في جواب السؤال التالي: (ما هو الملاك لآيات الأحكام؟) ما يلي:

إن الحكم الفقهي سواء كان عاماً أو خاصاً، يجب أن يكون له متعلق محدد ومعين.

نلاحظ في الآيه الشريفه من قوله تعالى: **مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ (١)** وجود قاعده كلييه تشير إليها الآيه، وهي (عدم جعل حكم حرجي)، حيث يتضح أن متعلق قوله **مَا جَعَلَ** هو الحكم الحرجي، وفي قوله تعالى: **يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ (٢)** فإن متعلق ذلك الفعل معين ومحدد وهو (الفعل الميسور والمقدور عليه).

أما الآيات التي يقول فيها الله عز وجل: **اعْبُدُوا وَاَتَّقُوا اللَّهَ فَلَمْ يُذَكَّرْ** متعلق محدد لها، ولا يوجد حكم شرعي عندما لا يكون هناك متعلق معين.

بناء على هذا، فإن الملاك في انتماء آيه من الآيات الكريمه إلى مجموعه (آيات الأحكام) هو ما ذكرناه سابقاً: فهو أولاً: أن تفيد حكماً فقهيّاً بالدلاله المطابقه أو بالدلاله الإلزاميه أو بإحدى أنحاء الدلالات، ولو بالدلاله الاقتضائيه مثلاً، وثانياً: أن يكون متعلق الحكم الفقهي حيث يكون متعلقه معيناً ومحدداً.

ص: ١٩

١- (١) الحج: ٧٨.

٢- (٢) البقره: ١٨٥..

لذا نلاحظ أنه لم يوجد فقيه - من صدر الإسلام حتى الآن - يتمسك بالآيه الكريمة اعِدُّوا لَهُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى (١) لبيان حكم فقهى، لأنها ليست فى مقام بيان حكم فقهى.

ومع هذا البيان يتضح، من ناحيه، ضابطه لانتفاء آيه إلى مجموعه آيات الأحكام، وكذلك يتبين سبب الاختلاف فى مقدار تلك الآيات.

لقد جمع البعض عدد آيات الأحكام وألّفوا لذلك كتباً، بل إن البعض سمى كتابه بهذا العنوان (النهايه فى تفسير الخمسمائه آيه)، وقال: فى القرآن خمسمائه آيه فقهيه.

فى حين لم يحصره آخرون، باعتبار الملاك الذى ذكر سابقاً، بتلك الآيات، بل عدّ آيات أخرى إضافيه ضمنها.

على سبيل المثال، فيما يتعلق بالآيتين اللتين ذكرناهما من القرآن الكريم: آيه القضاء، والآيه الوارده حول مس القرآن الكريم، فإن البعض استفاد منهما بعنوان فقهى، والآخر لم يستفد ذلك منهما.

النقطه الثانيه: تاريخ التأليف فى آيات الأحكام

تدور النقطه الثانيه حول الاهتمام الخاص الذى أولاه الفقهاء منذ صدر الإسلام بالتأليف حول آيات الأحكام، وحسب ما ذكر ابن النديم فى (الفهرست):

أول من كتب من الشيعة فى آيات الأحكام هو النسابة الكلبي الذى ألف كتاباً بعنوان (أحكام القرآن).

ص: ٢٠

وذكر المرحوم الحاج آغا بزرك الطهراني في كتابه (الذريعة) ما يلي: (هو أول من صنف في هذا الفن).^(١)

وثاني من أَلف في هذا المجال هو محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤ هجرى قمرى، حيث ولد بعد تسع سنوات من وفاه النسابة الكلبى.

وقد عدّ المرحوم آغا بزرك الطهراني في (الذريعة) الآثار والكتب التى أَلفها علماء الشيعة فى آيات الأحكام فبلغت حوالى ثلاثين أثراً.

وعند المذاهب الأخرى كالشافعية والحنابلة ظهرت مؤلفات فى آيات الأحكام، بل دخل هذا المجال من غير أهل السنة، إذ أَلف الزيدى مثلاً حوالى خمسة عشر أثراً فيها.

من الآثار المؤلفة فى آيات الأحكام عند الشيعة توجد مجموعته حظيت باهتمام كبير منها: (فقه القرآن) للمرحوم القطب الراوندى المتوفى سنة ٥٧٣ هجرى قمرى، وكتاب (كنز العرفان) للفاضل المقداد، وكتاب (زبد البيان) للمرحوم المقدس الأردبيلي، وكتاب (مسالك الأفهام إلى آيات الأحكام) للفاضل الجواد شمس الدين الكاظمى الذى عاش فى القرن الحادى عشر وكان من تلاميذ الشيخ البهائى.

من تلك الكتب التى كان والدنا المحقق الراحل (رضوان الله تعالى عليه) يهتم به اهتماماً خاصاً كتاب (قلائد الدرر فى بيان آيات الأحكام بالأثر) لمؤلفه المرحوم الشيخ أحمد الجزائرى المتوفى سنة ١١٥١ هجرى قمرى حيث كان الوالد (رحمه الله) يقول:

(لقد وجدت فى هذا الكتاب من النقاط التى لم أجدتها فى سائر الكتب الأخرى من آيات الأحكام).

ص: ٢١

١- (١) الذريعة إلى تصنيف الشيعة، ج ١، ص ٤٠، مؤسسه مطبوعاتى اسماعيليان، قم..

أما عند أهل السنه فما هو معروف لديهم ومشهور، كتاب (أحكام القرآن) للجصاص المتوفى سنة ٣٧٠ هجرى قمرى، ويعدّ هذا الكتاب من أهم التفاسير الفقيهيه عند الأحناف، والثانى كتاب (أحكام القرآن) للطبرى من فقهاء الشافعيه المعروفين، وكتاب (أحكام القرآن) لابن العربى الذى كان مالكي المذهب، وهو غير محيى الدين بن عربى صاحب كتاب الفتوحات.

النقطه الثالثه: أسلوب تأليف آيات الأحكام

الأسلوب الترتيبى على أساس سور القرآن

إن الفرق الذى نلاحظه فى أسلوب التأليف بين الشيعة وأهل السنه فى آيات الأحكام، أن أهل السنه غالباً ما يكتبون فى آيات الأحكام على أساس ترتيب سور القرآن الكريم، فعلى سبيل المثال، يبدؤون فى البحث بأول سوره فى القرآن وهى فاتحه الكتاب بأنه: هل تجب البسملة فى القراءه أثناء الصلاه أو لا؟ ومن ثم يذكرون الآيات الفقيهيه الوارده فى سوره البقره، وبهذا الأسلوب فى ترتيب الآيات الفقيهيه يذكرون سائر السور ويخضعونها للبحث والدراسه.

الأسلوب الترتيبى وفق الأبواب الفقيهيه

أما أسلوب علماء الشيعة فى البحث فى آيات الأحكام فقام على أساس ترتيب الأبواب الفقيهيه، إذ كان أسلوب القطب الراوندى فى (فقه القرآن) ذكر الآيات الفقيهيه بحسب ترتيب أبواب الكتب الفقيهيه: كتاب الطهاره، كتاب الصلاه، كتاب

الصوم...، فيورد الآيات المتعلقة بكل باب، وكذلك جرى فى ذلك كل من

الفاضل المقداد في كنز العرفان والمرحوم الأردبيلي في زبده البيان والمرحوم الفاضل الجواد الكاظمي في مسالك الأفهام.

الأسلوب الموضوعي

يمكن أيضاً أن نلاحظ أسلوباً ثلاثاً في التأليف حول آيات الأحكام وهو تقسيم تلك الآيات الكريمة وفق مواضيعها، وذلك بجمع الآيات المتعلقة بأحكام الحجاب، وكذلك الآيات المتعلقة بأحكام الصدقات، وكذلك الآيات المتعلقة بأحكام القتال، وكذلك الآيات المتعلقة بأحكام المسجد، والآيات المتعلقة بأحكام الأسره وهكذا، وهو ما يدعى بالأسلوب الموضوعي للبحث في آيات الأحكام، إذ ربما يؤدي طرح موضوع وإدراج الآيات المتعلقة به إلى استخراج نقاط أخرى من ضم الآيات إلى بعضها، ولولا هذا الضم لم تكن لنستفيد مثل ذلك.

أسلوبنا في البحث حول آيات الأحكام

لقد اخترنا في هذا الكتاب الأسلوب الموضوعي، ونريد أن نطرح - إن شاء الله تعالى - الآيات المتعلقة بالخمس فما يعد من المسائل التي يتلى بها، لا سيما في ظل الحمله الشديده التي تشنّ على الشيعة هذه الأيام طارحه الكثير من الشبهات التي لا أساس لها حوله.

وقد أعدّ الوهابيون أخيراً كتيبات حول الخمس، وقاموا بتوزيعها في موسم الحج والعمرة بين الزوار الإيرانيين وسائر الشيعة، طارحين فيها السؤال التالي:

من أين لكم الدليل من القرآن الكريم بوجوب دفع خمس أرباح التجارات؟ إذ من وجهه نظرهم بأنه لا يوجد مثل هذا في القرآن الكريم، لذا سوف نقوم بطرح بعض من هذه الشبهات في هذا الكتاب ونردّ عليها رداً محكماً من القرآن الكريم.

النقطة الرابعة: ما الفائدة من دراسة آيات الأحكام

قبل أن نبدأ بالبحث والدراسة في آيات الخمس من القرآن الكريم، وجدنا من المناسب أن نهتم بطرح هذا السؤال والرد عليه:

- سؤال:

إذا لم يتم ضمّ الروايات الشريفة إلى الآيات الكريمه من القرآن الكريم، ولم توجد أدله أخرى لفهم الآيات الكريمه، فما الفائدة من البحث في آيات الأحكام في حدّ ذاته؟ إذ في مقام استنباط الأحكام الشرعيه لا يمكن الاستناد إلى آيه واحده أو عدّه آيات للوصول إلى الحكم الشرعي، ما لم يتمّ ضمّ أدله أخرى إليها، وبالتالي لا يمكن الوصول إلى نتيجة سليمة من الاستناد إلى الآيات الكريمه فحسب، لا سيما إذا لاحظنا الروايه المعروفه المنقوله عن الإمام الباقر (عليه السلام)، ونصها ما يلي:

(دخل قتاده بن دعامة على أبي جعفر (عليه السلام) فقال: يا قتاده، أنت فقيه أهل البصره، فقال: هكذا يزعمون، فقال أبو جعفر (عليه السلام): بلغني أنك تفسر القرآن، فقال له قتاده: نعم، فقال له أبو جعفر (عليه السلام): فإن كنت تفسره بعلم فأنت أنت، وأنا أسألك إلى أن قال أبو جعفر (عليه السلام): ويحك يا قتاده! إن كنت إنما فسرت القرآن

من تلقاء نفسك فقد هلكت وأهلك، وإن كنت قد فسرتّه من الرجال فقد هلكت وأهلك، ويحك يا قتاده! إنما يعرف القرآن من خوطب به). (١)

ص: ٢٤

١- (١) تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، ج ٢٧، ١٥٨، حديث ٣٣٥٥٦، أبواب صفات القاضي، باب ١٣، مؤسسه آل البيت لإحياء التراث، بيروت، ١٤٢٤..

بناءً على هذا، فإن بعض الفقهاء لا يبحثون في آيات الأحكام بشكل مستقل، متمسكين بإحدى الأدلة التي تقول: لا يمكن الاستفادة والوصول إلى حكم شرعي استناداً إلى آيات القرآن الكريم فحسب، بل يجب ملاحظه الروايات المقيده والمخصّصه لها، بالبحث في وجود أو عدم وجود قرينه على خلاف ظاهر الآيه من الروايات، بناءً على هذا، إذا لم يتم ضمّ الروايات إلى الآيات القرآنيه، فلا يمكن الوصول إلى حكم شرعي، وإن تمّ ضمّ الروايات إلى تلك الآيات فإنه يتحول إلى بحث متعارف في علم الفقه، ولا حاجة عندئذٍ إلى البحث في آيات الأحكام مستقلاً.

لهذا السؤال أجوبه متعدده نذكرها فيما يلي:

الجواب الأول

إن البحث في آيات الأحكام نظير البحث عن القواعد الفقيهيه والأصوليه.

إذ طرح في هذه العلوم جهتان:

الجهه الأولى:

إن الفقيه في بحثه المستقل عن قاعده فقيهيه أو أصوليه يسعى إلى تأسيس كبرى كليه كدليل عام، يطرحه ليستطيع من هذه الضابطه الكليه أن يصل إلى حكم شرعي.

وفي البحث عن الآيات الفقيهيه أو آيات الأحكام، فإن الفقيه كذلك يسعى إلى البحث في إمكانيه استخراج ضابطه كليه من آيه ما وطرحها بعنوان دليل عام له مصاديق متعدده.

الجهه الثانيه:

إن الأصولي بمجرد استنباطه قاعده أصوليه لا يمكنه أن يصدر حكماً شرعياً مباشراً على أساسه، كما أن الفقيه الذي يبحث في قاعده فقيهيه كقاعده (نفي

العسر والحرَج) من قوله تعالى: مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ (١)، قد يصل إلى قاعده نفى الحرَج، ولكنه لا يستطيع أن يستنبط حكماً فقهياً استناداً إلى ذلك، نعم لا منافاه أن يجد فيما بعد دليلاً أو روايه معتبره توجب التخصيص، وفي النتيجة يؤدي ذلك إلى استثناء موارد من هذه القاعده.

في البحث عن آيات الأحكام كذلك توجد هاتان الجهتان، إذ في الآيات الفقيهيه القرآنيه يجب ملاحظه كيفيه الوصول إلى حكم من هذه الآيات والعمل طبقاً لها، وإن لاحظنا أثناء الرجوع إلى الفقه بأن الاعتماد على الروايات يؤدي إلى عدم الاهتمام بخصوص الآيه وقرائنها أو الآيات والقرائن التي تسبقها أو تليها، وثمره هذا الأسلوب يتمثل في أنه إذا لم توجد روايه مخالفه أو معارضه عندها يجب العمل طبق تلك الآيه، وإن وجدت روايه معتبره فيجب العمل بناء على ملاحظه كليهما.

ويجب الالتفات إلى هذه النقطه وهي: إن الفقهاء أثناء انشغالهم بالمسائل الفقيهيه لا يجدون مجالاً لدراسه خصوصيات كل الآيات المتعلقة بموضوع مسأله البحث، إذ كما تطرح القواعد الفقيهيه والقواعد الأصوليه ويشار إليها بالمناسبه أثناء البحث الفقهى، فكذلك تشار إشارات مختصره وإجماليه إلى الآيات الكريمه الفقيهيه.

في السابق لم يكن البحث في الأصول مستقلاً ومنفصلاً عن البحث في الفقه، وكان كبار العلماء أثناء طرحهم للمسائل الفقيهيه، عندما يمرون مثلاً بصيغه الأمر،

فإنهم كانوا يصرّحون على نحو الإجمال بأن صيغه الأمر ظاهره في الوجوب، حتى استقلّت المباحث الأصوليه مع مرور الزمان وبشكل تدريجي بسبب ظهور شبهات وأسئله متعدده حول البحث.

ص: ٢٦

بناء على ذلك، يجب البحث فى القواعد الفقهيه والأصوليه بشكل مستقل، وكما أن الفقيه لا يمكنه أن يفتى بمجرد اعتماده على قاعده فقيهه، لأنه من الممكن أن تكون لتلك القاعده روايات معارضه، وينطبق هذا الأمر كذلك على القاعده الأصوليه التى لا يمكن الفتوى على أساسها فحسب.

مثلاً فى بحث اجتماع الأمر والنهى من الممكن الوصول إلى النتيجة التاليه بجواز اجتماع الأمر والنهى، وثمره هذه القاعده والنتيجه تظهر فى الحكم الفقهي التالي:

(صححه الصلاه فى الدار الغصبيه)، ولكن الفقيه لا يستطيع له الإفتاء بمجرد الاعتماد على هذه القاعده، بل يعود إلى الروايات المتعلقة باب الصلاه وملاحظتها بعد إتمام بحثه فى هذه القاعده، والتأمل فيها وكيفيه الاستفادة منها ونتيجتها.

إن المرحوم السيد اليزدى (رحمه الله) مع أنه كتب رساله فى بحث اجتماع الأمر والنهى، ووصل إلى نتيجه مفادها بجواز اجتماع الأمر والنهى، لكنه مع ذلك يفتى ببطلان الصلاه فى الدار الغصبيه. (١)

وكذلك كبار العلماء الآخرون مثل: المرحوم البروجردى (رضوان الله تعالى عليه) (٢)، والمرحوم الوالد الراحل (رضوان الله تعالى عليه) من القائلين بالجواز فى باب

اجتماع الأمر والنهى، لكنهم فى مقام الفتوى، واستناداً إلى أدله أخرى وروايات خاصه موجوده فى هذا السياق، يقولون ببطلان الصلاه فى الدار الغصبيه. (٣)

بناء على هذا، كما أن الفقيه لا يمكنه الفتوى بمجرد البحث فى القواعد الفقهيه والأصوليه، يتضح أن مجرد البحث عن آيات الأحكام لا يمكن أن يوصلنا إلى

ص: ٢٧

-
- ١- (١) العروه الوثقى، ج ٣٦٢/٢، كتاب الصلاه، مكان المصلى، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، ١٤١٩.
 - ٢- (٢) نهايه الأصول، تقرير أبحاث السيد حسين الطباطبائى البروجردى، ص ٢٥٩.
 - ٣- (٣) العروه الوثقى، ج ٣٦٢/٢، كتاب الصلاه، مكان المصلى، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، ١٤١٩..

نتيجه قطعيه ونهائيه حول حكم شرعي ما، ولكن ذلك لا يعنى عدم طرح البحث فى آيات الأحكام بشكل مستقل.

الجواب الثانى

إن ما ورد فى روايه قتاده، لا يعنى أن يمتنع الإنسان عن الرجوع إلى آيات الأحكام بشكل عام.

إن الأخباريين الذين يعتقدون بعدم حجيه ظواهر القرآن، لم يستطيعوا أن يطبقوا ادعاءهم ذلك فى مورد آيات الأحكام فاستثنوا هذه الآيات من تلك القاعده المعروفه عندهم، ويقولون: إن لآيات الأحكام ظهوراً، وهذا الظهور حجه.

بغض النظر عن ذلك، فإن روايه زيد الشحام^(١) التى بيّن فيها الإمام (عليه السلام) بأنه لا يحق لك أن تفتى طبقاً للقرآن، بدليل قوله (إنما يعرف القرآن من خوطب به)، والقول فى حد ذاته لا- يمكنه أن يردع الأشخاص عن الرجوع إلى آيات الأحكام بشكل عام.

إن السؤال الأساسى الذى يطرح هنا:

هل يمكن الاستفاده من القرآن دون الرجوع إلى الروايات؟ وهل يمكن فهم القرآن بدون الروايات؟ فعلى سبيل المثال، فى روايه زيد الشحام التى يقول فيها الإمام الباقر (عليه السلام) لقتاده ما يلى: إنما يعرف القرآن من خوطب به أو فى بعض

الموارد التى يقسم فيها الأئمه (عليه السلام) بالنسبه إلى فقهاء أهل السنه ويقولون ما يلى: والله! ما ورثك من كتاب الله من حرف فهل يجب بناء على ذلك القول: إن فهم القرآن منحصر بأفراد معينين مثل الأئمه المعصومين (عليه السلام)؟ أو هل يمكن القول: لفهم كل آيه أو آيه ما من القرآن الكريم، سواء كانت من المحكمات أو المتشابهات يجب أن نستعين بالروايات المنقوله عن الأئمه المعصومين (عليه السلام) أو لا؟ وإذا لم توجد

ص: ٢٨

روايه فى هذا السياق، عندها نحكم بعدم إمكانيه فهم هذه الآيه، وفى النتيجة لا يمكن استظهار أى شىء منها؟ إن تلك الأسئلة هى ما أوردها الإخباريون لإثبات عدم حجيه ظواهر القرآن الكريم، ويمكن الرد عليها بعده أجوبه هى:

الجواب الأول:

لو قبلنا جدلاً أن حديث

(إنما يعرف القرآن من خوطب به) يستفاد منه لزوم الرجوع إلى الروايات الوارده عن المعصومين (عليه السلام) لفهم كل آيه والعمل على أساسها، وإن لم يوجد تفسير منهم لتلك الآيه يجب اعتبارها مجمله وغير قابله للفهم، فإن لانزم ذلك المعنى والكلام أن كافه آيات القرآن متشابهه، وواضح أن هذا الأمر خلاف صريح القرآن الكريم بأن القرآن قسّم آياته إلى مجموعتين (محكمه ومتشابهه).

الجواب الثانى:

إن الإشكال المذكور يعارض وينافى الآيات القرآنيه التى تأمر الناس بالتدبر فى القرآن الكريم أو التى تدمّ عدم التدبّر فيه، مثل قوله تعالى: أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ (١) إذ يدمّ الله عز وجل وينكر على عموم الناس عدم تدبّرهم للقرآن الكريم ولا خصوصيه للعلماء فى ذلك، بل إن الذمّ موجّه إلى عامه الناس لعدم

تدبّرهم، لذا يتضح أن القرآن كتاب يمكن للناس العاديين أن يستفيدوا منه فى حدود أفكارهم وعقولهم.

الجواب الثالث:

ذكر الأئمه الأطهار (عليه السلام) بأنفسهم لزوم عرض الروايات التى تصل الناس على القرآن الكريم وردّ ما يخالف القرآن منها، وهذا الأمر فرع على إمكانيه فهم معانى

ص: ٢٩

القرآن الكريم، ومن ثم عرض تلك المعاني المتوصل إليها على الروايات وملاحظه مواضع المعارضه والموافقه فيها.

فإن قيل: بعدم إمكانيه فهم الآيات القرآنيه بدون الرجوع إلى الروايات، عندئذ تصبح تلك الروايات التي تحت على عرض الروايات على القرآن الكريم بلا مصداق وليست أمراً قابلاً للإمكان.

الجواب الرابع:

في بحثنا حول قاعده (لا حرج) قمنا بالبحث التفصيلي حول روايه عبد الأعلى مولى آل سام حيث سئل فيها الإمام (عليه السلام) عن حكم شخص وقع وجرحت إصبع رجله فما حكم وضوئه؟ فأجاب (عليه السلام) بالجبره، ومن ثم يقول الإمام (عليه السلام) في ذيل هذه الروايه ما يلي: إنما يُعرف هذا وأشباهه من كتاب الله (١).

يستفاد من هذه الروايه إمكانيه الاستفاده من القرآن الكريم في بعض الموارد، ووجود قواعد كليه في القرآن الكريم مثل: ما جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ (٢)، وفي مثل هذه الموارد لا حاجة للرجوع إلى الأئمه (عليه السلام) والروايات الوارده عنهم.

بناء على هذا، عندما نقوم بدراسه الروايات، نلاحظ أن الأئمه الأطهار (عليه السلام) كانوا في صدد إرجاع أصحابهم إلى كتاب الله، وكانوا يبينون لأصحابهم بوجود آيات مثل ما جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ في القرآن الكريم يمكن الاستفاده منها في خصوص المسائل الفقهيّه، كما ورد في روايه مولى آل سام حول الوضوء، وذلك بالاستفاده منها كقاعده كليه في الفقه.

ص: ٣٠

١- (١) الفروع من الكافي، ج ٣/٣٣، دار الكتب الإسلاميه، طهران، ١٤٠٧.

٢- (٢) الحج: ٧٨..

أو في الرواية التي يسأل فيها زواره الإمام الباقر (عليه السلام): من أين عرفت المسح ببعض الرأس فأجابه الإمام (عليه السلام):
لمكان الباء (١).

إن جميع ما سبق قرائن واضحة على إمكانيه الاستفادة بشكل مباشر من ظواهر القرآن الكريم والوصول إلى نتائج من تلك الآيات التي تعدّ آيات الأحكام جزءاً منها.

إشكال:

بناء على ذلك كيف يمكن تفسير روايه زيد الشحام التي يقول فيها الإمام (عليه السلام): إنما يعرف القرآن من خوطب به؟

رد:

إن كلمه (يعرف) معناها (يفسّر)، وذلك استناداً إلى قرينه العبارة التي سبقتها حيث يقول فيها الإمام (عليه السلام): بلغني أنك تفسر القرآن، وليس معنى ذلك أن الأئمة (عليه السلام) فقط يفهمون ظاهر القرآن لوحدهم، لأن ظاهر القرآن مفهوم من قبل الجميع، فعلى سبيل المثال: إن ظاهر الآيه الشريفه من قوله تعالى: كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ (٢) واضحة يفهمها الجميع.

هل يمكن القول: إن الرسول (صلى الله عليه و آله) حينما قرأ آيه الصوم على الناس لم يفهم منه أحد شيئاً؟

من المسلم أنهم قد فهموا، وكذلك الأمر بالنسبه إلى ظاهر الآيه الكريمه وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ (٣) (لا ريب أن الجميع قد فهموا مراد ظاهر هذه الآيه، وفي تأييد هذا المطلب الذي طرحناه يمكننا أن نشير إلى نموذج تاريخي: إن عدداً من

ص: ٣١

١- (١) ج ٣٠/٣، دار الكتب الإسلاميه، طهران، ١٤٠٧.

٢- (٢) البقره: ١٨٣.

٣- (٣) آل عمران: ٩٧..

اليهود الذين كانوا قد أسلموا ارتدوا عن الإسلام، حينما نزلت الآية الكريمة **وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ لَأَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَرِيدُونَ** الذهاب إلى الحج.

لذا يُعَلِّمُ، أن الناس كانوا يفهمون آيات القرآن، وأن ظواهرها كانت واضحة بشكل كامل للناس.

بناء على هذا يتضح أن عبارة الإمام (عليه السلام) في قوله إنما يعرف كان بمعنى إنما يفسر، وإن تفسير المعاني فيه غير ظاهر الآية، لأن التفسير بمعنى كشف باطن الآية لا ظاهرها.

نعم، إن تفسير القرآن بمعنى كشف الحجاب عن الآية ومعرفة بطون القرآن وحقائقه وتأويلاته مختص بالأئمة المعصومين (عليه السلام)، أما الآخرون فلا يمكنهم الاستفادة والوصول إلى ذلك دون الاستعانة بالروايات والأحاديث، إذ بدون ذلك يصدق عليه التفسير بالرأى، أما الظواهر فإنها مفهومه للجميع سواء كانوا مجتهدين أو غيرهم.

وهدفنا من البحث في آيات الأحكام هو ملاحظه ما يمكن الاستفادة من ظواهر الآيات الكريمة.

وبعد الإشارة العابره إلى النقاط المذكوره سنشرع بحوثنا حول الآيات المتعلقة بالخمس مستعينين بالله عز وجل.

الآيات الست المتعلقة بالخمس

إن الآيات المتعلقة بالخمس التي تدل عليه ووجوبه بصورة قطعية، أو بصورة احتمالية هي ست في القرآن الكريم:

(١) الآية ٤١ من سورة الأنفال.

(٢) الآية ٢٤٧ من سورة البقرة.

(٣) الآية ٢٤ من سورة بنى اسرائيل.

(٤) الآية ٩٠ من سورة النحل.

(٥) الآية ١ من سورة الأنفال.

(٦) الآية ٧ من سورة الحشر.

إن بعض هذه الآيات تتحدث عن الأنفال والفيء، ولها ارتباط ومناسبه مع بحث الخمس كذلك، وسوف نشير إلى ذلك في البحوث القادمة.

الآية الأولى المتعلقة بالخمس

وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَىٰ الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (١)

ص: ٣٥

١- (١) الأنفال: ٤١..

وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ إِن كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَىٰ الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (١)

ويجب البحث في هذه الآيه ضمن عدّه محاور:

(١) ما المراد من الغنيمه؟

(٢) ما هي مصارف الخمس؟

(٣) كيفيه تقسيم الخمس من حيث الكم؟

(٤) كيفيه تقسيم الخمس من حيث الكيف؟

ما المراد من الغنيمه ؟

بالرجوع إلى اللغه، نلاحظ إطلاق الغنيمه على مطلق الفائده، والربح، وتطلق الغنيمه على كل فائده وريح يحصل عليها الإنسان، ولا يوجد أى اختلاف في هذا المعنى اللغوى بين الشيعة والسنة.

وقد حمل الشيعة الإماميه هذه الآيه على ذلك المعنى اللغوى، واستفادوا من قوله (أنما غنمتم) وجود الخمس في كل غنيمه وريح، وإن الخمس واجب في المعادن، والغنائم الحربيه، وما يستخرج بالغوص من البحار، والكنز، وفي أرباح التجارات والصناعات والزراعات، ويستفاد هذا العموم من عموم الآيه الشريفه، طبعاً هناك موارد لا تندرج هذه الآيه في عمومها، مثل الأرض التي يشتريها الذمي من المسلم.

ص: ٣٧

وقد صرح أهل السنه أيضاً بالقول بأن المعنى اللغوي للغنيمه عام، حيث يذكر صاحب المنار قائلاً: الغنيمه فى اللغه الفائده والريح المتحصل بدون مشقه(١) وقد ذكر القرطبي فى تفسيره (الجامع لأحكام القرآن) والذى يعدّ من أهم تفاسير أهل السنه، المعنى اللغوي للغنيمه عاماً وبشكل كلى.

ولكنه يذكر ما يلى: (بما أن هذه الآيه الشريفه وردت فى سياق آيات الجهاد، لذا نحمل قوله تعالى (أنما غنمتم) بقرينه السياق على خصوص غنائم الحرب) وأضاف كذلك مشيراً إلى نقطه أخرى وهى: وتستعمل كلمه الغنيمه فى العرف الشرعى والمتشرعى فى الغنائم الحربيه(٢) ولذا نلاحظ أن بعض أهل السنه أرادوا أن يتمسكوا بقرينه السياق، وآخرون أرادوا التمسك بالعرف الشرعى والمتشرعى، والذى سيأتى التحقيق فيه ضمن المباحث القادمه، ولكنهم جميعاً يقولون بأن لفظ الغنيمه من وجهه النظر اللغوي عام وكلى.

إن النقطه المهمه هنا أنه، لو كان اختلافنا مع أهل السنه فى أصل المعنى اللغوي لكانت المسأله من الصعوبه بمكان، لكن اتضح أنه لا اختلاف فى المعنى اللغوي بيننا وبينهم.

ذكر الخليل بن أحمد الفراهيدى فى كتابه (العين) الذى يعدّ من الكتب اللغويه القديمه، ونال اهتمام علماء العامه والخاصه ما يلى: الغنم أو الغنم الفوز بالشىء من غير مشقه(٣).

لذا يقول بعض الفقهاء ممن يوجبون الخمس فى الهديه والجائزه ما يلى:

لصدق الغنيمه عليها لغوياً، ولذا بناء على هذه الآيه يمكن استفاده وجوب الخمس فيها أيضاً.

ص: ٣٨

١- (١) المنار، ج ٥٠/١٠، دار إحياء التراث العربى.

٢- (٢) الجامع لأحكام القرآن، ج ١/٨، بيروت، دار إحياء التراث العربى، ١٤٠٥.

٣- (٣) العين، ج ١٣٥٩/٢، باقرى، قم، ١٤١٤..

وكذلك لا يوجد أى اختلاف فى معنى الغنيمه، فى كل من (لسان العرب)(١) و (القاموس المحيط)(٢) و (تاج العروس)(٣) إذ وردت بهذا المعنى أيضاً.

وقد ورد فى (المصباح المنير) لمؤلفه (الفيومى) ما يلى: (الغنم بالغرم)، وقال (الغنم فى مقابل الغرامه)، وهو نفس الشىء الذى يذكر فى القاعده المعروفه من كان له الغنم فعليه الغرم(٤).

وقد وردت فى هذا الكتاب عبارته إضافه على ما ورد فى الكتب الأربعة المذكوره وهى: فكأنما أن المالك يختص به ولا يشارك فيه أحد، وبناء على هذا التعريف، فإن الغنيمه هو الربح والفائده المختصه بالإنسان نفسه، ولا يصدق على شىء عنوان الغنيمه (إذا اشترك فى الاختصاص به مجموعه من الأفراد).

وقد ذكر ابن الفارس فى كتابه (المقاييس) ما يلى: (إفاده شىء لم يملك من قبله)(٥).

يلاحظ أن ما ذكر فى المصباح المنير والمقاييس فى الغنيمه عدم إرادتهم ذكر قيد أو خصوصيه إضافيه للغنيمه، ليحترزوا عن أمور، بل المقصود من كلامهم أنه الشىء الذى لم يكن ماله قبلاً وأصبح ماله حالياً.

وقد جاء فى تعابير بعض الفقهاء ما يلى: (الغنيمه هو الشىء الذى يحصل عليه الإنسان بدون انتظار أو توقع).

يلاحظ عدم انطباق هذا التفسير للغنيمه مع أى من المعانى التى وردت فى كتب اللغه، لأن ما ذكر فى كتب اللغه ما يلى: (الفوز بالشىء بلا مشقه) ولم ترد قيود أخرى من قبيل عدم الانتظار والتوقع، وهنا يلزم علينا أن نجيب على مجموعه من الأسئلة:

ص: ٣٩

١- (١) لسان العرب، ج ٩٣/١١، دار المكتبه الهلال، بيروت.

٢- (٢) القاموس المحيط، ج ١٢٣/٤، دار الكتب العلميه، بيروت، ١٤٢٠.

٣- (٣) تاج العروس من جواهر القاموس، ج ١٧، ص ٥٢٧، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤.

٤- (٤) المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى، ج ١/٤٥٤-٤٥٥، دار الهجره، قم، ١٤٠٥.

٥- (٥) معجم مقاييس اللغه، ج ٣٩٧/٤، باب الغين والنون وما يتلثها، مكتب الإعلام الإسلامى، قم، ١٤٠٤..

- السؤال الأول:

بعد أن اتضح لدينا أن الغنيمه من جهه، تطلق لغه على الشيء الذى يحصل عليه بدون مشقه، ومن جهه أخرى يوجد اختلاف فى صدق عنوان الغنيمه على الغنائم الحربيه، وعندها يطرح هذا السؤال: كيف يمكن صدق عنوان الغنيمه بذلك المعنى اللغوى، الذى يدل على الحصول على الشيء بدون مشقه على الغنائم الحربيه التى لا يمكن الحصول عليها إلا بمشقه وجهد؟

يقول الفخر الرازى فى تفسير الغنيمه ما يلى:

ما دخلت فى أيدي المسلمين من أموال المشركين على سبيل القهر بالخيل والركاب (1) لذا يتضح أن الغنيمه تطلق فى مورد القتال والمشقه، فكيف يمكن الجمع بين هذا المعنى والمعنى اللغوى الذى ورد فى كتب اللغه؟

للإجابة على هذا السؤال نذكر جوابين هما:

الجواب الأول:

يتضح من مراجعه كتب اللغه ذكر معنى مطلق لكلمه الغنيمه ومفاده:

(الغنيمه بمعنى الحصول على الشيء بدون تحمل جهد أو مشقه).

وإن عامه الناس يطلقون عنوان الغنيمه على الشيء الذى يحصل بدون مشقه وجهد.

أما فيما يتعلق بالقتال فإن تحمل المشقه يكون بالنسبه إلى أصل القتال والمعركه والغلبه على العدو، ولكن لا توجد أيه مشقه فى خصوص الأموال والأدوات التى يحصل عليها بعد الانتصار على العدو.

ص: ٤٠

١- (١) التفسير الكبير، مج ٥، ج ٤٨٤/١٥، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ١٤٢٠..

الجواب الثانى:

لقد خلط المفسرون فى هذا المورد، كما فى غيره من الموارد بين المعنى الفقهى لمصطلح (الغنيمه) والمعنى اللغوى له.

إذ الغنيمه فى الاصطلاح الفقهى، تطلق على ما يكسب بالحرب والقتال، ومقابله (الفىء) الذى يطلق على ما يكسب من أموال بدون حرب وقتال.

وقد ورد فى بعض كتب اللغه ما يلى:

(الغنيمه: ما نيل من أهل الشرك غلبه وقهراً والحرب قائمه، والفىء: ما نيل منهم بعد أن تضع الحرب أوزارها).

أما المعنى اللغوى للغنيمه فهو: (الفوز بالشىء بلا مشقه).

- السؤال الثانى

كيف ذكر بعض الفقهاء فى مباحث الخمس للغنيمه قيماً وخصوصيه، مع العلم بأن معناها هو الفوز بالشىء بلا مشقه، وقالوا: (الغنيمه ما يكسبه الإنسان بدون توقع وانتظار، وبعبارة أخرى فإن الغنيمه نعمه غير مترقبه) وكأن عنوان (بلا توقع وانتظار) قد أشرب فى معنى الغنيمه؟

الجواب:

أولاً، بالرجوع إلى كتب اللغه يعلم عدم وجود مثل هذا القيد والخصوصيه فى معنى الغنيمه، ثانياً، إذا كان هدف شخص ما من المشاركه فى القتال والحرب هو الحصول على الغنائم الحريه، وقاتل على هذا الأمل وحصل على شىء ما نتيجة لذلك، ألا يطلق على ما حصل عليه غنيمه؟

أو أن إطلاق الغنيمه على هذا المكسب لا يطلق إلا مشروطاً بعدم الترقب؟

ص: ٤١

لا- شك أننا لا نستطيع الالتزام بهذا المعنى، إذ لو كان الأمر كذلك لما أطلق عنوان الغنيمه على أيه معامله أو صفقه يقوم بها الناس بأمل الربح، لذا فإن هذا الأمر غير صحيح.

- السؤال الثالث:

يوجد تعبير في (المنجد) لتعريف الغنيمه، حيث يذكر صاحبه ما يلي: (فاز به ونال بلا بدل)^(١) فهل مثل هذا القيد (بلا بدل) مشروط في معنى الغنيمه؟

الجواب:

لا توجد في كتب المتقدمين من أهل اللغة قيد (بلا بدل) في تعريف الغنيمه، ولا يُعلم من أين أتى صاحب المنجد به، إلا أن يقال: إن العوض والمعوض في كافه المبادلات التجاربه متكافئان من حيث الواقع والحقيقه، وما يحصل من ربح من ذلك هو (بلا- بدل)، وهو توجيه غير صحيح، لأن المعامله تقع مجموع الثمن في مقابل مجموع المثلن، والعقلاء لا- يجردون الربح والعوض.

رأينا في معنى الغنيمه:

بناء لما استفاد من اللغه، فإن الغنيمه تطلق على كل ربح وفائده ونفع يحصل عليه (مكتسب)، من أي طريق كان وبأيه وسيله، سواء عن طريق القتال والحرب أو بغيرهما، سواء كان متوقعاً ومنتظراً أو لا، وهذا المعنى يشمل الجائزه والإرث والهديه كذلك.

في مقابل هذا التعريف، يوجد تعريف آخر للغنيمه ورد في كتاب التحقيق في كلمات القرآن الكريم كما يلي: الغنيمه تطلق على ما يتحصل في نتيجته عمل

ص: ٤٢

١- (١) المنجد في اللغه، ص ٥٦١، نشر بلاغت، قم، ١٣٧٣..

ومجاهده، وأما ما يصل إلى شخص من دون العمل فلا يصدق عليه غنم، كما في الهبة والعطيه والإرث (١).

على الرغم من أنه بذلت جهود كبيره فى هذا الكتاب، وورود أقوال اللغويين فى معنى الغنيمه فيه، ولكن النتيجة المتحصله من ذلك مخالف لقول اللغويين.

أدله أهل السنه على أنّ المراد من الغنيمه هو الغنيمه الحريه:

لقد حصر أهل السنه معنى الغنيمه بالغنائم الحريه، وذكروا أدله لذلك هى:

الدليل الأول: السياق:

يقولون: نحن نقبل بأن لفظ الغنيمه لغه مطلق وعام، ولكن دليلنا على أن المراد من الغنيمه هو الغنائم الحريه هو (قرينه السياق).

إذ تتوضع الآيه الكريمه وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فِي مَوْضِعٍ تَسْبِقُهَا وَتَتْلُوهَا آيَاتٍ تَتَحَدَّثُ عَنِ الْجِهَادِ، لذا فإن قوله تعالى: (غَنِمْتُمْ) يشمل الغنائم الحريه فحسب بقرينه السياق، وبالتالي فالخمس مختص بهذا المورد.

- الرد على الدليل الأول:

لنعلم صحه هذا الاستدلال أو عدمه، تجب الإشاره إلى كيفيه قرينه السياق، وهل السياق هو ذلك المورد، أو أوسع منه، أو أن المراد هو وحده السياق:

هل ترجع (قرينه السياق) إلى (قرينه المورد) أو لا؟

أولاً: ما هى قرينه السياق؟ وهل تعود تلك القرينه إلى قرينه المورد؟ وإذا ورد سؤال فى روايه حول مورد ما، فهل هذا هو السياق؟ وهل السياق بمنزله المورد؟

ص: ٤٣

١- (١) التحقيق فى كلمات القرآن الكريم، مج ٧، ص ٢٧٣، دار وزاره الإرشاد الإسلامى، طهران، ط ١، ١٣٦٥..

من المسلم أنه إذا رجعت قرينه السياق إلى قرينه المورد، فإن جميع العلماء يقبلون أن المورد لا يمكن أن يكون مخصصاً، ولا اختلاف في هذا الأمر.

هل قرينه السياق أوسع من قرينه المورد؟

هل المقصود من السياق أمر أوسع من المورد؟ وهل قرينه السياق عند العرف وعامه الناس والعقلاء أعلى وأبعد من قرينه المورد؟ وهل يمكن القول: إن المورد ليس مخصصاً ولكن قرينه السياق مخصصه؟

في الأصول نقول، مثلاً، حول القرينه المتصلة والمنفصلة ما يلي:

إن القرينه المتصلة تمنع الظهور من الانعقاد منذ البدايه، أما في القرينه المنفصلة، فإن الظهور ينعقد في البدايه، ولكن حجته تزول.

في موردنا، هل تعتبر قرينه السياق مثل القرينه المتصلة بحيث تمنع ظهور لفظ **أَنَّمَا غَنِمْتُمْ** عن الظهور في العموم؟

الجواب:

أولاً، إن ما ذكر أعلاه غير مقبول، وهو واضح البطلان، إذ إن قبوله يؤدي إلى لزوم القول بعدم الظهور في العموم لكافه الآيات الكريمه في حال قبول ما ذكر، فإنه يجب القول: لا- توجد في القرآن آيه قاعده عامه أو حكم كلي، لأنه توجد في أغلب عموام القرآن قرينه سياق قبلها أو بعدها.

ففي آيه الصوم مثلاً يقول تعالى:

مَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ (١)

ص: ٤٤

إذ لا- يمكن القول بأن قوله تعالى: يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ متعلق بالصوم والسفر والمرض فحسب، وأن هذه الجملة لا عموم لها، ولا تشمل سائر الموارد الأخرى، ولا يمكن القول: إن المراد من العسر هو المرض فحسب، لأن المرض كما ورد في كتب اللغة من مصاديق العسر، لا أن العسر منحصر بالمرض فقط.

والحق أن الألفاظ العامه القرآنيه، بل إن بقاء القرآن وعظمته مرهون بهذه القوانين العامه الدائمه حتى يوم القيامه، وإلا فيجب القول: إن كثيراً من أحكام القرآن متعلقه بتلك الأزمنه التي نزل فيها القرآن فحسب.

بناء على هذا، فإن قرينه السياق ليست كالتقريبه المتصله تمنع الظهور فى العموم.

ومن كان مأنوساً بالقرآن الكريم يعلم أن أسلوب القرآن يرتكز على أساس ذكر مسأله جزئيه، ثم ذكر قاعدتها العامه بعدها مباشره.

حيث يلاحظ فى الآيه الكريمه: مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ (١) أن الله تعالى يذكر فى البدايه بعض تفصيلات وجزئيات متعلقه ببعض الواجبات، ومن ثم يذكر ضابطه كليها فىقول: مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ.

كما أنه تعالى ذكر ضابطه كليها فى آيه الصوم بقوله: يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ (٢).

ثانياً، إن من جعل السياق قرينه، وحصر الغنيمه بالحريه منها فقط، لا- يستطيعون طبقاً لرأيهم اعتبار الغنيمه مطلقه فى الغنائم الحريه، إذ بناءً على قرينه السياق، التى يجب أن يلاحظ فيها جميع خصوصياتها، يلزم أن يكون المراد من

ص: ٤٥

١- (١) الحج: ٧٨.

٢- (٢) البقره: ١٨٥..

الغنيمة فيها هي الغنيمة الحربية المختصة بغزوه بدر فحسب، مع أننا نلاحظ تعدّي أهل السنه أنفسهم عن هذا المورد بالقول: إن المراد هو مطلق الغنائم الحربية.

لذا واستناداً إلى ما ذكر، يجب التخلّي عن (السياق)، ولا يمكننا التعامل مع (السياق) بل وحتى (وحده السياق) في كل الموارد كقرينه توجد ظهوراً عرفياً، نعم، لا ننكر أنه يمكن أن يوجد ظهوراً في بعض الموارد، ولكن بنحو الموجه الجزئي، أما في مقام الاستدلال فلا- يمكن الاستفادة منها، ويجب أن نلاحظ نقطه هامه وهى: أنه إذا عوملت وحده السياق كقرينه في سائر الأقوال والكتب من ناحيه العرف، فإنه لا- يمكن ادعاء مثل ذلك في القرآن الكريم، لأنه علاوه على وجود شواهد كثيره على عدم الاهتمام بالسياق في القرآن الكريم، فإنها توجد روايات تدل على أن هناك آيات قرآنيه تتحدث صدرها في موضوع، ووسطها في موضوع آخر، وذيلها في موضوع ثالث، وبالتالي فإن مثل هذا الأمر ينفى اعتبار وحده السياق في القرآن الكريم.

الدليل الثانى: استعمال هذه اللفظه في القرآن الكريم في الغنائم الحربية:

إن ما تمسك به أهل السنه بقوه، والذي يؤدي إلى عكس مطلوبهم، هو القول: كلما وردت كلمه الغنيمة وسائر مشتقاتها في القرآن الكريم، والذي يصل إلى سته موارد في القرآن الكريم، فإنها تستعمل في الغنائم الحربية فحسب، لذا لا يمكن استثناء مورد واحد مثل قوله تعالى: **أَتَمَّا غَنِمْتُمْ** عن ذلك، بل يجب تفسير هذه الآيه كذلك بالغنائم الحربية.

أولاً، لا دليل لدينا على أنه إذا تكرر لفظ في القرآن الكريم، فإنه يستعمل في معنى واحد في كافة الموارد المتكرره، وفي هذا شواهد ونماذج كثيره في القرآن الكريم:

النموذج الأول: يقول تعالى في القرآن الكريم: **أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ (١)**، وفي موضع آخر: **الْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنْ الْقَتْلِ (٢)**، من المؤكد أن لفظ الفتنة في الآيه الأولى ورد بمعنى غير المعنى المستعمل في الآيه الثانيه.

النموذج الثاني: كما ذكرنا في بحثنا لقاعده لا حرج، فإن لفظ (الحرج) في القرآن الكريم استعمل في ثلاثه معان، ولم تستعمل تلك اللفظه في كافة موارد القرآن بمعنى واحد.

وعليه، وعلى فرض أن المراد من الغنيمه في سائر الآيات هو الغنيمه الحربيه، فلا-ملازمه أن تكون لفظه غنمتم في الآيه الكريمه **أَنَّمَا غَنِمْتُمْ فِي مَعْنَى الْغَنِيمَةِ الْحَرْبِيَةِ كَذَلِكَ.**

ثانياً، بدراسه الآيات الست التي استعمل فيها لفظ الغنيمه أو إحدى مشتقاتها، (آيه واحده في سوره النساء، وآيتان في سوره الأنفال، وثلاث آيات في سوره الفتح) يُعلم أن المراد من الغنيمه في بعض منها هو الغنيمه الحربيه، أما في البعض الآخر فليس كذلك.

١- (١) التغابن: ١٥.

٢- (٢) البقره: ١٩١..

دراسة الآيات التي استعمل فيها لفظ (الغنيمة) أو إحدى مشتقاتها:

ونبدأ بدراسة آيات سورة الفتح:

الآية الأولى:

سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انطَلَقْتُمْ إِلَى مَغَائِمٍ لِتَأْخُذُوا ذُرُونًا نَتَّبِعُكُمْ (١)

الآية الثانية:

وَمَغَائِمٍ كَثِيرَةٌ يَأْخُذُونَهَا (٢)

إن المراد من (المغائيم) في هاتين الآيتين هو الغنائم الحربية، حيث ربطها بعض المفسرين بمغانم خيبر، وربطها آخرون بمغانم هوازن، حيث وردت في كلتا الحالتين بمعنى الغنائم الحربية.

الآية الثالثة:

وَعَدَّكُمْ اللَّهُ مَغَائِمٍ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَّلَ لَكُمْ هَذِهِ (٣)

بناء على ما ورد في التفاسير، فإن لفظ هذه في الآية تشير إلى مغانم خيبر، فهل تلك المغائيم الكثيرة التي وعد الله المسلمين بها، مختصة بالحروب التي تليها، أو أنها واسعة تشمل جميع النعم والعطايا الإلهية حتى يوم القيامة؟

ذكر الألوسي في (روح المعاني) (٤) ما يلي:

هي على ما قال ابن عباس ومجاهد وجمهور المفسرين ما وعد الله تعالى المؤمنين من المغائيم إلى يوم القيامة

ص: ٤٨

١- (١) الفتح: ١٥.

٢- (٢) الفتح: ١٩.

٣- (٣) الفتح: ٢٠.

٤- (٤) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج ٢٦، ص ٣٦٦، دار إحياء التراث العربي ومؤسسه التاريخ العربي، بيروت، ١٤٢١، ط ١..

من المؤكد أن المغانم التي وعد الله تعالى إلى يوم القيامة ليست محصوره بالمغانم الحربية فحسب، بل تشمل جميع النعم والعطايا الإلهية.

في هذه الآيه، يلزم ملاحظه نقطتين: الأولى: أنه تعالى وعد بالمغانم في هذه الآيه لمن شارك في غزوه خيبر، وبالتالي يجب أن تكون من غير الغنائم التي تم الحصول عليها في الحرب.

الثانية: أنه عندما يعدد تعالى بالخير الوفير والرزق الكثير والثواب العظيم، فإن المراد من ألفاظ وصفات من قبيل (العظيم) و (الكثير) أنه لا يعد ولا يحصى، بل إن أغلبها متعلق بيوم القيامة، وفي هذه الحالة لا يمكن حصر ذلك بالمغانم الحربية فحسب، وإن كانت من مصاديقها.

نستنتج من ذلك أن: كلمة (المغانم) في هذه الآيه الكريمة استعملت كذلك في غير المغانم الحربية أيضاً، وبالتالي فإن عمومها تشمل غير المغانم الحربية.

الآيه الرابعه:

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمٌ كَثِيرَةٌ (١)

على الرغم من أن بدايه الآيه حول الجهاد، ولكن هذه الآيه أوضح من سابقتها في أن المراد من المغانم ليس المغانم الحربية، لأن قوله: عند الله ليس مختصاً بالدنيا والحرب فحسب، بل في مقابل متاع الدنيا الزائله.

ويستفاد من هذه الآيه أن كل ما يحمل عنوان الثواب الأخرى هو (غنيمه)، وبالتالي، يمكن اعتبار الثواب الأخرى غنيمه في الواقع، لأن الإنسان يحصل عليها بلا مشقه تتناسب مع ما يكسبه من ثواب عظيم.

ص: ٤٩

إذ عندما يقال للإنسان: (إن جزء ركعه صلاه أو يوم صوم كجزء ألف حجه) فلا ريب بأن هذه غنيمه، لأن مثل هذا العمل، في الواقع، لا يستحق مثل هذا القدر من الجزاء والمكافأه، بل إن الله تعالى يمنح هذا الثواب تفضلاً.

لذا فإن الدليل الثاني لأهل السنه، بأن المراد من الغنيمه في الآيات القرآنيه هو الغنائم الحربيه فقط، مردود، بل إن الآيه الأخيره تثبت عكس مطلوبهم.

معنى (الغنيمه) في سائر استعمالات العرب:

بعد أن عُلِمَ بأن لفظ (الغنيمه) في القرآن، يستعمل في مطلق الفائده ومطلق الغنائم، فإننا عندما نرجع إلى سائر استعمالات العرب، لا سيما الاستعمالات التي تتداول في كلمات أهل اللغه، نلاحظ، استعمال (الغنيمه) في مطلق الفائده.

معنى الغنيمه في (نهج البلاغه):

في نهج البلاغه، الذي يعدّ من النصوص المرجعيه من حيث الألفاظ والكلمات العربيه المستعمله، نلاحظ استعمال (الغنيمه) في الموارد التي يكون المراد منها (مطلق الغنيمه)، لا خصوص الغنائم الحربيه.

يقول أمير المؤمنين (عليه السلام):

فوالله، ما كنت من دنياكم تبراً ولا ادّخرت من غنائمها وفراً (١).

فالمراد من الغنيمه، مطلق أموال الدنيا، وليست مختصّه بالمغانم الحربيه فحسب.

ص: ٥٠

١- (١) نهج البلاغه، الرساله ٤٥، ص ٥٥٢، موعود إسلام، بوشهر، ١٣٨٨..

بعد أن اتضح معنى ((الغنيمه) لغوياً، ينبغى علينا أن نبحت عن معناها فى الروايات التى ذكرت فى تفسير هذه الآيه الشريفه، وفى البدايه يجب علينا أن نعلم أن للأئمه الطاهرين (عليه السلام) فى مقام بيانهم للأحكام، عده أساليب هى:

(١) أحياناً يذكرون نفس الحكم مستقلاً، ولا يستدلون بآيه من آيات القرآن الكريم، فعندما يسأل سائل مثلاً إذا صلى أحدهم صلاته بهذه الكيفيه فما حكمه؟ فيجيب عليه ذلك الإمام (عليه السلام) بأنه يجب عليه الإعاده أو القضاء مكتفياً بهذا المقدار.

(٢) أحياناً ليستدل الأئمه (عليه السلام) بآيه من آيات القرآن الكريم بعد ذكر الحكم وبيانه، فمثلاً ورد فى روايه عبد الأعلى مولى آل سام ما يلى: سئل الإمام (عليه السلام) عن شخص عاجز قد جرح إصبع قدمه فما تكليفه للوضوء؟ فأجاب (عليه السلام): الجبيره (ثم ذكر (عليه السلام) فى ذيل هذه الروايه حكماً كلياً) حيث قال:

(إنما يعرف هذا وأشباهه من كتاب الله) ثم أشار (عليه السلام) فى مقام الاستدلال بآيه من القرآن الكريم وهى ما جعلَ عَلَيْكُمْ فى الدينِ مِنْ حَرَجٍ (١). (٢)

(٣) وأحياناً يبيّنون ويفسرون بعنوان (أهل اللغه) فمثلاً، عندما يُسأل الإمام الباقر (عليه السلام) فى روايه زراره من أين علمت أن المسح ببعض الرأس؟ فأجاب (عليه السلام): لمكان الباء. (٣)

(٤)

ص: ٥١

١- (١) الحج: ٧٨.

٢- (٢) الفروع من الكافى، ج ٣-٣٣، كتاب الطهاره، باب الجبائر والقروح، الحديث ٤، دار الكتب الإسلاميه، طهران، ١٣٩١.

٣- (٣) الفروع من الكافى، ج ٣-٣٠، كتاب الطهاره، باب مسح الرأس، الحديث ٤، دار الكتب الإسلاميه، طهران، ١٣٩١..

قد وردت روايات فى ذيل الآيه الشريفه حول الغنيمه يستفاد منها أنهم بينوا معنى هذا اللفظ بعنوان معرفتهم كأهل للغه.

١ - فى روايه عن الإمام (عليه السلام) حول معنى ((غنمتم) فى الآيه الكريمه حيث يقول تعالى: **وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ سئل (عليه السلام) عن ذلك، فأجاب (عليه السلام): (هى والله الإفاده يوماً بيوم)**(١). وهو بمعنى أنه مطلق الفائده ولا يختص بفائده معينه خاصه.

٢ - وقد ورد فى روايه عن الإمام الثامن (عليه السلام) أنه قال

(كل ما أفاده الناس فهو غنيمه). (٢)

وما هو مسلم أن المعصومين (عليه السلام) بأنفسهم أهل للغه، وإن اللغويين كذلك يستفيدون من مثل هذه الموارد التى تستعمل بين أهل اللغه ويستخرجون معانى الكلمات منها وينقلونها، وفى هاتين الروايتين المذكورتين لا نستطيع بأى وجه من الوجوه أن نقول بأن الأئمه الطاهرين قد فسروا هذه الآيه حجه الله وبيّنوا أحكامه من قبله.

ولذا بعد الرجوع إلى نهج البلاغه والروايات يتضح أن الغنيمه ليست مختصه بالغنيمه الحريه بل بمطلق الفائده.

الدليل الثالث: لفظ الغنيمه حقيقه شرعيه فى الغنائم الحريه:

إذا طرح أهل السنه سؤالاً كما يلى:

لِمَ لم تفسروا كلمه الصلاه التى معناها فى اللغه الدعاء فى القرآن الكريم كذلك؟ بل فسّرتموها فى القرآن الكريم وفى كل مكان ورد فيه مثل أقيّموا

ص: ٥٢

١- (١) الأصول من الكافى، ج ١-٥٤٤، باب الفىء والأنفال، دار الكتب الإسلاميه، طهران، ١٣٨٨.

٢- (٢) فقه الرضا، ص ٢٩٤، باب ٤٩، مؤسسه آل البيت لإحياء التراث، قم، ١٤٠٦.

الصَّلَاةَ وَالَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ بِذَلِكَ الْمَعْنَى لِلوَاجِبِ الْمَعْهُودِ، وَلِذَا فَكَمَا أَنْكُمْ قَدْ جَعَلْتُمْ لِلصَّلَاةِ فِي الْقُرْآنِ حَقِيقَةً شَرْعِيَةً وَفَسَّرْتُمُوهُ بِهَذِهِ الْحَقِيقَةِ وَلَمْ تَأْخُذُوا الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّ لَهُ فِي ذَلِكَ بِمَعْنَى الدَّعَاءِ، فَإِنَّ الْأَمْرَ يَنْطَبِقُ عَلَى الْغَنِيمَةِ كَذَلِكَ. فَمَا هُوَ الْجَوَابُ؟

* الجواب:

لو فرضنا جدلاً أن الغنيمه حقيقه شرعيه فى الغنائم الحربيه، ولكن ليس هذا بمعنى أن كل لفظ مشتق من ماده (غ ن م) حقيقه شرعيه فى هذا المعنى.

فإن كان المراد من كلمه الصلاه فى القرآن ذلك الواجب المعهود، ولكن هذا ليس دليلاً بأنه كلما ورد لفظ مشتق من هذه الماده فيجب أن يأخذ نفس المعنى ويفسر به.

فمثلاً: عندما يقول تعالى فى الآيه الشريفه إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ (١)، فهل يحمل قوله (يُصَلُّونَ) على نفس ذلك المعنى الشرعى؟

لا ريب أنه ليس كذلك.

وفى هذا البحث ينبغي أن نلاحظ هذه النقطة أيضاً، بمعنى أنه لو فرضنا جدلاً بأن الغنيمه حقيقه شرعيه فى الغنائم الحربيه، ولكن فى هذه الآيه الشريفه ورد فيها لفظ (غنتم)، وفى الآيه الأخرى ورد فيها لفظ (مغانم) لا لفظه (غنيمه)، أى إنها مشتقات من تلك الماده (غ ن م).

نعم، كلما استخدم لفظ الغنيمه فى الفقه، نقول: إن الغنيمه والفاء اصطلاحان فقهيان شرعيان، ولكل منهما معنى واضح، ولكن فى هذه الآيه

ص: ٥٣

يتمحور البحث حول فعل (غنمتم)، ولذا لا نستطيع أن نحمل لفظه (غنمتم) على الغنيمه الحريه.

الدليل الرابع: كلمه (من شىء) فى الآيه الشريفه:

لقد جعل بعض من أهل السنه قوله تعالى: (من شىء) فى الآيه الكريمه وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ (١) مؤيداً لنظريتهم وذلك بالتوضيح التالى:

(بما أن المراد من قوله تعالى (غنمتم) حسب رأى أهل السنه هو الغنيمه الحريه، فربما يتوهم أن الغنيمه منحصره بأدوات الحرب والقتال كالدرع والخيل والسلاح الذى يغنم من العدو، لذا إن لم يوجد فى الآيه قوله (من شىء) لتوهم أن هذا الأمر فقط من موارد الخمس، فذكر بعض مفسرى أهل السنه ما يلى:

ولذا ذكر الله عز وجل فى مقام دفع هذا التوهم ما يلى: وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ (٢) حتى الخيط والمخيطة فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ (٣) ولا يختص بأدوات القتال.

وإن كان قوله تعالى (غنمتم) بمعنى مطلق الفائده عندها فإن لفظه (من شىء) تفقد أى أثر أو معنى فى نفسه لأن نفس لفظه (غنمتم) له معنى عام وواسع، وبعبارة أخرى وبناء على تفسير كلمه (من شىء) فإن لها عنواناً احترازياً، أما بناء على تفسير الشيعة فإن لقوله تعالى (من شىء) عنواناً تأكيدياً، والأصل الأولى فى القيود احترازيته.

ص: ٥٤

١- (١) الأنفال: ٤١.

٢- (٢) الأنفال: ٤١.

٣- (٣) الأنفال: ٤١..

يلاحظ أن الحقيقة تكمن في عكس ما قيل، بما أن الله عز وجل في مقام بيان ضابطه كليه لئلا يظنَّ أو يعتقد أحد بوجود الخمس في بعض الفوائد وعدم وجوبها في البعض الآخر، فقد قال تعالى **وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ (١)** ذاكراً عبارته (مِنْ شَيْءٍ).^{٤١}

إذ في العادة فإن ما يقع غنيمته في القتال يكون عادة محصوراً بأدوات القتال أو مقدار من المواد الغذائية.

فمثلاً عندما يتم التدقيق في قوله (في الدين) من الآيه الشريفه ما **جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ** فإن إحدى النقاط الهامه الموجوده فيها تتمثل بأن الشارع المقدس في مقام بيان هذا المطلب (أنه لا حكم حرجياً في الدين ولا يوجد حرج في أى حكم من أحكام الدين).

وفي هذه الآيه محل البحث فإن الله عز وجل في مقام بيان قاعده كليه، وجاء بقوله (من شىء) لإثبات تلك الكليه، بمعنى كل فائده يتم الحصول عليها سواء كانت من قتال أو تجاره أو زراعه أو إرث أو هديه أو جائزه، وبشكل عام، كل ما يصدق عليه عرفاً لفظ الفائده، طبعاً لا منافاه بين هذا ومع ما استثنى من بعض الموارد مثل الإرث.

ولذا، في رأينا فإن الصحيح هو عكس مدعاهم، وبناء على نظريه الإماميه فإن هذا القيد احترازي أيضاً لا تأكيدى، بمعنى الاحتراز من اختصاص الخمس ببعض من الفوائد، ولا يتوهمن أحد أن الخمس واجب في بعض الفوائد.

- سؤال: كيف يمكن إثبات أن الآية في مقام قاعده وضابطه كليه؟

- جواب: إن ملاحظه كلمه (واعلموا) والتأكيد (إنما) والنقاط الأخرى الموجوده في ذيل هذه الآية لا تبقى أى مجال للشك في أن الآية في مقام بيان ضابطه كليه.

فإن قال شخص: نحن نقبل بأن الآية في مقام بيان إبلاغ قاعده وضابطه كليه، لكن القواعد من حيث السعه والضيق مختلفه فيما بينها، إذ إن قاعده (لاخرج) ضابطه وقاعده تطرح في جميع أبواب الفقه تقريباً، ولكن قاعده (الطهاره) محصوره في باب الطهاره فحسب، وقاعده (الإمكان) تستخدم في بحث الحيض فقط، بناء على هذا فمن الممكن أن يقول شخص: إن الآية في مقام بيان قاعده، ولكن هذه القاعده متعلقه بالقتال فحسب، ولكنها لا تشمل أدوات القتال فحسب، بل تشمل كل ما يغنم في القتال فهو مشمول بالخمس، فنقول في الجواب: (إن التعبير الوارد في الآية (من شىء) ظاهره في معنى عام وواسع جداً، وحصرها بالغنائم الحربيه التي قد تحدد بعده عناوين محدوده لا ينسجم مع ذلك، لذا فإن مناسبة هذه العبارة تكون معنى أوسع كلي أكثر بمعنى جميع الفوائد وجميع أقسام الغنائم).

لأى دليل اعتبر أهل السنه الخمس في موارد أخرى غير الغنائم الحربيه؟

على الرغم من أن أهل السنه يعتبرون الآية الشريفه: **وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ (١)** محصوره بالغنائم الحربيه، فإنهم لا يحصرون الخمس في كتبهم الفقيهيه بالغنائم القتاليه والحربيه فحسب، بل يوجبون الخمس في بعض الموارد الأخرى مثل المعادن حيث أفتوا بوجوبه فيها.

ص: ٥٦

وقد ذكر الشيخ الطوسي في كتابه (الخلافة) ما يلي: (المعادن كلها يجب فيها الخمس من الذهب والفضة والحديد، ومن ثم يقول، وقال الشافعي لا- يجب في المعادن شيء إلا الذهب والفضة فإن فيهما الزكاة، وقال أبو حنيفة كل ما ينتبع مثل الحديد والرصاص والفضة ففيه الخمس وما لا ينتبع فليس فيه شيء).^(١)

ففي عبارته (الخلافة) فإن المعادن من وجهه نظر الشافعي وأبي حنيفة قسما أحدهما يجب فيه الخمس والآخر لا يجب فيه.

وقد نقل في كتاب (الفقه على المذاهب الأربعة) عن أبي حنيفة أنه قسم المعادن ثلاثة أقسام:

(١) المعادن غير السائلة والمائعه مثل الحديد والرصاص والقصدير والذهب والفضة وأمثال ذلك التي تصنع بالنار.

(٢) المعادن السائلة مثل النفط والقيروالركاز.

(٣) المعادن التي ليست بمائعه ولكنها تحتاج إلى النار مثل الياقوت والملح والرمل وأمثالها.

ومن ثم يقول: إذا وجد شخص ذهاباً أو معدناً في أرضه ومنزله فهو مالك له وليس فيه خمس، وأما إن وجد كنزاً أو معدناً في أرض ترتفع عليه علامه الكفر فيجب عليه أن يدفع خمسه.

وإن وجدها في أرض ترتفع عليها علامه المسلمين، فلا خمس فيه وإن كان مالكة هو.

حيث صرح أبو حنيفة بأنه يوجد خمس في الزئبق.

ص: ٥٧

١- (١) كتاب الخلافة، ج ٢ - ص ١١٦، مسأله ١٣٨١٣٨، كتاب الزكاة، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، ١٤١٨..

وقد فرّق المالكيه بين المعدن والركاز وقالوا: كل ما أقرّه الله عز وجل في باطن الأرض هو معدن مثل الذهب والفضه والنحاس، وأما ما يدفنه الناس في قعر الأرض فهو ركاز.

وقد اعتبر المالكيه تعلق الزكاه بالمعدن وتعلق الخمس بالركاز.

والحنابله كذلك مثل المالكيه فرقوا بين المعدن والركاز.

والشافعيه كذلك خصّوا المعدن بالذهب والفضه وقالوا بالخمس في الركاز.

لذا يعلم أن أهل السنه تجاوزوا ما ذكروه في الآيه الشريفه وأعلّموا أنّما غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ بِأَنْهَا محصوره بالغنيمه القتاليه، وقالوا بالخمس إجمالاً في المعدن والركاز.

فإن كان مستندهم في ذلك روايه من رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فإن مستندنا كذلك في بحث الخمس روايات المعصومين الأطهار (عليه السلام) الذين قالوا: بأن حديثنا حديث جدنا رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وهم بلا ريب ينطبق عليهم عنوان المخبر العادل والناقل العادل الذي يقبل به الجميع، بالإضافة إلى اعتقادنا بإمامتهم كذلك.

بناء على هذا، فإن المراد من الغنيمه ليس محصوراً بالغنائم الحربيه بل بمطلق الغنائم.

رأى المحقق الأردبيلي حول الغنيمه:

للمحقق الأردبيلي في كتابه (زبد البيان) على هذا الصعيد نقاط عديده قابله في رأينا للنقاش.

حيث يذكر في البدايه ما يلي: (ثم إنه يفهم من ظاهر الآيه وجوب الخمس في كل الغنيمه وهي في اللغه بل العرف أيضاً الفائده). (١).

ص: ٥٨

١- (١) زبد البيان في أحكام القرآن، ج ١، ص ٢٨١، مؤتمر المقدس الأردبيلي، قم، ١٣٧٥ هجرى شمسي..

ثم يذكر في ردّ هذا القول ما يلي: (على الرغم من أنه يفهم ابتداء من الآية الشريفة بوجوب الخمس في كل فائده، ولكن توجد ثلاث نقاط تمنع عن القول بذلك وهي:

النقطة الأولى: حيث يذكر: (إلا أن الظاهر أن لا قائل به)، ومن ثم يوضح قائلاً (إن أهل السنه الذين حصرنا الخمس بغنائم دار الحرب، فإن بعضهم قد أوجبه في المعادن والكنوز أيضاً).

والإماميه كذلك قالوا بالخمس في سبعة موارد وهي:

١ - غنيمه دار الحرب.

٢ - أرباح التجارات والصناعات والزراعات.

٣ - المعادن.

٤ - الكنوز.

٥ - ما يخرج بالغوص.

٦ - الحلال المختلط بالحرام.

٧ - أراضى أهل الذمه التي اشترت من المسلمين.

وقد قال الحلبي بالخمس في الميراث والهدية والهبة والصدقه.

وأضاف الشيخ الطوسي عليها موردين آخرين.

وأضاف الفاضلان العلامه والشهيد كذلك مورداً آخر.

ثم يقول المرحوم الأردبيلي ما يلي:

(ولذا ليس لدينا بين الفقهاء من يقول بوجوب الخمس في جميع الفوائد، وبما أن الأمر كذلك فلهذا ينبغي ألا نفسر الآية بهذا المعنى).

ص: ٥٩

- إشكال على النقطة الأولى:

صحيح أن تعبير (أنه لا- قائل به) في مقام الفتوى تعتبر من العناوين التي ينبغي أن يهتم بها الفقيه، ولكن عندما يفسرون الآية الكريمة بحسب الظهورات اللفظية وظواهر اللغة لا وجه للقول بأن هذا المعنى لا قائل له بين المفسرين أو الفقهاء أو يوجد قائل له.

بناء على هذا فإن ما ذكره الأردبيلي لا مجال لاستخدامه هنا أساساً، لأننا في مقام تفسير الآية لا في مقام الفتوى، وعنوان (لا قائل به) مانع عن الفتوى لا عن التفسير.

النقطة الثانية:

يوجد إجمال في الآية الشريفه **وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ (١)** من حيث أنها في مطلق الفوائد أو في فائده خاصه.

ومن ثم يذكر: (والإجمال في القرآن العزيز كثير)، ويأتى بشواهد من ذلك من آيات الصلاة والزكاة والحج والصوم حيث يوجد فيها إجمال كذلك).

- الإشكال على النقطة الثانية:

من العجيب أن الأردبيلي لم يفرق بين الإطلاق والإجمال أو العموم والإجمال، في حين أن من الواضح أنه يوجد بينهما فرق.

حيث يوجد فرق بين أن تكون آية مجمله حسب المعنى اللغوي أو عامه حسب المعنى اللغوي، ولا- ينبغي الخلط بينهما، وآية الخمس لا إجمال فيها من حيث المعنى اللغوي، ومعنى الغنيمه هو نفس مطلق الفائده.

ص: ٦٠

١- (١) الأنفال: ٤١..

بالإضافة إلى ذلك يوجد إشكال آخر فى التشبيهاة الةى ذكرها؁ لأنه لم يقل أى مفسر أو فقيه بأنه يوجد إجمال من ناحيه اللغه فى قوله تعالى أقيموا الصلاه أو فى قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً.

بل لتلك عنوان كليات وضوابط فى مقام أصل تشريع وجوب الحج ووجوب الصلاه.

نعم لقد قبل بعض الفقهاء إطلاق هذه الآيه من حيث مدخلية أو عدم مدخلية بعض من القيود؁ وبالتالي فإنه لا يوجد فيها إجمال كذلك من حيث هذه الجهات؁ وبعض آخر لم يقبل بذلك بأنه يوجد إجمال من حيث هذه الجهه؁ ولكن هذا الإجمال ليس بمعنى الإجمال اللغوى.

فإن قيل: إن الآيه الكريمة واعلموا أنما غنمتم من شئٍ ء ليست أصلاً فى مقام تبين أنه فى أى مورد يجب الخمس وفى أى مورد لا يجب؁ بل تدل على أنه يوجد خمس بشكل عام فى كل فائده على نحو الإجمال؁ ولكن لا يعلم المراد من الفائده ما هى.

فنقول: من المسلم أن الآيه لا تريد أن تبين ذلك؁ لأنه خلاف لظاهر الآيه؁ إذ ظاهرها أنها فى مقام بيان أنه يوجد خمس فى كل ما يصدق عليه أنه فائده.

كما ذكرنا سابقاً؁ فإن الله عز وجل فى هذه الآيه الكريمة فى مقام بيان ضابطه؁ وقد فهمنا من كلمات (واعلموا) وكذلك (أنما) وكذلك (من شئٍ) وجوب الخمس فى كل فائده متحصّله؁ فكيف يمكن أن يكون المتكلم فى مقام ضابطه كليه وفى نفس الوقت يكون فى بيانه إجمال؟

وبعباره أخرى: كونه فى مقام بيان ضابطه يقتضى طرح الموضوع بشكل واضح.

وقد ردنا قول من ادعى أن المراد من قوله (من شئٍ) كل غنيمه تغنم فى القتال لا كل فائده؁ وقلنا بأن الآيه ناظره إلى تشريع الخمس فى جميع الموارد.

طبعاً لدينا مقيدات ومخصصات، إذ من الممكن أن يقول فقيه بأن لا خمس في الإرث أو فائده خاصه أخرى أو لا يوجد خمس في الهبه، ولكن هذا تقييد وتخصيص لا بمعنى الإجمال.

فاتضح أن الآيه عامه ومطلقه ولا إجمال فيها من هذه الجبهه.

وفي هذا القسم يلزم علينا أن نشير إلى أن الإمام الخميني رضوان الله تعالى عليه في الأصول مبني تبعه الوالد المحقق الراحل رضوان الله تعالى عليه وهو بحث (الخطابات القانونيه) والمقصود من هذا المبني أنه في الموارد التي قام الشارع بتشريعها في القرآن والسنة بعنوان خطاب قانوني، وهو في مقابل الخطابات الشخصيه، حيث لا يأخذ في الاعتبار ضمن الخطاب القانوني تفاصيل المكلفين وخصوصياتهم، بل إن الشارع في مقام تبيين أن الخمس في الشريعه أحد القوانين، وهذا الخمس موجود في الفوائد.

أما فيما يتعلق بتفصيل ذلك: بأنه هل الخمس واجب على البالغين أو على الأطفال أو لا؟، فإنه بناء على مبني الإمام (قدس سره) فلا يمكن الاستدلال في هذه الآيه للإجابة على هذه الأسئلة، والقول بأن الآيه تبيين مطلقاً وجوب الخمس على الجميع سواء البالغ وغير البالغ، لأن هذه الآيه بعنوان خطاب قانوني ولم يلاحظ فيه خصوصيات المكلفين.

على الرغم من وجود مناقشات في هذا المبني، طرحناها في مباحث الأصول، ولكن مع ذلك يوجد فرق بين هذا المطلب والإجمال، فإن قلنا بأن هذه الآيه من قبيل الخطابات القانونيه فهي ليست بمعنى الإجمال، وتصبح مطلقه بنفس دائره المعنى الكلي وذلك الخطاب القانوني.

يذكر المرحوم الأردبيلي ما يلي: (إذا أردنا القول بأن الآيه الشريفه داله على الخمس فى جميع الفوائد، فهذا تكليف شاق على المكلفين، وإن شككنا فى مثل هذا التكليف فالأصل هو البراءه).

علاوه على هذا فإن أساس ديننا وشريعتنا أنها شريعته سمحه وسهله ولا تكليف شاقاً فى الشريعته السمحه والسهله).

- إشكال على النقطه الثالثه:

من العجيب أن يُذكر مثل هذا المطلب من أشخاص مثل الأردبيلي، إذ على الرغم من أن مسأله المشقه منتفيه أصلاً فى الشريعته، ولكن بعنوان ثانوى لا بعنوان أولى.

لا يمكن لمسأله الحرج ومسأله المشقه أن تأخذ طريقها فى الأحكام بعنوان أولى، نعم أفتى الفقهاء بعنوان ثانوى بأنه إذا أصبح تكليف ما حرجياً فإنه يسقط، فمثلاً فى باب المال إذا أراد شخص دفع خمس ماله وأدى هذا العمل إلى الحرج، حيث ذكروا أن الخمس ليس واجباً، ولكن بعنوان ثانوى لا عنوان أولى، ولا يمكن القول استناداً إلى حكم صدر بعنوان ثانوى أن يستفاد منه بعنوان أولى.

إن ما ذكره وأشار إليه الأردبيلى من نقاط كانت غير صحيحه، حيث ذكر الأردبيلى بدايه كما مرّ (إلى انه لا قائل به) فى حين ذكر الشيخ الطوسى: (ويمكن الاستدلال على ذلك بهذه الآيه لأن جميع ذلك يسمى غنيمه)⁽¹⁾، ولذا فإن ما ذكر فى كلام الطبرسى فى مجمع البيان، وما ذكر فى توجيهه مما لا يتطابق مع كلامهم.

بناء على هذا فإن الآيه تذكر بعنوان الحكم الأولى ما يلى: (يوجد خمس فى جميع الفوائد والغنائم، ولا منافاه فى ذلك مع الموارد التى استثنت بعنوان الحرج أو بالدلائل الأخرى مثل السيره، حيث درجت العاده عند المتشرعه ألا يدفعوا الخمس فى مطلق الهدايا أو فى خصوص الهدايا الصغيره).

ص: ٦٤

١- (١) التبيان، ج ٥-١٢٣، مؤسسه الأعلمى للمطبوعات، بيروت..

يقول تعالى: **وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِإِخْوَتِكُمُ الَّذِينَ قَالُوا رَبِّيَ اللَّهُ وَبِالْحَقِّ أَقْبَلُوا وَبِالْحَقِّ أَقْبَلُوا وَبِالْحَقِّ أَقْبَلُوا** **بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقِيهِ الْجَمْعَانَ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (١).**

لقد ذكر الله عز وجل في هذه الآية الكريمه ستة موارد لصرف الخمس، بالإضافة إلى أصل وجوب الخمس، إذ يجب أن يجعل سهم منه لله عز وجل، وسهم آخر لرسوله، وسهم آخر للأئمة المعصومين (عليه السلام) من بعده، وسهم كذلك لليتامى وسهم للمساكين وسهم آخر لابن السبيل، وهذا ما ذكر بشكل مجمل، لذا ينبغي أن نقوم بالبحث في جهات متعددة حول هذه الآية:

الجهه الأولى: هل الآية الكريمه فى مقام التقسيم أم فى مقام الترتيب ؟

وسوف نأخذ الاحتمال الأول بأن الآية فى مقام التقسيم، ويصبح معناها أنه ينبغي تقسيم الخمس إلى ستة أقسام كما يلي:

(١) سهم لله.

(٢) سهم لرسوله.

(٣) سهم لذوى القربى (الأئمة المعصومين (عليه السلام)).

(٤) سهم لليتامى.

(٥)

ص: ٦٥

سهم للمساكين.

(٦) سهم لابن السبيل.

وبناء على ذلك يجب تقسيم الخمس إلى ستة أقسام.

أما الاحتمال الثاني فيقوم على أن الآية الشريفه ليست فى مقام التقسيم أصلاً ولا يستفاد منها ذلك، بل إنها داله على الترتيب، لأن الله عز وجل فيها لم يقل: (فأن خمسه لله وللرسول...) بل يقول: (فأن لله خمسه...) وهذا من قبيل تقديم ما حقه التأخير، حيث أخر اسم (أن) (خمسه) وقدم خبره (لله)، وهذا التقديم يفيد الحصر، ومعنى ذلك أن الخمس بتمامه مختص بالله عز وجل، ومن ثم تأتي النوبه إلى رسوله لأن له ولايه من قبل الله عز وجل طويلاً، لذا فيعود الخمس بتمامه إليه ويصبح له، ومن ثم يأتى الدور من بعد رسول الله (صلى الله عليه و آله) إلى ذى القربى الذين يقومون مقامه، لأن ذا القربى باعتبارهم الأئمه المعصومين، وسيأتى الدليل على ذلك، لهم ولايه من قبل الرسول (صلى الله عليه و آله)، فيرجع الخمس بتمامه إلى ذى القربى، ومن ثم يأتى الدور بالترتيب إلى المجموعات الثلاث الأخرى.

وبناء عليه، لو قبلنا أن الآية تفيد الترتيب، عندها لا دلالة على تقسيم الخمس إلى ستة أقسام، بل إن الخمس كله متعلق بالله عز وجل، وهو كذلك متعلق برسوله طويلاً، وكذلك الأمر إلى الأئمه المعصومين من بعده إن لم يكن موجوداً.

وقبل الإجابة على هذا السؤال يلزم علينا البحث فى عدة نقاط:

النقطه الأولى:

لِمَ دخلت ((اللام)) (سواء كانت للاختصاص أو للملكيه) على كلمات بعينها من الآية الكريمة وهى: (الله) و (الرسول) و (ذى القربى)، ولم تدخل على كلمات أخرى مثل (اليتامى) و (المساكين) و (ابن السبيل)؟

ص: ٦٦

من المسلم أنه لا يمكن الرد بما قاله الأدباء في هذه الآيه مستفيدين من موضوع العطف، بالقول بأن (اليتامى) عطف على (ذى القربى) واللام التى دخلت عليها تشمل الكلمات التى بعدها كذلك من هذا الطريق، إذ لو كان الأمر كذلك لوجب القول بعدم دخول اللام على الكلمات التى تلت كلمه (الله) فى هذه الآيه. مثل: (الرسول) و (ذى القربى)، فى حين إننا نرى أنها دخلت عليهما فى هذه الآيه، وعليه ينبغى البحث عن سبب عدم دخول اللام على المجموعات الثلاث الأخيره فى هذه الآيه، ويمكن أن نذكر جوابين على هذا السؤال هما:

(١) لقد اختلف الفقهاء حول مسأله (ملكه غير الأشخاص)، وبتوضيح هذا الاختلاف يتبين لنا سبب عدم دخول اللام على الأقسام الثلاثه الأخيره من هذه الآيه.

يقول عدده من الفقهاء مثل المرحوم السيد الخوئى (رحمه الله عليه) وبعض من تلامذته بوجوب تعلّق الملكيه بالأشخاص الحقيقيين فقط، الذين يمكنهم أن يملكوا، أما (العناوين) فلا تملك.

لذا نلاحظ فى هذه الآيه الكريمه أن (الله عز وجل) مالك فى الدرجه الأولى ومن ثم (رسوله) فى الدرجه الثانيه ثم (ذو القربى) فى الدرجه الثالثه، أما الطوائف الثلاث الأخرى أى (اليتامى) و (المساكين) و (ابن السبيل) باعتبارهم عناوين لا أشخاصاً حقيقيين فلا يملكون.

وذكر عدده آخرون من الفقهاء كالمرحوم الإمام الخمينى (قدس سره) والوالد الراحل (رضوان الله تعالى عليه) وجمع كثير غيرهما أنه يمكن للعناوين أن تحرز صلاحيه الملكيه كالأشخاص، إذ يمكن ل (البنك) و (الحوزه العلميه) و (الدوله) والعناوين الأخرى من أمثالها أن تملك.

والفقهاء الذين لا يعتبرون العنوان مالكا، يستطيعون أن يقولوا فى محل الكلام ما يلى:

إن سبب عدم دخول اللام على (اليتامى) و (المساكين) و (ابن السبيل) فى الآيه لأنهم لا يملكون الخمس، بل هم مصارف له.

ولكن الفقهاء الذين يقولون بمالكيه العناوين، فإنهم يعتبرون (اليتامى) و (المساكين) و (ابن السبيل) مالكين للخمس أيضاً، ولا يمكنهم أن يذكروا هذا الكلام فى هذا المحل.

(٢) سواء كانت الآيه فى مقام التقسيم أو فى مقام الترتيب، فإن التحقيق يقتضى أن يوجد شخص يتحمل مسؤوليه تقسيم الخمس وصرفه على المجموعات الثلاث الأخيره، والرأى الصحيح أن من له صلاحيه هذا الأمر هو (ذو القربى) الذين يتولون ذلك بين المجموعات الثلاث، (اليتامى) و (المساكين) و (ابن السبيل).

ويلاحظ أن المراد من ذى القربى هو الإمام (عليه السلام)، وهذا الادعاء واضح وجلى بناء على الاحتمال الثانى فى كون الآيه فى مقام الترتيب، حيث توضح طريقه القول بأن المراد من ذى القربى هو الإمام (عليه السلام)، وتوضح ذلك يتم بما يلى:

إن قوله تعالى: فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ يعنى أن جميع الخمس لله عز وجل الذى له الولايه الأولى والأصليه على الخمس فهو حاكم مطلق، والخمس يعود لمن له الحكم المطلق.

ومن بعده يأتى رسول الله (صلى الله عليه و آله) باعتباره ممثلاً أولاً له وخليفه له، وبالتالي فيعود أمر الخمس بتمامه إليه.

ومن ثم يأتى الإمام المعصوم كخليفه لرسول الله (صلى الله عليه و آله)، فله حق الحكومه الذى لله عز وجل ولرسوله كذلك، فالإمام المعصوم يحمل ذلك العنوان أيضاً.

وبعد الإمام المعصوم (عليه السلام) يأتى دور الفقهاء الذين هم خلفاء أولئك العظماء، حيث لهم نفس ذلك الحق الذى للمعصوم (عليه السلام) بمعنى أن للفقيه بما هو فقيه ذلك.

ولذا يتضح بناء على المعنى الترتيبي للآيه أن صلاحية صرف الخمس على المجموعات الثلاثة الأخيره الوارده فى الآيه الكريمه تقع بيد ذى القربى، أى إن أصل الخمس حق بعنوان الإمامه، والإمام باعتباره من ذى القربى يصرف ذلك الخمس بذلك العنوان فى اليتامى والمساكين وابن السبيل، وهذه المجموعات الثلاث الأخيره ليسوا مالكين للخمس بأنفسهم، ولا حق ابتدائياً لهم فى التصرف به وصرفه، بل بناء على ذلك المعنى المستفاد من الآيه يجب أن يتم ذلك تحت إشراف الإمام ورأيه، وبناء عليه يتضح لدينا سبب عدم دخول اللام على المجموعات الثلاث الأخيره فى الآيه الكريمه، لأنهم ليسوا مالكين بل يجب تقسيم الخمس بينهم عبر ذى القربى، وبناء على الاحتمال الأول الذى يقوم على أن الآيه فى مقام التقسيم، بأن يقسم الخمس إلى ستة أقسام متساويه نقول:

على الرغم من عدم دخول اللام على تلك المجموعات الثلاث أى اليتامى والمساكين وابن السبيل، ولكن هذه المجموعات الثلاث مالكه، ولكن ليس لها حق التصرف فى الخمس وصرفه إلا بعد إذن ذى القربى، ومع عدم وجود هذا الإذن فلا يحق لهم ذلك مع كونهم مالكين، ولذا سواء كانت الآيه فى مقام التقسيم أو فى مقام الترتيب، فإنها تدل دلالة واضحه على وجوب صرف الخمس بين المجموعات الثلاث الأخيره من قبل ذى القربى وهذا الأمر هو سبب عدم ذكر اللام فى هذه المجموعات الثلاث.

برأينا فإن الاحتمال الثاني المذكور حول الآيه بأنها فى مقام الترتيب فيه إشكالان:

الإشكال الأول:

إن هذا الاحتمال يحتاج إلى تقدير، بمعنى أن تدل الآيه على أنه فى حال عدم وجود رسول الله فإن الخمس لذى القربى، وفى حال عدم وجود ذى القربى فهو متعلق باليتامى، وفى حال عدم وجود اليتامى فهو للمساكين، وفى حال عدم وجودهم فهو لابن السبيل، ولا يخفى أنه قد ثبت فى محله أن التقدير يحتاج إلى قرينه، فإن قيل أن تقديم كلمه (لله) على لفظ (خمسه) قرينه على الترتيب فنقول:

ليس الأمر كذلك، لأنه إذا كان تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر فهو مقبول فى الكلام الواحد، أما فى محل كلامنا حيث يقول تعالى بعد قوله: (فأن لله خمس) و (لرسول ولذى القربى) بشكل مباشر، وكذلك ذكره تعالى الآخرين فى نفس الآيه وبشكل مباشر؟ وفورى، أى إن الخمس ليس منحصرأً بالله عز وجل، فلو كنا أمام جملة (فأن لله خمس) بعنوان آيه مستقلة واحده، وانتهى الكلام عند هذا المقدار، لاستطعنا أن نستفيد الحصر من هذا الكلام المستقل، ولكن عندما يتلو هذا الكلام مباشرة قوله (ولرسول ولذى القربى)، فلا نستطيع القول إن: ((تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر))، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه القاعدة الأدبية صحيحة عندما لا يوجد ملاك آخر للتقديم، أما فى هذه الآيه الكريمة فإنه يوجد مثل هذا الاحتمال بأن يكون تقديم (لله) فى هذه الآيه من باب التعظيم والإكرام

بالنسبة للذات الإلهية المقدسه، وفي هذه الحاله لا نستطيع إجراء قاعده ((تقديم ما حقه التأخير)) فى هذا المحل من الكلام، وبالتالي فإنه لا توجد لدينا قرينه على مسأله الترتيب فى هذه الآيه.

الإشكال الثانى:

إن الإشكال الآخر على احتمال ترتيبه هذه الآيه يتمثل بما يلى:

إن الترتيب خلاف ظاهر الآيه، إذ ظاهرها كون تلك الأقسام واقعه فى عرض بعضها، لا فى الطول.

النتيجه: بناء على ظاهر الآيه الشريفه، وكذلك استناداً إلى آراء وأقوال فقهاء الشيعة ومفسرى وعلماء العامه بذكرهم موضوع التقسيم فى الآيه الكريمه، بالإضافة إلى الروايات الوارده فى ذيل هذه الآيه، فإنها جميعاً مؤيده لموضوع التقسيم فى هذه الآيه، وبالتالي فإن احتمال الترتيب فيها مستبعد.

وما يستفاد من هذه الآيه ما يلى:

يجب تقسيم الخمس إلى سته أقسام، ولا يستفاد من هذه الآيه الطويله الترتيبه، ولا انحصار الخمس بالله عز وجل باعتباره حاكماً مطلقاً، ولا كون الخمس حق الحكومه أو حق الإمارة.

طبعاً أثناء البحث فى آيات الأحكام لا يمكن التصريح بالنتيجه النهائيه، نعم لو خُلينا والآيه الشريفه لاستفدنا منها التقسيم.

والموضوع الذى ينبغى ملاحظته أنه بعد استفادتنا أصل التقسيم من هذه الآيه الكريمه، يجب أن نبحث فى أنه هل يلزم التقسيم بين هذه المجموعات الست بشكل متساوٍ؟ أو إن الآيه الكريمه تنفى الترتيب فحسب، وتؤكد أصل جواز التقسيم، ولا دلالة أخرى على التقسيم بشكل متساوٍ؟

ص: ٧١

نعم، بناء على ما ذكرناه فى سبب عدم دخول اللام فى المجموعات الثلاث الأخيره، تتضح استفاده أصل التقسيم المتساوى بين قسمين فى هذه الآيه، أى إن التقسيم يتم بشكل متساوٍ بين قسمين أحدهما لله وللرسول ولذى القربى، والقسم الثانى متعلق بالمجموعات الثلاث الأخرى، ويمكن القول: بما أن المجموعات الثلاث الأخيره تحمل عنوان المصرف، عندها لا يلزم التقسيم بين جميع المجموعات الثلاث الأخيره، وسوف نذكر فى المباحث الآتية أنه لا يوجد حصر بهذه المجموعات الثلاث كذلك.

رأى علماء السنه فى التقسيم والترتيب:

يقول أبو حنيفه: صحيح أن الآيه الكريمة تقول بأن الخمس لله وللرسول ولذى القربى، ولكن فى عصرنا الحالى لا موضوعيه لهؤلاء الثلاثة، لأن سهم الله عز وجل كان لرسوله وقد توفى الرسول، لذا فإن سهم الله وسهم رسوله توضعان جانباً، وكذلك الأمر بالنسبه لذى قربى رسول الله فقد توفوا ورحلوا، لذا فالآيه الكريمة تقصد وتفسر بالمجموعات الثلاث فقط أى اليتامى والمساكين وابن السبيل، ولكنه يقبل مسأله التقسيم (١).

وقد قبلت الشافعيه أيضاً أصل مسأله التقسيم، ولكنهم يذكرون كمشهور علماء الإماميه أن التقسيم يتم فى ستة أقسام، ويضيفون، كبعض علماء الإماميه أن التقسيم يتم فى خمس أقسام، لأن سهم الله عز وجل متعلق برسوله، وكذلك فإن الشافعيه يقبلون بذلك التقسيم الخماسى (٢).

ص: ٧٢

١- (١) بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع، ج ٦-١٠٢، دار إحياء التراث العربى ومؤسسه التاريخ العربى، بيروت، ١٤١٧.

٢- (٢) بدايه المجتهد ونهايه المقتصد، ج ١-٤٠٧، منشورات الرضى، قم ١٤٠٦..

والطائفة الوحيدة من العلماء السنه القائلون بأن تقسيم الخمس متعلق برأى إمام المسلمين هم المالكيه، إذ وضعوا ظاهر الآيه أصلاً وقالوا: يجب تقسيم الخمس باجتهاد إمام المسلمين ورأيه ونظره، حيث يصرف مقداراً منه في أقرباء الرسول وينبغي تقسيمه للباقي في مصالح المسلمين العامه. (١)

لذا، فإن أصل مسأله التقسيم مقبول عند علماء العامه، وعندما يُذكر موضوع التقسيم في مجمع البيان و كتر العرفان فإن أصحابها ينسبون هذا الأمر إلى الإماميه بالقول: إنه مذهب أصحابنا.

إكمال المطلب:

إن النزاع الفقهي المطروح في مبحث الخمس يتركز على ما يلي:

هل للخمس عنوان الإشاعه، أو عنوان الكلي في الذمه، أو عنوان الكلي في المعين؟

اختار المرحوم السيد اليزدي في العروه الوثقى القول الثالث، حيث اعتبر اشتراك أصحاب الخمس مع المالك على نحو الكلي في المعين، بمعنى أنه يجوز أن يتصرف المالك في المال المتعلق به الخمس، ما دام مقدار الخمس يبقى منه.

واختار آخرون القول الثاني بالاشتراك في الماليه، بمعنى وجود الخمس في مقدار ماليه وقيمه خمس ما هو مشترك بين المالك وأصحاب الخمس، لا في عين المال.

وإن مشهور الفقهاء هو القول الأول بالشراكه على نحو الإشاعه، بمعنى وجود الخمس في عين المال بنحو الإشاعه، بحيث يكون خمس كل جزء منه متعلقاً بأصحاب الخمس.

ص: ٧٣

١- (١) الفقه المالكي الميسر، ج ٢-٧٠٣، دار الكلم الطيب، دمشق، ١٤٢٠..

إذا قلنا أن الآية داله على التقسيم، فهذا النزاع معني وثمره، ونقول: إن سهم ذى القربى والإمام فى أموال الناس إما بنحو الإشاعه أو بنحو الكلى فى المعين، أو بنحو الكلى فى الذمه.

أما إذا قلنا إن الخمس ترتيبى وبعنوان حق الحكومه، عندها يصبح تصور مسأله الإشاعه أو مسأله الكلى فى المعين مشكلاً نوعاً ما، لأنه لا يوجد شخص معين فى هذه الحاله بالنسبه إلى أصحاب الخمس، حتى يصبح شريكاً مع المالك على نحو الإشاعه أو على نحو المالىه أو على نحو الكلى فى المعين، بل إن من يملك مالاً وتعلق بماله الخمس حسب الضوابط، عندها يطرح الخمس بعنوان حق ينبغى استيفاؤه، طبعاً هذا الموضوع قابل للتأمل، وينبغى دراسته والبحث الاستدلالي فيه بالتفصيل فى الكتب الفقهيّه الموسعه المفصله.

بناء على هذا فإن مختار المشهور بالقول على الشراكه والاشتراك بنحو الإشاعه قرينه على أن الآية فى مقام التقسيم.

وقد فسر بعض المفسرين مثل الزمخشري فى (الكشاف) كلمه (لله) ب - (قربه إلى الله)، وقال: إن التقسيم بذلك يبدأ من (للسول).

وهذا الموضوع برأينا خلاف لظاهر الآية، وكذلك خلاف للروايات التى ورد فى بعضها، أنه عندما كانوا يأتون بغنيمه إلى رسول الله (صلى الله عليه و آله) كان يقبض منها قبضه بعنوان سهم الله، ويصرفها للكعبه فحسب، لذا فما طرح سابقاً من ذلك الكلام غير صحيح.

من هم (ذو القربى)؟

توجد أربعة احتمالات في المراد من (ذى القربى) في هذه الآية الكريمة وتحديدهم:

الاحتمال الأول: أن يشمل (ذو القربى) كافة أقرباء رسول الله.

الاحتمال الثاني: أن يشمل (ذو القربى) أقرباء رسول الله المنتسبين لهاشم فحسب، أى من ينتسبون إليه عن طريق عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف.

الاحتمال الثالث: أن يكون المراد من (ذى القربى) خصوص الإمام المعصوم (عليه السلام) فحسب.

الاحتمال الرابع: أن يكون المراد من (ذى القربى) أقرباء من يريد دفع الخمس، حيث يصرف سهماً منه لله وسهماً لرسوله وسهماً لذى قربه وآخر لليتامى وآخر للمساكين وآخر لابن السبيل.

رأى فقهاء الإمامية حول ذى القربى:

إن المشهور بين فقهاء الإمامية أن المراد من ذى القربى هو الإمام المعصوم.

ومن الفقهاء (ابن جنيد)^(١) و (ابن بابويه)^(٢)، وفي (من لا يحضره الفقيه)^(٣).

حيث ذكروا أن ذى القربى هم كافة أقرباء الرسول المنسوبون لهاشم، لا الإمام المعصوم فحسب.

وقد ذُكرت في كلمات المفسرين عبارات مختلفة.

وقد ذكر المرحوم العلامة الطباطبائي حول ذى القربى مشيراً إلى أقربائه ما يلي:

توجد لدينا روايات معتبرة في أن المراد من ذى القربى هم الإمام المعصوم (عليه السلام) (هم المعصومون (عليه السلام)^(٤).

ص: ٧٥

١- (١) مختلف الشيعة، ج ٣-٣٢٧، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، ١٤١٨.

٢- (٢) المقنع، ص ١٧١، باب الخمس، مؤسسه الإمام الهادى، قم، ١٤١٥.

٣- (٣) من لا يحضره الفقيه، ج ٢-٢٩، باب الخمس، حديث ٨، دار الأضواء، بيروت، ١٤١٣.

٤- (٤) الميزان في تفسير القرآن، ج ٩-٨٩، مؤسسه الأعلمى للمطبوعات، بيروت، ١٣٩١..

إذا كان المراد من ذى القربى هو المعصوم (عليه السلام)، فتصبح النتيجة ما يعمل به الفقهاء هذه الأيام، حيث يقسمون الخمس إلى قسمين، أحدهما سهم للإمام والآخر سهم للساده.

وفى البحث حول هذا الموضوع وما يستفاد فيه من هذه الآيه بغضُّ النظر عن الروايات يجب القول:

إن سهم الله عز وجل لرسوله، وسهم الله ورسوله للإمام، أى إن للإمام ثلاثة أسهم:

سهمان منها بعنوان النيابة والوراثة، وسهم بعنوان الأصالة.

وفى النتيجة نقول:

إن نصف الخمس متعلق بالإمام، والنصف الآخر متعلق باليتامى والمساكين وابن السبيل، ولدينا قرينه على أن المراد من اليتامى هم الأيتام من أقرباء الرسول (صلى الله عليه و آله)، وكذلك أن المراد من المساكين هم المساكين من أقرباء الرسول (صلى الله عليه و آله)، وأن المراد من ابن السبيل هم أبناء السبيل من أقرباء الرسول (صلى الله عليه و آله) أى السادات.

هل المقصود من ذى القربى شخص واحد وهو الإمام المعصوم ؟ أو إن معناه هو الجمع ؟

يوجد فى هذه الكلمه احتمالان:

الاحتمال الأول: يقوم على أن لها معنى مفرداً.

والاحتمال الثانى: أن يكون بعنوان اسم الجنس الذى يطلق على المفرد والجمع.

وبناء على الاحتمال الأول فإن ذى القربى مفرد وجمعه ذوى القربى، ويجب الأخذ بظاهرها، ويتضح أن ظاهرها شخص مفرد وواحد، ومن المتيقن أن ذلك الشخص هو الإمام المعصوم ولذا يتعين أن ذلك الشخص الواحد هو الإمام المعصوم.

ص: ٧٦

نعم، استعملت عبارته (ذى القربى) فى بعض آيات قرآنيه أخرى فى الجمع، ومن الممكن أنها استعملت أيضاً فى هذه الآيه فى الجمع كذلك، وبتعبير آخر، فإنها استخدمت فى اسم الجنس الذى يطلق على أفراد كثيرين، ولكن هذا الاستعمال لم يأت إلا بقربنه، ولذا عندما لا توجد قرينه على الجمع فيجب حمل (ذى القربى) على ظاهرها الدال على المفرد.

وهذه النظرية القائمه على دلالة هذه العبارة على المفرد متعلقه بجميع علماء الإماميه الا ابن جنيد وابن بابويه، حيث يذكران أن المراد من ذى القربى هم الأقرباء لا شخص واحد فحسب، يقول المرحوم المحقق ما يلى:

(إن المراد من ذى القربى هو الإمام المعصوم، والدليل على ذلك أنه لفظ مفرد ويجب حمل المفرد على ظاهره)(١).

ألا يمكن حمل ذى القربى على معنى الجنس كابن السبيل؟

إن قال قائل ما يلى: ما الإشكال فى القول بأنه على الرغم من أن ذى القربى مفرد، ولكنه مفرد يراد منه معنى الجنس؟ كما أن ابن السبيل مفرد وجمعه أبناء السبيل، فى حين حمل على الجنس فى هذه الآيه؟ لذا نقول: إن ابن السبيل من تقطع به السبيل، وبالتالي فليس المراد منه شخصاً معيناً بل يراد منه كل من تقطع سبيله بشكل كلى ومطلق.

الجواب:

يوجد فرق بين عنوان ابن السبيل وعنوان ذى القربى، لأنه لا يمكن أن يراد المفرد من ابن السبيل، لأنه لو أراد الله عز وجل من ابن السبيل شخصاً واحداً غير

ص: ٧٧

معين لما تحقق التكليف في هذه الحالة، ولا يمكن القول بأن ابن السبيل شخص معين، ولذا يجب حمل ابن السبيل على المعنى الجنسى.

أما الأمر في ذى القربى فليس كذلك، ويمكن حملها على شخص معين، بعبارة أخرى، فإن عبارتي (ذى القربى) و (ابن السبيل) مفردان وينبغي حمل كل منهما في الدرجة الأولى على المعنى المفرد، وإن لم يمكن حمل أحدهما على المعنى المفرد فيجب حمله على المعنى الجنسى.

وفي عبارة ذى القربى يمكن حملها على المعنى المفرد، لأن فرده معين ومحدود وهو وصى رسول الله (صلى الله عليه وآله) وهو الإمام المعصوم، أما في ابن السبيل فلا يمكن حمله وتطبيقه على فرد معين.

رأى المرحوم الجزائرى فى حمل ذى القربى على المعنى الجنسى:

ذكر المرحوم الجزائرى فى كتابه (قلائد الدرر) الذى يعدّ من الكتب القيمه جداً فى آيات الأحكام فى البدايه ما يلى: (الظاهر إرادته الجنس... ومن ثم يضيف قائلاً: ونحن نقبل بأن ذى القربى معناه هو المفرد بحسب الوضع اللغوى ولكن عندما ننظر إلى القرآن الكريم فإنه استعمل فى معنى الجنس بلحاظ كثره الاستعمال)^(١).

- الرد على رأى الجزائرى:

لقد استعملت كلمه ذى القربى أو ذوى القربى أو القربى فى خمسة عشر مورداً من القرآن الكريم^(٢).

ص: ٧٨

١- (١) قلائد الدرر، فى بيان آيات الأحكام بالأثر، ج ١-٣٢٥، مطبعه الآداب، النجف.

٢- (٢) سورة البقره ١٧٧، سورة النساء الآيه ٨، سورة المائده الآيه ١٠٦، سورة الانعام الآيه ١٥٢، سورة الانفال الآيه ٤١، سورة التوبه الآيه ١١٣، سورة النحل الآيه ٩٠، سورة الاسراء الآيه ٢٦، سورة النور الآيه ٢٢، سورة الروم الآيه ٣٨، سورة فاطر الآيه ١٨، سورة الشورى الآيه ٢٣، سورة الحشر الآيه ٧.

وفى الآيتين الشريفتين من قوله تعالى:

وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ (١).

وَوَاعِبُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ (٢).

ليس المراد من ذى القربى فى هاتين الآيتين شخصاً معيناً، ولم تستعمل فى شخص واحد، ودليل استعمال هذه الكلمه (ذى القربى) فى الجنس فى هذين الموردين من القرآن الكريم وجود قرينه وهى عدم سبقها بمفرد وعدم تلّوها بمفرد، إذ إن قبلها (وبالوالدين) وما بعدها (يتامى).

وفى الآيه الكريمه: فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ (٣)، حيث استعمل فى المفرد.

وقد ورد فى علم الأصول ما يلى: إذا كثر استعمال لفظ فى معنى بدون قرينه، فيحمل على ذلك المعنى، وان استعمل فى مورد آخر، نقول كذلك يحمل على ذلك المعنى الذى استعمل فيه غالباً.

أما إذا استعمل لفظ فى مئه مورد منها ثمانون مورداً مع قرينه فى معنى ما، عندها لا يوجد أصولى يقول باستعمال ذلك اللفظ فى ذلك المعنى فى موارد أخرى لا قرينه فيها، وذلك باستعماله فى ذلك المعنى الذى غالباً ما استعمل فيه.

ص: ٧٩

١- (١) البقره: ٨٣.

٢- (٢) النساء: ٣٦.

٣- (٣) المائده: ١٠٦..

بناء على ذلك وطبقاً للغه وعلى أساس القواعد الأصوليه، وبغض النظر عن الروايات، فإن وحده السياق تقتضى استعمال ذى القربى فى المعنى المفرد لا الجمع، لتكرار اللام على ألفاظ الله والرسول وذى القربى فى نفس هذه الآيه.

(ذو القربى) فى الروايات:

وتنقسم الروايات فى هذا المجال إلى طائفتين حيث يستفاد من كثير منها أن المراد من ذى القربى هو الإمام المعصوم، ويستفاد من بعضها الآخر أن المراد من ذى القربى أكثر من شخص واحد، حيث عبّرت عنها بالأقرباء فيها. (١)

الروايات الداله على أن المراد من ذى القربى هو الإمام المعصوم:

الروايه الأولى:

موثقه عبد الله بن بكير وهى: (وعنه عن أحمد بن الحسن بن على بن فضال عن أبيه عن عبد الله بن بكير عن بعض أصحابه عن أحدهما (عليه السلام) فى قول الله تعالى **وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ** وَابْنِ السَّبِيلِ قَالَ: خمس الله للإمام، وخمس الرسول للإمام، وخمس ذوى القربى لقرباه الرسول الإمام واليتامى آل الرسول والمساكين منهم وأبناء السبيل منهم فلا يخرج منهم إلى غيرهم. (٢)

ص: ٨٠

١- (١) تهذيب الأحكام فى شرح المقنعه، ج ٤-١١٠، باب تميز أهل الخمس ومستحقه، حديث ١، دار الأضواء، بيروت، ١٤١٣.

٢- (٢) تهذيب الأحكام فى شرح المقنعه، ج ٤-١١٠، باب تميز أهل الخمس، الروايه ٣٦٠، دار الأضواء، بيروت، ١٤١٣..

وقد قمنا ببحث مفصل مبسوط حول سند الشيخ الطوسي إلى الحسن بن علي بن فضال وذلك في قاعده الإلزام وقلنا:

يوجد بين الشيخ الطوسي والحسن بن علي بن فضال شخص لا توثيق فيه، وتوجد قاعده في الرجال أبدعها المرحوم الأردبيلي في كتابه (جامع الرواه) يعبر عنها بتبديل السند، حيث قبله بعض من كبار الرجاليين، ورفضه عدده آخرون منهم، وقد تحدّثنا عن هذه القاعده بشكل مفصل أثناء بحثنا في قاعده الإلزام، حيث يصحح سند الشيخ الطوسي إلى الحسن بن علي بن فضال عن طريق تبديل السند، وعلى كل حال فإن الروايه معتبره وموثقه.

الشاهد في هذه الروايه أن الإمام (عليه السلام) في توضيح هذه الآيه يقول: إن خمس ذى القربى للإمام المعصوم، وبتعبير آخر فإنه لم يفسر ذا القربى بأقرباء رسول الله وإنما فسرها بخصوص الإمام المعصوم (عليه السلام).

الروايه الثانيه:

(الكلينى عن عدده من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن الرضا (عليه السلام) قال: سئل عن قول الله عز وجل **وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِإِئْتِمَارِ الْقُرْبَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ** فقيل له فما كان لله فلِمَن هو؟

فقال: لرسول الله (صلى الله عليه و آله) وما كان لرسول الله فهو للإمام(1)، وإن تعبير (عدده من أصحابنا) هم أفراد موثقون.

وقد ذكر في توضيح هذه الآيه ضمن هذه الروايه ما يلي: المراد من ذى القربى الإمام المعصوم.

ص: ٨١

١- (١) أصول الكافي، ج ١-٦٠٩، باب الفیء والأنفال وتفسیر الخمس، الحدیث ٧، دار الاضواء، بیروت، ١٤١٣..

من الممكن أن يقال بأنه لدينا في القرآن الكريم آيات يكون الأئمة (عليه السلام) في مقام التطبيق أو التفسير أو التأويل، ويطبّقون عنواناً كلياً ذكر في اللغة معنى له على أنفسهم فحسب، ككلمه أولى الأمر حيث ذكر معناها في اللغة الأشخاص الذين يتحملون أمر إداره الناس وحكومتهم، وحصروا معنى كلمه أولى الأمر بأنفسهم.

فهل الإمام (عليه السلام) في هذه الروايات في مقام بيان تفسير أو تأويل الآية أو في مقام بيان المعنى الظاهري لذى القربى؟

في الإجابة على هذا الموضوع ينبغي أن نوضح أن ظاهر هذه الرواية أنه في مقام بيان المعنى الحقيقي، لأن ذا القربى معناه الإمام، وإن استعمل في مورد آخر في غير الإمام فهو بقرينه.

نعم، من الممكن القول بأنهم لم يفسروا في هذه الرواية ذا القربى، بل ذكروا أن سهم رسول الله للإمام وفي النتيجة يصبح الأمر خارجاً عن الشاهد محل البحث.

الرواية الثالثة:

(الكلينى عن على بن إبراهيم عن أبيه عن حماد بن عيسى عن إبراهيم بن عثمان عن سليم بن قيس الهلالي قال: خطب أمير المؤمنين (عليه السلام) وذكر خطبه طويله يقول فيها: نحن والله عنى بذى القربى الذين قرننا الله بنفسه وبرسوله، فقال: فله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل فينا خاصه إلى أن قال: ولم يجعل لنا في سهم الصدقه نصيباً، أكرم الله رسوله وأكرمنا أهل البيت أن يطعمنا من أوساخ الناس فكذبوا الله وكذبوا رسوله وجحدوا كتاب الله الناطق بحقنا) (١)، والرواية ظاهره في أن ذى القربى هم الأئمة المعصومون (عليه السلام) لا جميع أقرباء رسول الله (صلى الله عليه وآله).

ص: ٨٢

١- (١) روضه الكافي، ج ٨-٤٥، حديث ٢١، دار الأضواء، بيروت، ١٤١٣..

مرسله حماد بن عيسى:

(عن الكاظم (عليه السلام): الخمس من خمسه أشياء... قسم بينهم الخمس على ستة أسهم، سهم لله وسهم لرسول الله (صلى الله عليه وآله) وسهم لذى القربى وسهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لأبناء السبيل، فسهم الله وسهم رسول الله لأولى الأمر من بعد رسول الله وراثه، وله ثلاثه أسهم سهمان وراثه وسهم مقسوم له من الله)(١).

على الرغم من أن هذه الروايه مرسله ولكن صرّح فى هذه الروايه أن ثلاثه أسهم تصل للإمام، منها سهمان لله ولرسوله، حيث عبّر عنهما ب - (وراثه).

من هذه الروايات، التى أفتى فقهاؤنا بما يقرب الاتفاق عليها، يستفاد من أن المراد من ذى القربى هو الإمام المعصوم.

الروايات الداله على أن المراد من ذى القربى هم أقرباء الرسول (صلى الله عليه وآله):

لقد تمسك ابن جنيد وابن بابويه فى تأييد نظريتهما القائمه على أساس أن المراد من ذى القربى هم أقرباء رسول الله لا شخص واحد بعينه بروايات منها:

- الروايه الأولى: (محمد بن الحسن، بإسناده عن سعد بن عبد الله عن محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن عبد الله بن مسكان قال: حدثنا زكريا بن مالك الجعفى عن أبى عبد الله (عليه السلام) أنه سأله عن قول الله عز وجل **وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَانَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ** فقال: أما خمس الله عز وجل فللرسول يضعه فى سبيل الله، وأما خمس الرسول فلاقاربه، وخمس ذوى القربى فهم أقرباؤه، واليتامى يتامى أهل بيته

ص: ٨٣

١- (١) أصول الكافى، ج ١-٦٠٥، حديث ٤، باب الفىء والأنفال وتفسير الخمس، دار الأضواء، بيروت، ١٤١٣..

فجعل هذه الأربعة أربعه أسهم فيهم، وأما المساكين وابن السبيل فقد عرفت أنا لا نأكل الصدقه ولا تحل لنا فهي للمساكين وأبناء السبيل(١).

حيث فسّر الإمام الصادق (عليه السلام) ذى القربى بأقرباء الرسول (صلى الله عليه وآله) فى روايه زكريا بن مالك، فيعلم انه ليس المراد منهم شخصاً واحداً.

- الروايه الثانيه:

(محمد بن مسلم عن أحدهما (عليه السلام) قال: سألته عن قول الله عز وجل **وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ** قال: هم قرابه رسول الله (صلى الله عليه وآله) فسألته: منهم اليتامى والمساكين وابن السبيل؟ قال: نعم(٢).

لقد فسّر ذو القربى فى هذه الروايه بقرابه رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وينبغى ملاحظه أنه إذا كان المراد من ذى القربى هم أقرباء رسول الله، عندها لا- فرق بينهم وبين اليتامى والمساكين وابن السبيل حيث قلنا سابقاً بأن المراد من هذه المجموعات الثلاث هم المنسوبون إلى رسول الله - لأنه لا- يوجد اختلاف حول هذه المجموعات الثلاث بين علماء الإماميه، فى أن المراد منهم أقرباء رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ولذا فإن هذه النظرية التى تقوم على أساس أن المراد من ذى القربى هم الجمع ليست مقبوله.

ص: ٨٤

١- (١) تهذيب الأحكام فى شرح المقنعه، ج ٤-١١٠، حديث ١، باب تميز أهل الخمس ومستحقه، دار الأضواء، بيروت، ١٤١٣.

٢- (٢) كتاب التفسير، ج ٢-٦١، المكتبه العلميه الإسلاميه، طهران..

هل يمكن الجمع بين هاتين الطائفتين من الروايات ؟

إن السؤال المطروح هنا هو: كيف يمكن الجمع بين طائفة الروايات التي تفسر ذى القربى بالجمع، وتلك الروايات التي تفسرها بالإمام المعصوم؟

* الجواب:

فى رأينا، إن الجمع بين هاتين الطائفتين من الروايات واضح جداً وجلّى، ووجه الجمع أنه عندما ينبى إلى نفس الإمام أو فى زمن أمير المؤمنين (عليه السلام) ينبى إلى نفسه فىكون المراد هو المفرد، أما عندما نقول إن الخمس للإمام أى لأمير المؤمنين ومن ثم لخليفته وبهذا الترتيب يصل الأمر إلى الأئمة من بعدهم.

ولذا فإنه: أولاً، عندما يطلق الجمع فى هذه الروايات واستخدم لفظه (هم) فمعنى ذلك أنهم الأئمة لا سائر الأقرباء، وإن استعمال ضمير الجمع ((هم) باعتبار تعدد الأئمة (عليه السلام).

ثانياً: يوجد احتمال التقيه فى بعض من هذه الروايات، حيث ورد فى ذيل روايه زكريا بن مالك الجعفى ما يلى:

(أما المساكين وابن السبيل فقد عرفت أنا لا نأكل الصدقه ولا تحل لنا فهى للمساكين وأبناء السبيل) فى حين نحن على يقين أن المساكين وأبناء السبيل من أقرباء رسول الله يدخلون تحت أقسام الخمس، ويمكن أن يكون ذكر هذا الموضوع من باب التقيه، وقد تحمل هذه الروايه على التقيه من هذا الباب.

بناء على ذلك، فإن أفضل ما يذكر فى هذا المجال ما ذكرناه فى البدايه أن الأئمة متعددون.

ثالثاً: قاعده المطلق والمقيد جاريه فى هذه الروايات وتوضيحها كما يلى:

لقد ورد فى مثل روايه محمد بن مسلم ما يلى: (هم قرابه رسول الله)، وفى روايات أخرى وردت: (ذى القربى أى الإمام (عليه السلام).

ص: ٨٥

ويمكن القول: إن قرابه رسول الله مطلقه، وتقيدها هو الإمام المعصوم، أى إنه يمكن تمثيل ذلك كما يلي:

إذا قيل ابتداءً العلماء، ثم قيّد هذا اللفظ بالعلماء المعصومين حيث إن العلماء المعصومين هم أنفسهم الأئمة المعصومون.

ولذا لا يبعد أن يجرى هذا القانون فى هذا المورد، وإذا أردنا أن ندخل فى هذا المجال من باب المطلق والمقيد فلا إشكال فى ذلك.

وعليه فقد ذكرنا ثلاثه مطالب بشكل عام فى الجمع بين هاتين الطائفتين من الروايات.

وقد اتضح حتى الآن أن ذى القربى هو المعصوم وسهم رسول الله للمعصوم كذلك.

إشكالان على فرضيه أن المراد من ذى القربى الإمام المعصوم (عليه السلام):

تطرح عده إشكالات حول نظريه أن المراد من ذى القربى هو الإمام المعصوم حسب المعنى اللغوى والروايات الداله على ذلك، حيث يلزم علينا أن نبحت فى هذه الإشكالات:

- الإشكال الأول:

من المحتمل جداً أن أهم إشكال يطرح فى هذا المجال ما يلي:

عند نزول هذه الآيه الكريمه أى فى زمن الرسول الأعظم (صلى الله عليه و آله) كان أقرباؤه موجودين وعلى (عليه السلام) لم يكن يحمل عنوان الإمام، بل لم يكن يوجد شخص يحمل عنوان الإمام فى تلك الفتره، عندها كيف يمكن تفسير كلمه ذى القربى بالإمام المعصوم فى حين لم يوجد مصداق لذلك فى زمن نزولها؟

فى الرد على هذا الإشكال نقول:

أولاً: كما قلنا سابقاً فإن الآيات القرآنية الكريمة فى مقام إعطاء الضابطه الكليه، فهى مطروحه بعنوان قضيه حقيقه، ولا يلزم فى القضايا الحقيقه وجود موضوعها وتحققها حين نزول الآيه أو حين تكلم المتكلم، والقضايا الحقيقه من هذه الناحيه تختلف عن القضايا الخارجيه.

إذ لو طرحت قضيه ما بعنوان قضيه خارجيه فيلزم معيناً وجود موضوع خارجى له، أما عندما تطرح قضيه حقيقه فعندها، حسب اصطلاح كبار الأصوليين:

الموضوع فيها مقدر الوجوب ومفروض الوجود، بمعنى أنه سواء كان لموضوعها وجود خارجى حالياً أو فى المستقبل، فمثلاً فى آيه الحج وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً فليس من الصحيح أن نقول: يلزم حتماً وجود مستطيع خارجى حين نزول الآيه، بل إن الشارع المقدس فى مقام بيان قانون كلى شرعى ولا لزوم لوجود الموضوع وتحققه حين نزول الآيه، بل لو وجد هذا الموضوع وتحقق فى السنوات القادمه فلا إشكال فى ذلك، نعم، إذا لم يوجد موضوع فى أى زمن وبأى شكل من الأشكال عندها لا يصح ذلك.

والآيه التى هى محل بحثنا كذلك، وبناء على ما سبق من توضيح فلا يلزم أن يوجد شخص بعنوان إمام حين نزول الآيه الكريمة، بل يكفى وجود شخص بعد رسول الله يحمل عنوان ذى القربى.

نعم، إذا لم يوجد مصداق لذى القربى الذى هو الإمام حتى يوم القيامه، فلا ريب أن هذا العنوان بهذا المعنى لغو وغير صحيح.

ثانياً: كما ذكرنا بأن سهم الله لرسوله وسهم رسوله للإمام وهنا أيضاً نذكر ما يلى:

بما أن الله عز وجل قد جعل سهمه للإمام فإن العكس صحيح كذلك، بأن سهم الإمام (عليه السلام) هو سهم رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فكما أنه في حال حضور الإمام (عليه السلام) وعدم وجود الرسول (صلى الله عليه وآله) فإن سهم الرسول للإمام (عليه السلام) فالعكس كذلك صحيح، أى في حال عدم وجود الإمام فسهمه للرسول (صلى الله عليه وآله).

أى إنه في زمن نزول الآية الكريمة جعل رسول الله (صلى الله عليه وآله) ثلاثة الأقسام من الخمس فى تصرفه:

أحدها بعنوان ما هو لله عز وجل، والآخر بعنوان شخصه المبارك، والآخر بعنوان الإمام (عليه السلام)، وقسم الباقي بين اليتامى والمساكين وابن السبيل.

- الإشكال الثانى:

حسب بعض الروايات فإن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قام عملياً بتقسيم سهم ذى القربى بين أقربائه، فهل هذا الأمر شاهد على عدم كون المراد من ذى القربى خصوص الإمام المعصوم (عليه السلام).

نقرأ فى هذه الروايه الصحيحه ما يلى: (وعنه عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد عن حماد بن عيسى، عن ربيع بن عبد الله بن الجارود، عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال: كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) إذا أتاه المغنم أخذ صفوه، وكان ذلك له، ثم يقسم ما بقى خمسه أخماس، ويأخذ خمسه، ثم يقسم أربعه أخماس بين الناس الذين قاتلوا عليه، ثم قسم الخمس الذى أخذه خمسه أخماس، يأخذ خمس الله عز وجل لنفسه، ثم يقسم الأربعة الأخماس بين ذوى القربى واليتامى والمساكين، وأبناء السبيل يعطى كل واحد منهم

جميعاً^(١)، هذه الرواية شاهده على أن رسول الله (صلى الله عليه و آله) لم يحدد ولم يعين سهماً للإمام (عليه السلام) بعنوان ذى القربى بل أعطاه لأقربائه، ولذا يعلم أن خمس ذى القربى ليس مختصاً بالإمام المعصوم (عليه السلام).

- الرد:

ما نستنتجه بقليل من التأمل بهذه الرواية أن الرسول (صلى الله عليه و آله) كان يأخذ خمسه (صلى الله عليه و آله) قسم سهم نفسه إلى خمسه أقسام، فيضع القسم المخصص لسهم الله عز وجل جانباً ليصرفه على الكعبه ومصالح المسلمين الأخرى، وأما الأقسام الأربعة الأخرى فكان يقسمه بين أربع مجموعات أخرى، أى إن رسول الله (صلى الله عليه و آله) قد أعطى سهمه لأقربائه، ولا يستفاد من هذه الرواية أن رسول الله (صلى الله عليه و آله) قد قسّم سهم ذى القربى بين أقربائه.

النتيجه:

بناء على ذلك نتوصل إلى النتيجه التاليه: إن المراد من ذى القربى خصوص الإمام المعصوم (عليه السلام)، لا- أقرباء الرسول جميعاً.

المراد من اليتامى والمساكين وابن السبيل:

إشاره

هل المراد من اليتامى والمساكين وابن السبيل مطلق هؤلاء الأفراد أى كل من يصدق عليه عنوان اليتيم أو المسكين أو ابن السبيل ولا- فرق فى ذلك، إن كانوا من أهل بيت الرسول أو غيرهم، أو إن المراد منهم الأيتام من أقرباء وذوى قربى آل الرسول (صلى الله عليه و آله)؟

ص: ٨٩

١- (١) تهذيب الأحكام فى شرح المقنعه، ج ١١٢/٤، باب ٣٧، باب قسمه الغنائم، دار الأضواء، بيروت، ١٤١٣..

يقول أهل السنه: (اليتامى والمساكين وابن السبيل مطلقه وتشمل كل يتيم ومسكين وابن سبيل).

رأى علماء الإماميه:

يقول علماء الإماميه بأن المراد من اليتامى والمساكين وابن السبيل من بنى هاشم.

واستناداً إلى البحوث السابقه ورأى علماء الإماميه فى تقسيم الخمس إلى قسمين يتضح جواب هذا السؤال بشكل كامل، لأنه وردت فى الآيه الكريمه ستة أقسام، وأن سهم الله وسهم رسوله يعود إلى الإمام، حيث توضح أمر هذه الأقسام الثلاثه، أما الأقسام الثلاثه الأخرى المتعلقة باليتامى والمساكين وابن السبيل التى ينبغى توزيعها بينهم بإشراف ذى القربى، وعدم دخول اللام قرينه على ذلك بأن هذه المجموعات الثلاث يجب أن يكونوا من ذى القربى هؤلاء، وأنهم لا يقعون فى عرض هذا العنوان، ويتضح أن هذه المجموعات الثلاث مختصه ببنى هاشم فحسب، لذا يصبح نصف هذا الخمس سهماً مباركاً للإمام والنصف الآخر سهماً للساده.

معنى اليتيم:

اليتيم فى اللغه أعم من اليتيم فى الشرع، لأن اليتيم فى اللغه يطلق على من فقد أباه سواء قبل بلوغه أو بعده، فإن فقد شخص بلغ من العمر سبعين سنه أباه فهو من الناحيه اللغويه يطلق عليه لفظ اليتيم، وتطلق على من فقد أباه وأمه معاً، باليتيم.

أما من الناحيه الشرعيه فيطلق اليتيم على من فقد أباه ولم يبلغ سن البلوغ، فإن كان قد بلغ ذلك السن فلا يطلق عليه عنوان اليتيم.

معنى المسكين:

ذكرت فروق متعددة بين الفقير والمسكين منها:

(١) الفقير: هو المحتاج العاجز الذى لا يقدر على العمل، أما المسكين فهو مشتق من (سكن) و (سكون) وهو المحتاج السليم الذى يطيق الحركة، ولكنه مُنع عنه بسبب فقدانه قدره ورأس المال، ولكنه ليس بعاجز، وفيه طاقة.

(٢) الفقير: من يُدار قسم من حياته، أما المسكين: فلا تدار حياته أصلاً.

(٣) الفقير: من لا يطلب من الناس، أما المسكين: فهو من يطلب، ولم يذكر فى آية الخمس عن الفقير شىء، أما فى آية الزكاه **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ** فقد ذكر الفقير، وهذا شاهد على أن المسكين، فى هذه الحالة، يشمل المسكين والفقير كذلك، والفقير والمسكين كالجار والمجرور إذا اجتماعا افترقا وإذا افترقا اجتماعا.

معنى ابن السبيل:

ويطلق ابن السبيل على من تقطع به السبيل.

البحث فى رأى علماء الإماميه حول اليتامى والمسكين وابن السبيل من المنظار القرآنى:

هل تستفاد من هذه الآية أن المراد من اليتامى والمسكين وابن السبيل بنو هاشم؟

نلاحظ أننا نستطيع إثبات ذلك الموضوع بدليلين:

١. من المحتمل أنه عندما ذُكر (ذى القربى) قبل اليتامى والمسكين وابن السبيل، ولم يكرر حرف (اللام) على الكلمات التى بعدها، ففى ذلك قرينه على

هذا المعنى، بمعنى أن الأيتام من ذى القربى والمسكين من ذى القربى وابن السبيل من ذى القربى.

أما في آية الزكاه، فإن الفقراء والمساكين مطلقه، عندها يجب البحث عن قرينه لعدم دفع الزكاه للفقير الهاشمي أو المسكين الهاشمي، ولكن بما أن الله عز وجل أتى بلفظ ذى القربى بدل الإمام في آية الخمس، فلعل السبب في ذلك أنه توجد في بنى هاشم مجموعتان إحداهما من الأئمة، والأخرى من مجموعته اليتامى والمساكين وابن السبيل.

وعنوان ذى القربى من العناوين التي يمكن أن تكون فيها قرينه لما بعدها، وإن لم يحمل هذا الموضوع صفة القطعيه ولكنه يمكن أن يطرح بعنوان الاحتمال.

مقارنه بين آيه الزكاه وآيه الخمس وآيه الأنفال:

يقول تعالى: **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (١).**

لقد عتِن الشارع المقدس بهذه الآيه الشريفه الزكاه لهذه المجموعات الثماني، وليس في هذه الآيه أى ذكر لله عز وجل في هذا التقسيم والتعيين، ولكن في آيه الخمس يقول تعالى: **وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ** حيث ذكر اسم الله عز وجل في هذه الآيه، وهذا دليل على أن مبحث الخمس مبحث مالى مهم جداً، له خصائص وامتيازات على الزكاه، لأن الله عز وجل في الخمس جعل سهماً له، وجعل سهماً لرسوله في هذه الآيه بعده، وكذلك ذكر ذو القربى بعد رسول الله (صلى الله عليه و آله).

وهذا الاهتمام دال على خصوصيه حول من يصرف عليهم الخمس وقرينه على أنه ليس المقصود من اليتامى في هذه الآيه مطلقهم، وكذلك بالنسبه للمساكين الذين ليس المراد منهم المساكين المتعارفين، والخمس يجب أن يكون متعلقاً

ص: ٩٢

بمجموعه خاصه منهم، كآيه (أولى الأمر) التي استفاد بعض المفسرين من تقارن (أولى الأمر) مع (الله) و (رسوله) فيها أنه يجب أن يكون هؤلاء معصومين، لأنه لا يوجد وجه مشترك للإطاعه المطلقه غير ذلك بين هذه الثلاثه، وكذلك في آيه الخمس والأنفال فإن تقارن الموارد الخمسه مع اسم الله عز وجل يثبت شرافه هؤلاء وتميزهم، ويتضح أنهم أعلى رتبه من باقى طبقات المجتمع، ولعل سر اختيار تعبير بالله عز وجل في هذه الآيه لتفهيم هذا المعنى، ولذا كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يصرف السهم المختص لله عز وجل في سبيل الله.

فالآيه الشريفه بنفسها ظاهره في أن الطوائف الثلاث من بنى هاشم، ويؤيد ذلك الروايات الوارده فهي داله على أن الله أكرم الأئمه المعصومين وأهل بيت الرسول (صلى الله عليه وآله) وحرّم الصدقه والزكاه عليهم، ولكن في مقابل هذا التحريم جعل الخمس لهم. (١)

وكذلك ما ورد في آيه الأنفال من قوله تعالى: ما أفاء الله على رسوله من أهيل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل (٢).

ونحن نعتقد بأن الأنفال لإمام المسلمين، والمراد من اليتامى والمساكين في آيه الأنفال هو المقصود منهم في آيه الخمس وليس المراد المطلق منهما.

وإن فسّرنا ذا القربى كما فسّره المرحوم ابن بابويه وابن جنيد، وقلنا إن المراد من ذى القربى جميع أقرباء الرسول (صلى الله عليه وآله)، عندها يصبح ذكر اليتامى بعد ذكر ذى القربى من قبيل عطف الخاص على العام، وفي كلتا الحالتين فإن كلمه (ذى

ص: ٩٣

١- (١) تهذيب الأحكام فى شرح المقنعه، ج ٤-١١٠، باب ٣٥، الخمس والغنائم، حديث ٤، دار الأضواء، بيروت، ١٤١٣.

٢- (٢) الحشر: ٧..

القربى) يمكن أن تحمل قرينه على أن اليتامى والمساكين وابن السبيل مجموعه خاصه لا مطلق اليتامى والمساكين.

اليتامى والمساكين وابن السبيل فى الروايات:

لدينا روايات متعدده صرح فيها على أن المراد من اليتامى يتامى آل رسول الله (صلى الله عليه و آله).

- الروايه الأولى:

موثقه عبد الله بن بكير: (سعد بن عبد الله بن أحمد بن الحسن بن على بن فضال عن أبيه عن عبد الله بن بكير عن بعض أصحابه عن أحدهما (عليه السلام) فى قوله تعالى: **وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ قَالَ خُمُسٌ لِلَّهِ**، وخمس الرسول للإمام، وخمس ذوى القربى لقرباه الرسول واليتامى يتامى آل الرسول والمساكين منهم وأبناء السبيل منهم فلا يخرج منهم إلى غيرهم(1).

حيث سأل عبد الله بن بكير الإمام الصادق (عليه السلام) أو الإمام الباقر (عليه السلام) عن الآية الشريفة **وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ**، فعند ذلك أجابه الإمام بأن سهم الله للإمام وسهم رسوله كذلك للإمام، وذى القربى هو الإمام كذلك والمقصود من اليتامى هم أولئك الأشخاص من آل رسول الله، وكذلك المساكين وكذلك ابن السبيل فإن المراد أولئك الأشخاص منهم، ولا يجب أن يخرج سهم هؤلاء إلى غيرهم.

نلاحظ فى هذه الروايه ما يلى:

أولاً: فسّر ذو القربى بالإمام، وكان ابن بكير سأل الإمام (عليه السلام) واستفسر عما يلى:

بما أن الرسول (صلى الله عليه و آله) ليس حاضراً بيننا، فإلى من يجب إعطاء سهم الله ورسوله؟ عندها أجابه الإمام (عليه السلام) أن سهم هؤلاء يجب أن يعطى للإمام (عليه السلام).

ص: ٩٤

١- (١) تهذيب الأحكام فى شرح المقنعه، ج ٤-١١٠، باب ٣٦، تميز أهل الخمس ومستحقه، حديث ٢، دار الأضواء، بيروت، ١٤١٣..

ثانياً: يستفاد من هذه الروايه بأنه لا يجوز إعطاء اليتيم الهاشمى أى مال، وكذلك الأمر بالنسبه للمسكين الهاشمى وابن السبيل الهاشمى، بل يجب أن يتم تزويدهم بالأموال عن طريق حقهم فى الخمس، لذا فقد أشير فى ذيل هذه الروايه إلى نقطه هامه حيث قال:

(فلا يخرج منهم إلى غيرهم).

أى لا ينبغى أن يخرج الخمس من دائره هؤلاء، بل إنه مختص بهذه المجموعات المذكوره فقط.

- الروايه الثانيه:

(على بن إبراهيم عن أبيه عن حماد بن عيسى، عن إبراهيم بن عثمان، عن سليم بن قيس الهلالي قال: خطب أمير المؤمنين (عليه السلام) وذكر خطبه طويله يقول فيها: نحن والله عنى بذى القربى الذين قرنا الله بنفسه وبرسوله (صلى الله عليه و آله) فقال تعالى فله وللرسول ولذى القربى واليتامى

ص: ٩٥

والمساكين وابن السبيل فينا خاصة إلى أن قال: ولم يجعل لنا في سهم الصدقه نصيباً أكرم الله رسوله (صلى الله عليه وآله) وأكرمنا أهل البيت أن يطعمنا من أوساخ الناس فكذبوا الله وكذبوا رسوله وجحدوا كتاب الله الناطق بحقنا(١).

ويستفاد من هذه الرواية أن من يقرأ آية الخمس في القرآن، يلاحظ أنها متعلقة بأهل البيت (عليه السلام)، وتوجد غرابه واختلاف بينها وبين آية الزكاه من حيث التعبير واللغة.

- الرواية الثالثة:

(على بن إبراهيم بن هاشم عن أبيه عن حماد بن عيسى عن بعض أصحابنا عن العبد الصالح (عليه السلام) قال: الخمس من خمسة أشياء... ويقسم بينهم الخمس على ستة أسهم سهم لله وسهم لرسول الله وسهم لذى القربى وسهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لأبناء السبيل، فسهم الله وسهم رسول الله لأولى الأمر من بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) وراثه فله ثلاثة أسهم، سهمان وراثه وسهم مقسوم له من الله وله نصف الخمس كمالاً- ونصف الخمس الباقي بين أهل بيته فسهم لتمامهم وسهم لمساكينهم وسهم لأبناء سبيلهم يقسم بينهم على الكتاب والسنة ما يستغنون به في سنتهم فإن فضل عنهم شيء فهو للوالى وإن عجز أو نقص عن استغنائهم كان على الوالى أن ينفق من عنده بقدر ما يستغنون به وإنما صار عليه أن يمونهم لأن له ما فضل عنهم، وإنما جعل الله هذا الخمس خاصة لهم دون مساكين الناس وأبناء سبيلهم عوضاً لهم من صدقات الناس تنزيهاً من الله لهم لقرباتهم برسول الله (صلى الله عليه وآله) وكرامه من الله لهم عن أوساخ الناس فجعل لهم خاصة من عنده ما يغنيهم به عن أن يصيرهم في موضع الذل والمسكنه ولا- بأس بصدقات بعضهم على بعض وهؤلاء الذين جعل الله لهم الخمس هم قرابه للنبي (صلى الله عليه وآله) الذين ذكرهم الله فقال: وأندر عشيرتك الأقربين وهم بنو عبد المطلب أنفسهم الذكر منهم والأنثى ليس فيهم من أهل بيوتات قريش ولا- من العرب أحد ولا- فيهم ولا- منهم في هذا الخمس من مواليتهم وقد تحل صدقات الناس لمواليهم وهم والناس سواء ومن كانت أمه من بنى هاشم وأبوه من سائر قريش فإن الصدقات تحل له وليس له من الخمس شيء لأن الله تعالى يقول: (ادعوهم لآبائهم)(٢).

إن هذه الرواية، وإن كانت من حيث السند مرسله، ولكنها من جهة كون المرسل حماد بن عيسى يمكن القول بأنه لا إشكال فيها من هذه الجهة.

ص: ٩٤

١- (١) روضه الكافي، ج ٨-٤٥، حديث ٢١، دار الأضواء، بيروت، ١٤١٣.

٢- (٢) أصول الكافي، ج ١-٦٠٥، حديث ٤، باب الفىء والأنفال وتفسير الخمس، دار الأضواء، بيروت، ١٤١٣..

ولكن من حيث الدلالة يمكن القول بأنها من أكمل الروايات وأكثرها تفصيلاً مما ورد حول تقسيم الخمس، حيث يمكن الاستفادة منها في عدة نقاط:

- (١) إن الخمس أساساً متعلق بالله عز وجل، ولكن الله عز وجل جعل منه سهماً لخمس المجموعات الأخرى.
- (٢) يصل سهم الله وسهم رسوله إلى الإمام المعصوم بالوراثه، ويصبح نصف الخمس كاملاً للإمام بإضافه سهمه المخصوص به.
- (٣) إن النصف الثانى للخمس يتعلق باليتامى والمساكين وابن السبيل من آل رسول الله (صلى الله عليه وآله)، لذا فإن ما ذكره البعض من احتمال كون الخمس جميعه متعلقاً بالساده لا ينطبق ولا يتجاوب مع هذه الروايه بل يناقضه تماماً.
- (٤) إن المقصود من السادات من انتسب إلى عبد المطلب وهاشم عن طريق الأب، لأن الله عز وجل يقول: اذْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ (١) لذا فإنه لا يكفى الانتساب إليهم عن طريق الأم.

- الروايه الرابعه:

فى هذه الروايه التى تدل بشكل جيد على هذا المعنى ما يلى:

(محمد بن الحسن بن صفار، عن أحمد بن محمد، قال: حدثنا بعض أصحابنا رفع الحديث قال: الخمس من خمسه أشياء... فأما الخمس فيقسم على ستة أسهم، سهم لله، وسهم للرسول، وسهم لذى القربى، وسهم لليتامى، وسهم للمساكين، وسهم لأبناء السبيل... فالنصف له خاصه والنصف لليتامى والمساكين

ص: ٩٧

١- (١) الأحزاب: ٥..

وأبناء السبيل من آل محمد (عليه السلام) الذين لا تحل لهم الصدقه ولا الزكاه عوضهم الله مكان ذلك بالخمس(١).

وقد صرّح في هذه الروايه بأن نصف الخمس للإمام والنصف الآخر لليتامى والمساكين وأبناء السبيل من آل محمد (صلى الله عليه وآله).

لذا لو حُلينا وهذه الروايات فإنها تدل بشكل جيد على أن المراد من اليتامى والمساكين وابن السبيل هم بنو هاشم من هذه المجموعات، ويجب ألا يخرج من هذه الدائره.

- توهُّم ورد:

فإن تُوهُّم أن هذه الآيه نزلت في غزوه بدر، أى في السنه الثانيه للهجره، حيث لم يكن يوجد في ذلك الوقت بين أهل البيت وأقرباء الرسول أيتام أو مساكين أو أبناء سبيل، وكانت توجد مصاديق كثيره لهؤلاء بين المهاجرين، هذا مضافاً إلى ما صرّح به الإمام الصادق (عليه السلام) عندئذ مع هذا الوصف ونظراً لما ورد في روايه الإمام الصادق (عليه السلام) حول غنائم بدر: (فخمس رسول الله الغنيمه التى قبض بخمسه أسهم فقبض سهم الله لنفسه، يحيى به ذكره ويورث بعده، وسهماً لقربته من بنى عبد المطلب فأنفذ سهماً لأيتام المسلمين وسهماً لمساكينهم وسهماً لابن السبيل من المسلمين فى غير تجاره)(٢)، فكيف يمكن تصور أن الخمس مختص بمجموعات ثلاثه خاصه من بنى هاشم، فى حين بناء على هذه الروايه أن الرسول (صلى الله عليه وآله) قد جعل سهماً من غنائم بدر لأيتام المسلمين ومساكينهم وأبناء السبيل منهم لا خصوص

ص: ٩٨

١- (١) تهذيب الأحكام فى شرح المقنعه، ج ٤-١١١، باب تميز أهل الخمس ومستحقه، حديث ٥، دار الأضواء، بيروت، ١٤١٣.

٢- (٢) تحف العقول، ص ٣٤١، رساله أبى عبد الله فى الغنائم ووجوب الخمس، مؤسسه النشر الإسلامى، ١٤١٤..

بنى هاشم؟ كما أنه قد قيد ذلك بقوله أنه لا يحق المتاجره بها، ويجب أن تصرف في المصاريف اليومية.

في الجواب على هذا التوهم ينبغي توضيح ما يلي:

أولاً: لقد تمت الإشارة إلى هذا الموضوع سابقاً في الجواب على إشكال عدم وجود الإمام (عليه السلام) في زمن الرسول (صلى الله عليه وآله)، حيث إن الآيات القرآنية مطروحة بعنوان قضايا حقيقيه، وكما أن المورد غير مخصص فإن عدم وجود المورد كذلك ليس بمعمم.

فلا يمكن القول: بما أنه، في زمن نزول الآية الشريفه، لم يكن يوجد يتيم أو مسكين في بنى هاشم، لذا فإن عدم المورد قرينه على القول بأن الآية عامه، وقد ورد في بعض التفاسير أنه أثناء نزول آيه الزكاه لم يكن يوجد مال يتعلق الزكاه به، ولكن هل يمكن القول بأن الزكاه غير مختصه بهذه المجموعات والطوائف المذكوره في القرآن؟

لا ريب أن الجواب سلبي.

ثانياً: توجد في الروايه المذكوره احتمال إعطاء الرسول (صلى الله عليه وآله) هذه المجموعات الثلاث من المسلمين من سهمه الخاص.

- إشكال:

إذا أشكل شخص حول هذا الاحتمال قائلاً: إن ظاهر ما ذكر في الروايه أن الرسول (صلى الله عليه وآله) قد خصص سهماً مستقلاً لكل من الأيتام والمساكين وأبناء السبيل من المسلمين من غير سهم الله وسهم رسوله، لأن تعبير (أنفذ سهماً) ظاهره في أن هذا السهم غير ذلك المتعلق برسول الله (صلى الله عليه وآله) نفسه بل هو سهم مستقل.

- الجواب:

ينبغي القول في الجواب على ذلك كما يلي:

لو فرضنا أن الأمر كان كذلك، فإنه سوف يحدث تعارض بين هذه الرواية والروايات الكثيره المذكوره سابقاً (التي خصّيت اليتامى والمساكين وابن السبيل في الآية الكريمة بينى هاشم)، وفي حال التعارض نأخذ بما هو موافق للقرآن الكريم، والآيه الكريمة كما ذكرنا سابقاً بغضّ النظر عن الروايات ظاهره في أن المقصود من اليتامى خصوص يتامى بنى هاشم لا جميع اليتامى. وبعد أن اتضح الاستدلال بهذه الرواية إلى حدّ ما، فإنه من المناسب أن نقوم بالإجابة على بعض من أهمّ الإشكالات والشبهات الواردة في مسأله الخمس.

لماذا تم التمييز بين آيه الخمس وآيه الأنفال؟

(١) مع وجود الشبه الظاهري بين آيه الخمس حيث يقول تعالى **وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ (١)**.

وآيه الأنفال حيث يقول تعالى **مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ (٢)**.

توجد بين هاتين الآيتين نوع من الشبه، وهو دخول اللام على كلمه (الله) و (الرسول) و (ذى القربى) فى آيه الخمس وعدم دخولها على المجموعات الثلاث الأخرى، وكذلك الأمر فى آيه الأنفال.

ونحن نعتقد أن الأنفال من صلاحيات الرسول (صلى الله عليه و آله) والإمام (عليه السلام) حيث يقومون بصرفها فى كل مورد وعلى أى شخص يريدون.

ص: ١٠٠

١- (١) الأنفال: ٤١.

٢- (٢) الحشر: ٧.

وقد ورد في التاريخ أن الرسول (صلى الله عليه و آله) قد قسّم أموال بني النضير الكثيره بين المهاجرين وعدد من الأنصار، ولم يميّز بني هاشم بشيء في ذلك.

بناءً عليه لماذا تم تخصيص اليتامى والمساكين وابن السبيل في آيه الخمس ببني هاشم بناء على ذلك التوضيح التاريخي؟

بعبارة أخرى بما أن هاتين الآيتين تشبهان بعضهما كثيراً لا سيما من حيث التعبير الظاهري عندها ينبغي القول بأنه كما أن الفيء والأنفال من صلاحيات الرسول (صلى الله عليه و آله) وإمام المسلمين ولا ميزه لبني هاشم فيها، فإن هذا الأمر ينطبق كذلك في آيه الخمس، والتمييز بينهما في هذا المجال مشكل.

- الجواب:

أولاً - على الرغم من أن لهاتين الآيتين بحسب الظاهر تعابير وألفاظ واحده، ولهما نفس السبب والسياق، وهذا الشبه الظاهري يقتضى عدم التمييز بينهما من حيث التفسير وبيان معانى الآيات، ولكن سبب التمييز بينهما من الناحية الفقهيّه يعود إلى وجود روايات حول آيه الخمس.

إذ توجد لدينا حول آيه الخمس روايات متعدده على اختصاص اليتامى والمساكين وابن السبيل فيها ببني هاشم، ولم ترد في الفيء تلك الروايات، عندها فيجب علينا قبول التمييز بينهم، لا القول: بما أن ظاهر تعبيرات الآيتين واحده لذا يجب أن يكون لهما حكم واحد، لأن هذا الأمر يدخلنا إلى القياس.

ثانياً - إن كون اليتامى والمساكين وابن السبيل في آيه الأنفال مطلقه وغير مختصه ببني هاشم ليس إجماعياً، حيث يقول الطبرسى في مجمع البيان حول الفيء ما يلي:

(إن هؤلاء اليتامى والمساكين مختصون ببني هاشم).

ص: ١٠١

ويغض النظر عما جاء في مجمع البيان، فإن في تفسير البرهان روايات تدل على أن الفىء مختصه بينى هاشم منها الروايه التاليه:

(الكلىنى عن على بن إبراهيم عن أبيه عن حماد بن عيسى عن إبراهيم بن عمر اليمانى عن أبان بن أبى عياش عن سليم بن قيس قال: سمعت أمير المؤمنين (عليه السلام) يقول: نحن والله الذين عنى الله بذى القربى الذين قرنهم الله بنفسه ونبيه (صلى الله عليه وآله) فقال: ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى) (١)، إن المعصوم (عليه السلام) يقسم بالله بأن المقصود من ذى القربى الوارده فى الآيه هم (نحن)، وفى هذا التعبير دلالة على أن ذى القربى الذين قرنهم الله بنفسه ورسوله هم (نحن).

ولربما يستفاد هذا الاختصاص فى المقارنه بين آيه الخمس وآيه الأنفال.

وفى بعض الروايات الأخرى ورد عن الأئمه المعصومين (عليه السلام) ما يلى:

(نحن قوم فرض الله طاعتنا، لنا الأنفال) (٢).

ويستفاد من هذه العبارة أنه: كما ينبغى أن يكون الخمس فى أهل بيت الرسول (صلى الله عليه وآله) وبنى هاشم فكذلك الأمر بالنسبه للأنفال.

ولذا لو خُلينا وهذه الروايات، ينبغى القول بذلك، وينبغى القول بأن المراد من اليتامى والمساكين فى آيه الأنفال هم بنو هاشم.

عدم التناسب بين مقدار الزكاه والخمس:

يقول الله تعالى فى آيه الزكاه

إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَساكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (٣).

ص: ١٠٢

١- (١) وسائل الشيعة ج ٩ كتاب الخمس باب أول أبواب قسمه الخمس حديث ٤.

٢- (٢) أصول الكافي، ج ١/١٨٦، حديث ٦، باب فرض طاعه الأئمه، دار الكتب الإسلاميه، طهران، ١٤١٣.

٣- (٣) التوبه: ٦٠..

قد يطرح فى أذهان عامه الناس وكثير منهم هذا الإشكال:

نظراً إلى أن الزكاه فى بعض الموارد قد يعادل العُشُر، وفى موارد أخرى قد يعادل واحداً من عشرين، وفى موارد أخرى أقل من ذلك، فى حين إن الخمس يشكل واحداً على خمسة من ذلك، فكيف جعل الله عز وجل ذلك المقدار القليل من الزكاه للفقراء والمساكين وابن السبيل من غير بنى هاشم الذين يصل عددهم إلى مستويات ونسب كبيره جداً، فى حين إن الخمس الذى يشكل هذه النسبه المطلقه فى جميع المعادن والفوائد، بمعنى أنه يشكل خمس كل أرباح الدنيا ومعادنها، مخصص لليتامى والمساكين وابن السبيل من بنى هاشم فقط؟

وهل يتناسب مثل هذا التوزيع مع العداله؟

الجواب:

أولاً- إن مثل هذه المقارنه والانطباع والاستنتاج يشكل اجتهاداً فى مقابل النص أو استحساناً عقلياً، ولو جعلنا مثل هذه الاستحسانات ملاكاً للأحكام الفقيهيه، عندها ينبغى أن نخدش فى كثير من الأحكام الفقيهيه المسلمه، وهذا مرفوض فى فقهننا ولا يمكن الفتوى على أساسه.

إذ فى مثل هذه الموارد قام الشارع المقدس بمثل هذا التقسيم، فكما خصَّص الشارع الزكاه لفئه معينه وحرم أهل البيت (عليه السلام) منها، وفى نظر الشارع المقدس حقيقه لا- مقارنه بين أهل البيت (عليه السلام) وأيه مجموعه أخرى، لذا ينبغى وضع الاستحسان العقلى جانباً.

فعلى سبيل المثال فى نفس بحثنا حول الغنيمه نقول: كيف يمكن القول فى حرب لم يكن الرسول الله (صلى الله عليه وآله) ليشارك فيه أحياناً بتقسيم الغنيمه إلى ستة أقسام أحدها لله

ص: ١٠٣

والأخرى لرسوله والأخرى للإمام (عليه السلام)، وهذه الأقسام الثلاثة كما قلنا سابقاً كانت لرسول الله (صلى الله عليه وآله) في زمانه، بمعنى أنها كانت لشخص واحد، أما الأقسام الثلاثة الأخرى فكانت لآلاف من الناس، فكيف يتناسب ذلك مع العدالة؟

أو عندما نلاحظ أن (صفو المال) أو (صفو الشيء) أو (قطائع الملوكة) أو (صوافي الملوكة) التي ورد ذكرها في (كتاب الجهاد) كانت لرسول الله (صلى الله عليه وآله) والإمام (عليه السلام)، فهل يمكننا القول: هذا الأمر لا يتناسب مع العقل، لأن عدداً كثيراً من المسلمين شاركوا في القتال مع الرسول ووقفوا معه؟

إن مثل هذه الاعتبارات العقلية لا يمكن طرحها، ولا ينبغي إعمال الاستحسانات العقلية في الفقه.

ثانياً - توجد مرسله عن حماد في الروايات المتعلقة باليتامى والمساكين، حيث ورد فيها ما يلي:

(محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن حماد بن عيسى عن بعض أصحابنا عن العبد الصالح (عليه السلام) قال وله... يعني للإمام نصف الخمس كماً ونصف الخمس الباقي بين أهل بيته سهم لآيتامهم وسهم لمساكينهم وسهم لأبناء سبيلهم يقسم بينهم على الكفاف والسعة ما يستغنون به في سنتهم فإن فضل عنهم شيء يستغنون عنه فهو للوالى وإن عجز أو نقص عن استغنائهم كان على الوالى أن ينفق من عنده بقدر ما يستغنون به، وإنما صار عليه أن يمونهم لأن له ما فضل عنهم)^(١).

يذكر الإمام الكاظم (عليه السلام) أن النصف الكامل للخمس للإمام، والنصف الآخر يقسم بين اليتامى والمساكين وابن السبيل من بنى هاشم، ويصرف عليهم بمقدار الكفاف الذى يجعلهم غير محتاجين طوال سنه، ويجب أن يدفع الإمام إلى اليتامى

ص: ١٠٤

١- (١) أصول الكافي، ج ١-٥٣٩، باب الفىء والأنفال وتفسير الخمس، حديث ٤..

والمساكين وابن السبيل من الهاشميين أولاً، فإن قلَّ عن ذلك فيجب على الإمام أن يعوّضهم، وإن فاض عن ذلك يوضع ذلك الفاضل تحت تصرف الإمام ليصرفه على الآخرين، لذا ينبغي دفع مقدار ما يكفي السادات لمدته سنه، وما ثبت في بعض أذهان السادة العظام من أنهم يستطيعون الاستفادة من أى مقدار من سهم السادات فهو مخالف لهذه الروايات.

وليس بصحيح القول: إن نصف الخمس المتعلق بسهم السادات يجب دفعها إليهم، حتى وإن كانوا أغنياء و متمولين، بل يجب إعطاؤهم طبقاً لظروفهم مثل الفقر والإيمان والعدالة وغيرها من الأمور التي سوف نقوم بالبحث فيها في محلها، وما بقى من ذلك يوضع تحت تصرف الإمام (عليه السلام)، حيث يصرفها بناء على رأيه في مصالح المسلمين، وقد ورد في بعض من الروايات ما يلي:

(فهو يعطيهم على قدر كفايتهم).

والحق في الجواب ما ذكر، لا- أن نقول تبريراً للاستحسانات العقلية، بأنه لا- اختصاص لنصف الخمس بينى هاشم ابتداءً، بل الاختصاص موجود، ولكن إذا فاض عن ذلك يصرفه الإمام (عليه السلام) في سائر مصالح المسلمين ومصارفهم.

نعم، يبقى هذا الاختصاص بينى هاشم، وإذا دار الأمر بين الهاشمى المحتاج وغير الهاشمى المحتاج يقدم الهاشمى المحتاج، وكذلك ينبغي ملاحظه أنه ينطبق ذلك الأمر على الأسهم الثلاثه الأخرى، بأن الرسول والإمام لا يصرفون جميع ما اختص بهم على أنفسهم، بل يصرفونه في مصالح المسلمين مثل مخارج الكعبه ومصالحها وبيت الله وغير ذلك ورفع حاجات المحتاجين.

ألا يعدّ تخصيص جزء من الخمس للساده نوعاً من التمييز العنصرى والعرقى؟

إذا كان الملاك فى كرامه الإنسان التقوى، وهو الحق، حيث يقول تعالى: إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ (١)، عند ذلك فعلى أى أساس ودليل يتم تخصيص قسم أو نصف الخمس بذريه الرسول وأهل بيته؟ ألا يعدّ ذلك نوعاً من التمييز العنصرى والأسرى والقومى والقرابتى؟

إن هذا الإشكال الذى يطرح فى عصرنا الحالى لا سيما من قبل بعض المفكرين، القائم على أساس أنه: ما هو الامتياز الذى قرّره الله عز وجل للسادات حتى ينالوا مثل هذه الحظوه؟

يمكن الإجابة على هذا السؤال بأربعة أجوبه:

الجواب الأول:

إن هذا الإشكال مطروح على فرض قبولنا القول المشهور بوجوب تقسيم الخمس إلى ستة أقسام حسب ظاهر الآيه الشريفه، ووجود ميزه وخاصيه معينه لمجموعه السادات.

ولكن إذا قلنا بأن الخمس، أصلاً، هو حق أولى وأصلى لله عز وجل، ويصل إلى رسوله بعنوان حق الله وفى طوله، وفى طول ذلك وحسب الترتيب يصل إلى ذى القربى الذى يمثله الإمام (عليه السلام)، وبالتالي فينبغى أن يصرف النصف الثانى من الخمس الذى يعدّ للسادات بناء على المصلحه التى يشخصها الإمام (عليه السلام)، وليس

ص: ١٠٦

الأمر بصحيح في أن الإمام (عليه السلام) يعمل في ذلك حسب رغبته النفسية وأهوائه بل يجعل لهم من المقدار الذي يرى فيه مصلحه.

وبناء على هذا، وطبقاً لهذا الفرض فلا مجال حينئذٍ لوجود مثل هذا الإشكال.

طبعاً، ذكرنا سابقاً أن هذا الفرض وهذا المبنى خلاف ظاهر الآية الكريمة، وما يستفاد من هذه الآية الكريمة أن سهم السادات قد جعل بشكل اختصاصي ومتعين، وليس بصحيح القول بأنه يصرف عليهم بعنوان الإمامه والحكومه.

الجواب الثاني:

إن التمييز والتبويض قبيح في حال عدم وجود ملاك صحيح، ولو جعل الشارع ابتداءً نصف الخمس لذريه الرسول بدون ملاك، فللاشكال مجال.

في حين إن تخصيص نصف الخمس لليتامى يأتي بملاك اليتيم، وللمساكين بملاك المسكنه، وابن السبيل بملاك تقطع السبل في هؤلاء من بنى هاشم، حيث اعتبروا هذا الأمر في نفسه ملاكاً عقلائياً مقبولاً.

ولو لم يجعل الله عز وجل الخمس لهذه المجموعات، عندها كان عليه أن يوجد طريقه أو حلاً آخر لهؤلاء اليتامى والمساكين وابن السبيل من ذريه رسول الله، وكل طريق وحل يكمن فيه هذا الملاك لا قبح فيه، حيث يوجد ملاك فيها.

بعبارة أخرى لم يجعل الله عز وجل هذا السهم لمطلق بنى هاشم، بل ليتاماهم ومساكينهم وأبناء السبيل منهم.

الجواب الثالث:

من المسلم نزول آيه الزكاه قبل آيه الخمس، ولم يجعل الله عز وجل سهماً لأهل بيت رسول الله ابتداءً أو في البدايه، بل نزلت آيه الزكاه في البدايه بالنسبه للأموال

ص: ١٠٧

التي تتعلق بها الزكاه، وقد قال رسول الله (ص)

:(إن الصدقه والزكاه حرام عليّ وعلى ذريتي).

بناء على ذلك وبما أن أهل البيت (عليه السلام) حُرِّموا من الزكاه، عندها ينبغي أن يتم التفكير في حل وطريقه لسدّ حاجات الأيتام والمساكين وأبناء السبيل من بنى هاشم، حيث خصّص الله عز وجل لهم سهماً في آيه الخمس، وذلك بتلك المنزله الرفيعه والطريقه الشريفه التي جعلت سهم اليتامى والمساكين وابن السبيل من بنى هاشم قريناً لذى القربى ورسول الله (صلى الله عليه وآله) وله عز وجل.

ولإكمال هذا الجواب من المناسب أن نشير إلى بعض الروايات الواردة في موضوع الزكاه:

الروايه الأولى:

عن الصادق (عليه السلام):

(إن أناساً من بنى هاشم أتوا رسول الله (صلى الله عليه وآله) فسألوه أن يستعملهم على صدقات المواشى وقالوا يكون لنا هذا السهم الذى جعله الله للعاملين عليها فنحن أولى به، فقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) يا بنى عبد المطلب إن الصدقه لا تحل لى ولا لكم ولكنى قد وعدت الشفاعه)(١).

بمعنى أن هؤلاء الجمع من بنى هاشم لم يكونوا يستحقون حق العاملین عليها حتى لو حصلوا على هذا العنوان، والظاهر أن آيه الخمس لم تكن قد نزلت بعد فى

ذلك الزمان، بحيث إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قد قال لهم جواباً:

(يا بنى عبد المطلب إن الصدقه لا تحل لى ولا لكم ولكنى قد وعدت الشفاعه).

ص: ١٠٨

١- (١) فروع الكافى، ج ٤-٥٨، كتاب الزكاه، باب الصدقه لبنى هاشم ومواليهم، حديث ١، دار الكتب الإسلاميه، طهران، ١٣٧٥ هجرى شمسى..

عن الباقر أو الصادق (عليه السلام):

(إن الصدقه أوساخ أيدي الناس)(١).

يلزم علينا في توضيح هذه الروايه أن نذكر سبب توصيف الزكاه والصدقه بأوساخ أيدي الناس، في حين إن الخمس لم يحمل هذه الصفه والعنوان، بعبارة أخرى: إن الزكاه الذي حرّمت على رسول الله وآله، تختلف اختلافاً جوهرياً من حيث الحقيقه والواقع مع الخمس، ويلزم علينا البحث عن السبب في ذلك.

الفرق بين الزكاه والخمس:

استناداً إلى النقطة التي ذكرت في الجواب الثالث، سيتوضح لدينا أحد الفروق المهمه جداً بين الزكاه والخمس.

إن المال الذي يمثل الخمس في بابه يشكل واحداً على خمسه منه، بمعنى أن ذلك الخمس الذي يوجد في مال من أصابه ليس ملكاً له أصلاً، بل هو ملك أصحاب الخمس أي لله وللرسول ولذی القربى، وإنهم حينما يقبضون هذا المال أو يُدفع إليهم فإنهم يأخذون مالهم في الأصل.

أما في باب الزكاه، ليس الأمر كذلك، بل إن المال الذي أصابه شخص ما، إذا وصل حدّ النصاب وتعلّق به الزكاه فينبغي عليه دفعها، ولا يتعلّق بذلك المال حق للآخرين عيناً، ولا يقال بأن جزءاً معيناً من هذا المال هو مخصص للزكاه بالتعيين والتشخيص أو بنحو المشاع.

لذا إن هذا الفرق يدفعنا إلى القول:

ص: ١٠٩

١- (١) فروع الكافي، ج ٤-٥٨، كتاب الزكاه، باب الصدقه لبنى هاشم ومواليهم، حديث ٢، دار الكتب الإسلاميه، طهران، ١٣٧٥ هجري شمسي..

للزكاة عنوان إضافي يعبر عنه بالوسخ، أما في باب الخمس فإن عين ذلك المال متعلق بالله والرسول ولذى القربى والمجموعات الثلاث الأخرى، أى بمعنى أنه جعل هذا المقدار من المال لله ابتداءً وليس الأمر كذلك في باب الزكاة.

وقد فرّق كثير من الفقهاء في الفقه بين الزكاة والخمس بهذا الطريق، حيث إن الشركه في الزكاة هي في المال لا في العين، أما في الخمس فغالباً ما يعتقدون بعنوان الإشاعه فيها بمعنى أن الشركه والاشتراك في عين المال الذي تعلق به الخمس.

الجواب الرابع:

إذا رجعنا إلى العقلاء، فهم يقولون ما يلي:

يتمثل إكرام رئيس منزل ما ورئيس قوم ما ورئيس مذهب ما بإكرام عشيرته، وهذا ما يعبر عنه ب - (المرء يحفظ في ولده)، بمعنى أن احترام أولاد المرء هو في الحقيقة احترام لأبيهم وكبيرهم ورئيس أسرته، وأنه باق مع بقاء الاحترام لأولاده، وإن (إكرام الولد إكرام المرء وإكرام الولد احترام المرء)، وهذا ليس مثل ذلك المعنى المنطبع في أذهان كثير من الناس بأنه إذا استمر الولد في مسيره أبيه وحفظ قيمه فقد بقي أبوه محفوظاً، أو لا أقل فإنه لا ظهور واضح في هذا المعنى، وهذا أمر عقلائي وله ملاك عقلائي جلي.

وإن رسول الله (صلى الله عليه و آله) كذلك الذي هو أشرف المخلوقين وأشرف الأنبياء الإلهيين وأعظمهم وأقربهم إلى الله عز وجل، ونظراً لما قدّمه من تضحيات، وما يدين له البشر حتى يوم القيامة، لأجل ذلك كله فلا إشكال أن يمنحه الله عز وجل مثل هذا التكريم، ويجعل مقداراً معيناً من المال له ولذريته لكي تحفظ ذريته وعزته وعظمته.

ص: ١١٠

هل كان يوجد في عصر رسول الله (صلى الله عليه وآله) والأئمة الطاهرين (عليه السلام) ما يطلق عليه خمس أرباح التجاره
ومنافع الدخل من الكسب والعمل؟

يعدّ هذا السؤال من الأسئلة المهمه جداً التي تخطر في أذهان عدد من منكرى الخمس.

على الرغم من أن مسأله خمس الفوائد طرح أكثر ما طرح في زمن الإمامين الجواد والهادى (عليه السلام)، وكذلك ورد في
زمن الإمام الكاظم (عليه السلام) حيث كان على بن أبى حمزه البطانى وكياً له في جمع الأخماس وبقيت عنده أموال كثيره،
وبعد استشهاد الإمام (عليه السلام) لم يقبل أن يتنازل عنها ويسلمها، فصار جزءاً من الواقفيه بل رأسهم!

أما بالنسبه إلى موضوع وجود خمس الفوائد وأرباح التجاره في زمن رسول الله (صلى الله عليه وآله) وفي زمن أمير المؤمنين،
فلهذا السؤال ثلاثة أجوبه:

الجواب الأول:

على الرغم من أنه لا لزوم، من حيث الصنائه وقانون الاستدلال، أن ننظر في أنه هل كان يوجد في ذلك العصر مثل هذا الأمر أو
لا؟ وإن خُلينا والآيه الشريفه حول الخمس فيكفينا العموم والإطلاق الذى يوجد فيها في لزوم العمل بها، وعندما ثبت في
الأصول أن للظواهر حجيه، عندها يجب العمل طبق ظاهر الآيه ولا ترديد أو شك في ذلك.

بناء على ذلك، إذا فرضنا أنه لم يكن مثل هذا الأمر موجوداً في عصر رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ولم يأخذ (صلى الله عليه
وآله) من أحدٍ خمس تجارته أو أن أمير المؤمنين على (عليه السلام) لم يأخذ خمس تجاره من أحد، ولكن هذا لا يصح دليلاً
على القول بعدم وجود خمس في الفوائد أو أن نخدش بهذا الأمر.

ص: ١١١

الجواب الثانى:

من الممكن القول بأنه مع نزول آيه الخمس الشريفه فقد أنشئ حكم الخمس فى ذلك الزمان، ولكن وُجدت عقبات حالت دون تنفيذ ذلك وتفعيله فى الخارج، فعلى سبيل المثال:

(أ) كان كثير من الناس لا سيما فى جزيره العرب فقراء، وعلى الرغم من وجود مشركين أغنياء لهم أموال طائله، ولكن لم يكن يوجد بين المسلمين إلا مقدار ضئيل ممن كانوا يكسبون أرباحاً مناسبه من تجارتهم.

(ب) لا- ريب فى أنه كان من الصعوبه على الذين تخلّوا عن عباده الأصنام والشرك والكفر ودخلوا الإسلام حديثاً، وما ينبغى عليهم من التخلّى عن أسلوب الجاهليه وأعرافها، أن يقبلوا هذا الموضوع إذ كان صعباً عليهم أن يتخلّوا عن خمس أموالهم، ولكن بعد مرور فتره من الزمن وبعد أن رأى الأئمه الطاهرون (عليه السلام) ترسخ جذور الدين من الناس فقد نفذوا هذا الحكم وأخذوا الخمس من الناس.

الجواب الثالث:

الروايات المتعلقة بخمس الفوائد فى زمن رسول الله (صلى الله عليه وآله):

إشاره

بغضّ النظر عن الجواب السابق فإننا عندما نراجع إلى الروايات فى هذا المجال نجد قرائن فى الروايات المنقوله عن الخاصه والمنقوله عن العامه أيضاً، على وجود الخمس فى الفوائد ذلك الزمان أيضاً.

روايات أهل السنه:

وسوف نشير إلى ثلاث روايات فى هذا القسم:

الروايه الأولى:

وردت فى روايه منقوله عن أهل السنه ما يلى:

ص: ١١٢

(حدثنا شعبه عن أبي جمره، قال سمعت ابن عباس يقول: إن وفد عبد القيس لما قدموا المدينة على رسول الله (صلى الله عليه و آله) قال: ممن الوفد؟ أو قال القوم، قالوا ربيعه قال: مرحباً بالوفد، قالوا: يا رسول الله أتيناك من شقه بعيدة، وبيننا وبينك هذا الحى من كفار مضر، ولسنا نستطيع أن نأتيك إلا فى أشهر الحرم، فأخبرنا بأمر ندخل به الجنة ونخبر به من وراءنا، فأمرهم بأربع ونهاهم عن أربع، أمرهم بالإيمان بالله،.... أتدرون ما الإيمان بالله؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: شهاده أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاه وصوم رمضان وأن تعطوا الخمس من المغنم. (1).

لا- يدور البحث حول القتال فى هذه الروايه المذكوره فى أكثر صحاح أهل السنه بالإضافة إلى مسند أحمد بن حنبل، إذ لم يسألوا رسول الله عمياً يعملونه إذا قاموا بالقتال، إذ إن موضوع القتال لم يكن مطروحاً أصلاً فى سؤالهم، وهذه المجموعه لم يكونوا يخرجون من قريتهم ومن مقرهم طوال العام، لبعدها عن المدينة، لذلك كانوا يأتون مره كل عام إلى رسول الله (صلى الله عليه و آله)، فيقول لهم رسول الله ضمن ما يقول: وأن تعطوا الخمس من المغنم (حيث يشمل المغنم كل فائده).

من الممكن أن يخطر فى ذهن شخص ما يلى: لعل رسول الله (صلى الله عليه و آله) كان رأيه أنه إذا شن عبد القيس حرباً فادفعوا خمس مغنم تلك الحرب وذلك القتال.

ولكن عندما نرجع إلى التاريخ نلاحظ أن عبد القيس لم يقوموا بأيه غزوه أو قتال.

وقد ذكر الواقدى فى المغازى كافه الحروب التى قامت فى زمن رسول الله (صلى الله عليه و آله)، ولا توجد بينها غزوه باسم غزوه عبد القيس بينه، وليس معنى قولهم فى الروايه أننا

ص: ١١٣

نستطيع ان نأتى فقط فى الأشهر الحرم إلى المدينه أنهم كانوا مشغولين فى القتال فى الأشهر الأخرى، بل كانت تقوم حروب بين القبائل فى سائر الشهور، ولكنهم لم يكونوا يخرجون من قريتهم.

بناء على ذلك يعلم من كلام رسول الله (صلى الله عليه و آله)، استناداً إلى أنه كان يعلم أن عبد القيس لم يكونوا أهل حرب، أن مقصوده الشريف من الخمس كان مطلق الفوائد، وكلمه المغنم لها فى هذا المقام نفس المعنى اللغوى أى مطلق الفوائد.

الروايه الثانيه:

ذكرت روايه أخرى عن أهل السنه مفادها:

عبد الله بن بريده عن أبيه، قال: بعث رسول الله (صلى الله عليه و آله) علياً إلى خالد بن الوليد ليقبض الخمس. (١)

وقد ذكر هذا الأمر فى أكثر كتب أهل السنه وفى أكثر صحاحهم ومسانيدهم.

حيث ذكر البيهقى فى (السنن الكبرى) فى ذيل ذلك ما يلى: حيث ذهب أمير المؤمنين، وقبض الخمس، ثم حضر (بريده) عند رسول الله (صلى الله عليه و آله)، وقال (صلى الله عليه و آله) له: أتبغض علياً؟ قلت: نعم، فقال (صلى الله عليه و آله): لا، أحبّ علياً! فإن له فى الخمس أكثر من ذلك (ثم ذكر ما يلى): رواه البخارى فى الصحيح عن بندار، عن روح بن

عباده...: هذا ما بلغنا عن سيدنا المصطفى (صلى الله عليه و آله) فى سهم ذى القربى (ثم قال): فأما الإمامان أبو بكر وعمر فقد اختلفت الروايات عنهما فى ذلك. (٢)

ص: ١١٤

١- (١) مسند أحمد، ج ٣٥٩/٥، دار صادر، بيروت.

٢- (٢) السنن الكبرى، ج ١٢/١٠، حديث ١٣٢٣٦ كتاب قسم الفىء والغنيمه، أبواب تقسيم الخمس، باب سهم ذى القربى، من الخمس، دار الفكر، بيروت..

حيث لا يوجد في هذا المقام ذكر لحرب ولا لقتال ولا لغزوه، بل أرسل رسول الله (صلى الله عليه و آله) علياً حتى يأخذ الخمس من خالد بن الوليد، ولو كان هذا الأمر حول القتال، عندئذ لم يكن يوجد مجال لمخالفه أبي بكر وعمر ومعارضتهما، لأن الخمس من غنائم الحرب ليس مختلفاً عليه.

ويذكر البيهقي في السنن الكبرى: هذا الخمس الذي قبضه على (عليه السلام)، وقال الرسول (صلى الله عليه و آله) لبريده: فإن له في الخمس أكثر من ذلك، وهو ما ورد في آية الخمس بعنوان ذى القربى، وأما الإمامان أبو بكر وعمر فقد اختلفت الروايات عنهما في ذلك.

وفي هذا الأمر، أولاً: إشارته إلى أن المال الذي أخذه أمير المؤمنين (عليه السلام) ليس متعلقاً بكل الخمس الذي ورد في آية الخمس، بل متعلق بسهم ذى القربى.

ثانياً فيه دلالة على اعتراض أبي بكر وعمر من البدايه على ما ورد في هذه الآية الكريمة في جعل سهم من الخمس لذي القربى، وطبعاً ورد في ذيل الرواية عبارته (اختلفت الروايات عنهما) والتي تحكى أن قبولهما لهذا الأمر منقول في بعض الأحيان، وإن عكست بعض الروايات الأخرى معارضتهما لذلك.

والخلاصه، أنه يستفاد من هذه الرواية بشكل جيد على وجود أصل الخمس في زمن رسول الله (صلى الله عليه و آله)، دون أن يكون مطروحاً بشكل واسع.

الرواية الثالثة:

يذكر البيهقي فيما يتعلق بالصائبه في أنهم من أهل الكتاب أو لا ما يلي: (إن الصابئين يصلون إلى القبله ويعطون الخمس)⁽¹⁾.

ص: ١١٥

١- (١) السنن الكبرى، ج ١٠/٤٢٦، باب من دان دين اليهود والنصارى من الصابئين والسامرة، حديث ٢ (١٤٣١٦) دار الفكر، بيروت..

على الرغم من وجود آراء متعددة فيما يتعلق بدين الصابئة، ولكن بما أن اسم الصابئة قد ورد في القرآن الكريم ثلاث مرات، وذكر في مصافّ المؤمنين واليهود والنصارى، وفي سورة الحج ذكر المجوس والمشركون بعد هذه المجموعات الثلاث كذلك، يُعلّم أن الصابئة أتباع أهل الأديان السماوية وليسوا مشركين، وتوجد آراء مختلفة حول نبيهم، كما توجد آراء مختلفة في أنهم من الفرقة الصابئة أو المندائية، أو أن دينهم خليط من اليهودية والنصرانية، والدين الذي كانوا يدينون به هؤلاء الصابئة:

١ - عبده النجوم.

٢ - عبده الملائكة.

٣ - دين خليط بين اليهودية والمجوسية.

٤ - أتباع يحيى (عليه السلام) أو نوح أو ابراهيم (عليه السلام).

ويعيش عدد منهم إلى الآن بجوار أنهار خوزستان وجنوب العراق.

على أي حال، فإن هذه الرواية تتحدث عن الصابئة في زمن رسول الله (صلى الله عليه وآله) الذين كانوا يصلون إلى القبلة ويدفعون الخمس كذلك، والظاهر أن المراد من القبلة هو نفس قبله المسلمين المعهوده، أما النقطة المهمة الموجودة في هذا المجال، فهي أن ما طرح ليس له علاقة بالقتال، بل في مقام توصيفهم، حيث ذكر لهم هذان الوصفان.

وقد أتينا حتى هنا ثلاثه شواهد جيدة من كتب أهل السنه على طرح موضوع الخمس في زمن رسول الله بدون ربطه بالقتال والغزو.

ص: ١١٤

وفيما يلي إشاره إلى بعض من روايات الشيعة:

روايات الشيعة:

الرواية الأولى:

(على بن موسى بن طاووس في كتاب الطرف بإسناده عن عيسى بن المستفاد عن أبي الحسن موسى بن جعفر عن أبيه (عليه السلام) أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال لأبي ذر وسلمان والمقداد أشهدوني على أنفسكم بشهادته أن لا إله إلا الله (إلى أن قال) وأن علي بن أبي طالب وصي محمد وأمير المؤمنين وأن طاعته طاعة الله ورسوله والأئمة من ولده وأن موده أهل بيته مفروضه وواجبه على كل مؤمن ومؤمنة مع إقام الصلاة لوقتها وإخراج الزكاة من حلها ووضعها في أهلها وإخراج الخمس من كل ما يملكه أحد من الناس حتى يرفعه إلى ولي المؤمنين وأميرهم ومن بعده إلى الأئمة من ولده فمن عجز ولم يقدر إلا على اليسير من المال فليدفع ذلك إلى الضعفاء من أهل بيتي من ولد الأئمة...)(١).

إن عيسى بن المستفاد ضعيف، ولكن بما أن الروايات في هذا الباب كثيرة، يمكن القول أن الرواية كذلك من الموارد التي لا تحتاج إلى دراسته سنديه.

والمراد من الخمس في هذه الرواية واضح بشكل كامل فإنه ليس أعّم من الزكاة، لأن لفظه الزكاة سبقت الخمس في الذكر.

ص: ١١٧

١- (١) تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، ج ٩/٥٥٣، باب إباحة حصه الإمام من الخمس للشيعة، حديث ٢١، مؤسسه آل البيت لإحياء التراث، بيروت، ١٤٢٤. حيث يستفاد من بعض الروايات أن أخبار التحليل أي الأخبار التي يذكر فيها الأئمة ما يلي: لقد أبخنا الخمس لكم، مقيده بتعذر الإيصال ولكن إذا لم يتعذر الإيصال فيجب إيصاله إلى الإمام، لذا لا يمكن التمسك بأخبار التحليل بدون ملاحظه قيودها وشروطها..

لذا، بناء على هذه الرواية فقد ذكر رسول الله (صلى الله عليه و آله) في زمانه الخمس في كل ما يملكه أى أحد من الناس.

الرواية الثانية:

(الحسن بن على العسكري (عليه السلام) في تفسيره عن آبائه عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه قال لرسول الله (صلى الله عليه و آله): قد علمت يا رسول الله أنه سيكون بعدك ملكك عضو و جبر فيستولى على خمسى (من السبى) والغنائم ويبيعونه فلا يحل لمشتريه، لأن نصيبى فيه فقد وهبت نصيبى منه لكل من ملك شيئاً من ذلك من شيعتى لتحل لهم منافعهم من مأكلا ومشرب ولتطيب مواليدهم ولا يكون أولادهم أولاد حرام، فقال رسول الله (صلى الله عليه و آله): ما تصدق أحد أفضل من صدقتك وقد تبعت رسول الله فى فعلك أحل الشيعة كل ما كان فيه من غنيمه وبيع من نصيبه على واحد من شيعتى ولا أحلها أنا ولا أنت لغيرهم(١).

إن هذه الرواية منقولة عن تفسير الإمام العسكري، وأما البحث فى إمكانه الاستدلال بالروايات الواردة فى هذا التفسير أو عدمها فيقع بحثه فى علم الرجال.

وينقل أصل موضوع تفسير الإمام العسكري ابن شهر اشوب فى مناقبه كما يلى:

(إن حسن بن خالد البرقى أخو محمد بن خالد البرقى، راوى هذه الروايات الواردة فى تفسير الإمام العسكري وهو من الأجلء ومن الثقاه، ولا شك ولا ترديد فى وثاقه حسن بن خالد نفسه).

ومن العجيب أنه نقل بأن هذا التفسير للإمام العسكري كان فى مئه وعشرين جزءاً أو مجلداً، ولم يبق منه فى وقتنا الحاضر إلا جزء واحد لا أكثر.

ص: ١١٨

١- (١) تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، ج ٥٥٢/٩، باب إباحه حصه الإمام من الخمس للشيعة، حديث ٢١..

إن النقطه الموجوده هنا، أنه اتضح لدينا أن الراوى موثق، ولكن ما نقل علينا حالياً منه هل هو منقول من قبل خالد (الموثق أو لا)، وقد اختلف فى هذا الأمر بين العلماء ولم يصلوا إلى القطع فيه، وهذا مما يضعف اعتبار هذا الكتاب والاستدلال به نسبياً.

وإن الأخبار الوارده فى تفسير الإمام العسكرى حول التحليل والإباحه متعارضه ومختلفه.

ولكن الجبهه الموجوده فى أخبار الإباحه والتحليل أنها مطروحه كقضايا خارجيه، بمعنى أنه كان للأئمه الأطهار (عليه السلام) صلاحيه إباحه سهمهم لشيعتهم، ويقولون (أحللت [أو] أحللنا لشيعتنا)، حيث إن المراد من الشيعه هم شيعتهم فى ذلك الزمان، حيث يطرح هذا الأمر كعنوان قضيه خارجيه.

ولو صار الأمر قضيه خارجيه فيصبح بمعنى أن الإمام الذى بعده يستطيع أن يتخذ قراره فى ذلك بشكل مستقل والأئمه الآخرين يستطيع كل واحد منهم أن يتخذ قراره بشكل مستقل فى ذلك. حتى إن رسول الله (صلى الله عليه و آله) فى بعض الروايات التى نقلها أهل السنه كذلك يقول

(وما جعل من سهمى فهو مردود إليكم).

وشاهدنا فى روايه تفسير الإمام العسكرى أن قضيه الخمس ومسألته فى عصر رسول الله (صلى الله عليه و آله) والإمام على (عليه السلام) كانت موجوده ولم تكن مختصه بالغنائم فحسب.

سؤال:

فى زمن رسول الله (صلى الله عليه و آله) كان (صلى الله عليه و آله) يرسل سنوياً أشخاصاً لجمع الزكاه ويحضرونه، ولكن لم ينقل التاريخ مثل هذا الأمر فيما يتعلق بالخمس فلماذا؟

ص: ١١٩

بما أن رسول الله (صلى الله عليه و آله) قد منح وأباح سهمه من الخمس، وكذلك فعل أمير المؤمنين في سهمه إلى شيعته، واستمر هذا الأمر حتى زمن الإمام الكاظم (عليه السلام)، وسبب إباحه الخمس وتحليله وعدم قبضه كان يتمثل في عدم وجود مصلحه في أخذه أو العسر والحرج أو مشكلات أخرى كانت تحول دون ذلك، أو كان تفضلاً من هؤلاء المعصومين (عليه السلام)، لأنه في كل الأحوال كانت صلاحية التصرف في الخمس بأيديهم.

حتى وصل الأمر إلى عصر الإمام الكاظم (عليه السلام) والأئمة من بعده حيث عدّوا الظروف لجمع وقبض الخمس في ذلك العصر مناسباً إلى حدّ ما بناء على تشخيصهم، فكانوا يجمعون الخمس ويقبضونه، وقد كان هذا الأمر يتم بشكل أكبر في زمن الإمامين الجواد والهادي (عليه السلام).

وهذا الجواب مقبول إذا قلنا بأن سهم السادات يقع في طول سهم الرسول (صلى الله عليه و آله) والإمام (عليه السلام)، وبناء على ذلك يتضح هذا الجواب، ولكن إذا جعلنا سهمهم في عرض سهم الإمام (عليه السلام) والرسول (صلى الله عليه و آله) واعتبرناه كذلك فإن هذا الجواب غير كامل، إلا إذا قلنا في هذا الفرض بأن المسؤول عن صرف وتوزيع الخمس بين هذه الطوائف كان الإمام (عليه السلام)، وكان (عليه السلام) في بعض الظروف الخاصه يستطيع أن يصرف النظر عن ذلك.

الروايه الثالثه:

وينقل أصل الروايه الشيخ الطوسي كما يلي: (ياسناده عن محمد بن الحسن الصفار عن يعقوب بن يزيد عن الحسن بن علي الوشاء عن القاسم بن البريد عن الفضيل عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال من وجد برد حينا في كبده فليحمد الله على أول

النعم قال جعلت فداك ما أول النعم؟ قال: طيب الولاده، ثم قال أبو عبد الله (عليه السلام) قال أمير المؤمنين لفاطمه (عليه السلام): أحلى نصيبك من الفىء لآباء شيعتنا ليطيّبوا، ثم قال أبو عبد الله (عليه السلام): إنا أحللتنا أمهات شيعتنا لآبائهم ليطيّبوا(١).

ويعلم بشكل أكثر أن الأسلوب الظاهري في آيه الخمس وآيه الفىء واحد، وأن ما كان يقوم به الرسول (صلى الله عليه وآله) والأئمه (عليه السلام) في الخمس كانوا يقومون به كذلك في الفىء بنفس الأسلوب.

ومن ثم يعلم أن موضوع الخمس كان مطروحاً زمن الأئمه الأطهار وكان يباح من قبلهم.

ويستفاد من أخبار الإباحه أن أصل الخمس كان مطروحاً في الإسلام بشكل مسلّم، وكان الخمس متعلقاً بالفوائد من المنافع كذلك، ولم يكن مختصاً بالغنائم الحربيه فحسب، ولو لم يكن الأمر كذلك لم يكن لأخبار الإباحه معنى.

ص: ١٢١

١- (١) تهذيب الأحكام في شرح المقنعه، ج ١٤٣/٤، باب في الزيادات، حديث ٢٢، دار الكتب الإسلاميه، طهران، ١٣٦٥ هجرى شمسى..

لماذا يجب دفع الخمس في زمن الغيبة إلى الفقيه الجامع للشرائط؟

في آية الخمس جعل سهم منه لله عز وجل وسهم لرسوله وسهم لذى القربى، حيث اتضح فيما سبق أن المراد منه الإمام المعصوم (عليه السلام)، فما هو الدليل على جعل هذا السهم في زمن غيبة الإمام تحت تصرف الفقيه والمجتهد الجامع للشرائط؟

إن إحدى المباحث الأساسية المطروحة في علم الأصول هو أن التعذر وعدم التمكن، من الأمور التي توجب سقوط التكليف، فمثلاً في باب (خصال الكفاره) ذكر أن من يجب عليه كفاره الجمع، إن لم يستطع عتق رقبه يوجب سقوط التكليف عنه بسبب عدم الإمكان والتمكن.

فهل يمكن القول: بما أنه يتعذر إيصال سهم الله إليه، فليس هناك طريق إلا جعل هذا السهم بتصرف رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وبعد رحيل رسول الله (صلى الله عليه وآله) يجعل هذا السهم حسب ظاهر الآية الشريفه تحت تصرف ذى القربى والإمام (عليه السلام) ن ولكن في زمن غيبة الإمام الذى يتعذر فيه إيصال سهمه إليه، فإن التكليف يسقط بشكل كلي؟ كما أن التعذر في خصال الكفاره يوجب السقوط أيضاً فمن وجب عليه الجمع بين الخصال ولم يتمكن من عتق الرقبه يسقط عنه هذا.

الجواب:

نعم لو حُلِّينا وهذا المقدار الموجود في الآية الشريفه، فإن القاعده تقتضى سقوط التكليف، لا سيما كما ذكر سابقاً بأنه لا يجوز إيصال سهم الإمام في حال تعذر إيصاله إليه إلى اليتامى والمساكين وابن السبيل.

ذكرنا سابقاً عدم دخول اللام في هذه الآية على هذه الطوائف الثلاثة الأخيره، وهذه قرينه على وجود اختصاص وملكه لله وللرسول ولذى القربى لهذا الخمس، أما

ص: ١٢٢

المجموعات الثلاثة الأخيره فليس لهم عنوان مستقل للملك بل لهم عنوان المصرف، وهذا (الصرف) يجب أن يتم عن طريق ذى القربى، وبناء على ذلك فلا يصح أن يتوهم وجوب دفع أسهمهم إلى اليتامى والمساكين وابن السبيل لتعذر الوصول إليهم.

وإن عدم دخول اللام على هذه الطوائف الثلاثة فيه دلالة واضحة على عدم وقوع هذه الطوائف الثلاث فى عرض الله ورسوله والإمام.

من الاحتمالات التى يمكن طرحها فى أخبار الإباحة الداله على إباحة الخمس للشيعة أنه الأئمة الأطهار (عليه السلام) والأئمة المعصومين كانوا يعيشون فى جوٍّ يحكم فيه حكّام معارضون لأهل البيت (عليه السلام) ومخالفون لهم، عندئذٍ فلو كان الناس يقومون بدفع الخمس إلى هؤلاء الأئمة، فإن هذا الأمر كان يؤدى إلى نشوء مشكلات للإمام ولهؤلاء الدافعين، بل إنه كان يتعذر عليهم أن يقوموا بذلك، وهذا التعذر أشار إليه الأئمة الأطهار (عليه السلام) بأنفسهم فى بعض من الروايات وإن لم يعبروا عنه بسقوط التكليف، بل بالإباحة، وهذا أحد توجيهات أخبار التحليل.

فإذا خُلينا والآيه الشريفه وعضضنا الطرف عن أى دليل آخر فإن هذه الآيه تقتضى سقوط التكليف فى زمن يتعذر فيه إيصال سهم الإمام إليه.

وعلى هذا الأساس فلا- وجه عندئذٍ للقول إنه يجب دفن سهم الإمام فى مكان ما أو حفظه فى مكان حتى يوم القيامة، بل إن التكليف ساقط أصلاً.

أما الوجه فى قول الفقهاء فى فقه الشيعة غالباً بوجوب دفع ذلك إلى الفقيه ما يلى:

إن الفقهاء حسب الروايات والأدله التى لدينا فى زمن الغيبه يعتبرون أمناء الأئمة وأمناء الرسل ونواب الأئمة الطاهرين (1).

ص: ١٢٣

١- (١) أصول الكافى، ج ١/٤٦، باب المستأكل بعلمه والمباهى به، حديث، دار الكتب الإسلاميه، طهران، ١٣٧٥..

(فإنهم حجتي عليكم) (١)، تشمل جميع الفقهاء، والفقيه بما هو فقيه حجه من قبل الإمام على الناس.

وبما أن الفقيه حجه من قبل الإمام، فيجب جعل ما هو متعلق بالإمام المعصوم بتصريف الفقيه.

ولا- ريب أن الانتقال من الإمام المعصوم إلى الفقيه واضح في حال طرح الخمس بعنوان حق الإمامه ولا بحث في ذلك، لأنه كما ذكرنا سابقاً بأن أحد المباني في الخمس، جعل الخمس بتصريف الإمام تحت عنوان حق الإمامه، والمبنى الآخر يقوم على أن الخمس ملك شخصي للإمام المعصوم.

فإن قال قائل بأن الخمس ملك شخصي للإمام المعصوم، عندها ينبغي أن يعلم إلى أي حدّ توسّع دائره أدله النيبه وأدله الولايه؟ وهل تشمل هذه الموارد أو لا؟

ص: ١٢٤

١- (١) كمال الدين وتمام النعمه، ج ٢/٢٣٨، رقم ٤، باب ٤٥، ذكر التوقيعات الوارده عن القائم، دار الحديث، قم، ١٣٨٠ هجرى

شمسى..

هل يستطيع أى فقيه أن يقبض الخمس ؟

إن السؤال الآخر المطروح فى هذا المقام أنه هل يمكن إعطاء الخمس لأى فقيه ومجتهد، أم يجب دفعه إلى خصوص مراجع التقليد، أو أنه يجب أن يدفع إلى الأعلّم منهم بالخصوص؟

يعود هذا الأمر إلى النزاع الذى ورد فى باب التقليد:

إذا اشترط فقيه الأعلّميه، عندها يجب تعليق التقليد وسائر الشؤون الأخرى منها الخمس بالفقيه الأعلّم، ولا يجوز عندها لغير الأعلّم أخذ الخمس أو إعطاء الخمس إليه.

أما إذا لم تشترط الأعلّميه فتصبح النتيجة أنه يجوز لأى فقيه بما هو فقيه أن يأخذ الخمس استناداً إلى أدله النيابة العامه التى يحظى بها الفقهاء من قبل الإمام المعصوم.

نعم، هنا توجد نقطتان أخريان من حيث الصناعه الفقيهيه وهما:

أولاً: إذا اعتقد الأعلّم بجواز إعطاء الخمس لكل فقيه جامع للشرائط يستطيع صرفه بشكل صحيح بحيث يحرز به رضى إمام العصر (عج)، ففى هذه الحاله يجوز لمقلّدى هذا الأعلّم أن يدفعوا خمسه إلى غير الأعلّم كذلك حتى يصرفه فى تلك الموارد، كما أنه يصح أن يقال بأنه لو صرف غير الأعلّم فى نفس المورد الذى يصرفه الأعلّم لجاز دفعه إليه أيضاً وهذا ما يعبر عنه فى الفقه باتحاد المصرف.

ثانياً: من الممكن أن تجرى أدله الأعلّميه فى مورد التقليد فى باب الأحكام فحسب، ولا يقيد باب الخمس بها، كما لا يقيدون ذلك فى باب القضاء، وبعبارة أخرى يمكن القول بأنه لا- ملازمه بين التقليد فى الأحكام وبين إعطاء الخمس، فكما أنه لا ملازمه بين التقليد وباب القضاء وبين إعطاء الزكاه مثلاً، وقد قمنا بتحقيق أكثر فى هذا البحث أثناء بحثنا فى الاجتهاد والتقليد.

هل يمكن صرف الخمس إلى مصارفه بدون إذن الفقيه وإجازته؟

إن السؤال الآخر الذى يطرحه كثير من المتدينين وأحياناً ما يطرح من قبل بعض الأفراد المغرضين ومن لهم سوء قصد أو يكونون مدفوعين بهاجس تشويه وتضعيف مقام رجال الدين، بأنه إذا فصل شخص ما خمسه وأوصله إلى مصرفه الصحيح ألا يكفى ذلك؟

وهل يلزم فى صحه العمل الحصول على إذن مرجع التقليد أو المجتهد الجامع للشرائط حتماً؟

وبعبارة أخرى ما الدليل على وجوب أخذ إجازة المجتهد الجامع للشرائط فى صحه أداء الخمس؟

فى الجواب على هذا السؤال نقول ما يلى: إنه لو خُلينا والآيه الشريفه وأدله النيايه، فإنه عندما يخصص سهم للإمام وينتقل هذا السهم إلى الفقيه، ويصبح لهذا الفقيه بما هو فقيه حق التصرف به، عندها تتضح النتيجة بشكل كامل بأنه لا يحق لغير الفقيه ولا يجوز لغيره أن يتصرف فى الخمس، إلا- إذا تم ذلك بإذنه وإجازته، ولو قام شخص بذلك بدون إذنه ولو كان قاصداً نيه الخمس وصرفه فى مواردِه فإن هذا العمل لن يكون مجزئاً وصحيحاً.

هل يشترط في اليتامى الفقر؟

من المسلم أن الفقر مدموج ومشرَّب في لفظ المسكين، وأن ابن السبيل هو من تقطعت به السبل ولا يملك في الوقت الحاضر تأمين مصارفه ليعود إلى محلِّ سكنه ومستقره، وما دام يعيش هذه الظروف فهو محتاج، وعندما يصل إلى مقر سكنه فلا يطلق عليه ابن السبيل مره أخرى، ولكن هل يشترط في اليتامى ذلك الفقر؟

الجواب:

لقد ذُكر كل من اليتامى والمساكين في آية الخمس الشريفه بشكل مستقل، وإن كان المراد من اليتامى الأيتام الفقراء عندها لا حاجة لذكر عنوان اليتيم، بل يكفي ذكر المساكين لأن للمساكين إطلاقاً يشمل اليتيم وغيره.

ولذا لو خُلينا وظاهر هذه الآية ينبغي القول بأنه لا يشترط في اليتيم الفقر، كما لا يشترط في الرسول والإمام الفقر كذلك، لأن الخمس شيء جعل الله وقرر سهماً منه لنفسه، ولا معنى للفقر بالنسبة إلى الله عز وجل والعياذ بالله، وبالنسبة للسهم الذي تفضّل به الله عز وجل على رسوله ليس مقيداً بالفقر، وكذلك الأمر بالنسبة إلى ذى القربى والإمام المعصوم فلم يعتبر الفقر فيه، وكذلك الأمر بالنسبة للفقير، إذ ما ينتقل من الإمام للفقير، فإنه ينتقل إليه مع تلك الظروف والشروط ومع ذلك الإطلاق وتلك الخصوصيات كذلك.

- ولهذا يمكن القول:

لا يشترط الفقر في مصرف سهم الإمام المبارك، ولا يلزم أن يكون آخذه فقيراً حتماً، بل إذا أعطى فقيه شخصاً ليس بفقير من سهم الإمام لتشجيعه في الأمور الدينية فلا إشكال في ذلك.

ص: ١٢٧

طبعاً ينبغي ملاحظه ما ذكرنا سابقاً في بحث آيات الأحكام، بأنه بدون البحث في الروايات والإجماع والقرائن الأخرى لا يمكن الوصول إلى النتيجة النهائية، ولكن الاستفادة من الآيه، بمعنى أنه لو خُلينا والآيه الشريفه وعضضنا الطرف عن الأدله الأخرى، فإنه لا يشترط في الرسول الفقر ولا في الإمام ولا في اليتيم، ولكن ما ذكره المرحوم البحراني في الحدائق الناضره كما يلي:

(المشهور بين الفقهاء اعتبار الفقر في اليتامى)(١).

أما الإمام الخميني (رضوان الله تعالى عليه) فذكر في نص التحرير ما يلي:

(الأقوى اعتبار الفقر في اليتامى)(٢).

وقد ذكر المرحوم السيد اليزدي في العروه ما يلي:

(وفي الأيتام الفقير) ومن قاموا بشرح هذا الكتاب نسبوا هذا الشرط إلى المشهور، حيث يقول المحقق الخوئي (رحمه الله) في مستند العروه الوثقى (كتاب الخمس ص ٣١٠) ما يلي:

(كما هو المعروف والمشهور بين الفقهاء) و يذكر سبب ذلك كما يلي:

(إن عله تشريع الخمس إن كان لسدّ حاجه بني هاشم كما أن عله تشريع الزكاه كان نفس الأمر لغير بني هاشم).

في مقابل هؤلاء، فإن الشيخ الطوسي في كتاب (المبسوط) وابن ادريس في (السرائر) يقولان:

(واليتامى وأبناء السبيل منهم يعطيهم مع الفقر والغنى لأن الظاهر يتناولهم)(٣).

ص: ١٢٨

١- (١) الحدائق الناضره في أحكام العتره الطاهره، ج ١٢/٣٨٥، مؤسسه النشر الإسلام.

٢- (٢) تحرير الوسيله، ج ١/٣٣٤، كتاب الخمس، القول في قسمته ومستحقه، مسأله ٣، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، ١٤١٥.

٣- (٣) المبسوط في فقه الإماميه، ج ١/٢٦٢، الحلى، ابن ادريس، محمد بن منصور بن أحمد، السرائر الحاوى لتحرير الفتاوى، ج ١/٤٩٧، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، ١٤١٠.

وقد ذكر والدنا المحقق (رضوان الله تعالى عليه) في (شرح التحرير) في إشارته إلى إطلاق هذه الآية ما يلي:

(وإن كان ظاهر هذه الآية الشريفه باعتبار عطف المساكين على اليتامى يقتضى المغايره)(١).

ونسأل من يقولون باشتراك الفقر فى اليتيم ما يلى:

إذا اشترط الفقر فى اليتامى، عندها لماذا ذكر الله عز وجل فى الآية الشريفه اليتامى بشكل منفصل عن المساكين؟

فإن قيل فى الجواب على ذلك بما أن الله عز وجل قد اهتم اهتماماً بالغاً بالأيتام وفقراء بنى هاشم فذكرهم بشكل مستقل، وبتعبير آخر هو من باب ذكر الخاص بعد العام.

فنقول فى الجواب ما يلى:

يلاحظ أن هذا الجواب ليس بصحيح، لأن الآية الشريفه فى مقام بيان جميع الخصوصيات، وإن كان الفقر مشروطاً فى اليتامى فيلزم حينها أن يذكر ذلك.

وتذكر الآية الشريفه حول موارد مصارف الخمس، ولم تذكر شيئاً عن الفقراء، بل ذكرت المساكين فحسب كأحد عناوين مصارف الخمس، وقد ذكرنا سابقاً أن: ((الفقير والمسكين كالجار والمجورور إذا اجتمعا افترقا وإذا افترقا اجتمعا)).

ويتضح من ذلك أن الملاك التام لهذا السهم هو اليتيم، حيث جعل الشارع لاعتبار اليتيم اهتماماً واحتراماً خاصاً لهذه المجموعه، حيث إن اليتيم بما هو يتييم من مستحقى الخمس سواء كان فقيراً أو غنياً، وكذلك ينطبق الأمر للإمام والرسول (صلى الله عليه و آله) كما ذكرنا سابقاً، وفى الواقع يمكن القول بأن اليتيم ملاك لاستحقاق اللطف (طبعاً قد يقول قائل أن مناسبه الحكم والموضوع تقتضى أن يكونوا فقراء، لأنه عاداه ما يعانى الأيتام من حاجات ونقص فى الحياه وفى المعيشه حيث ينبغى أن ترفع تلك الحاجات

ص: ١٢٩

عن طريق الخمس، وينبغي ملاحظه أن اليتيم نظراً لسنّه، فإنه يحسّ بالنقص في الحياه أكثر من الكبار، وفي موارد عديده فإنه قد يحس بهذه الحاجه مع غناه، فحلّ الله عز وجل هذه المشكله الروحيه والعاطفيه عبر دفع الخمس حتى يعيش طفولته بسعاده ونشاط ولا يعانى من الاكتئاب والإحباط).

- إشكال:

ورد في بعض الكتب الفقيهيه ما يلي:

بما أن الخمس جعل لرفع احتياجات بنى هاشم لذا فإن حاجتهم شرط لاستحقاقهم ذلك.

- رد:

صحيح أن لدينا في الروايات بأن الخمس جعل عوض الزكاه، حيث حرمت الزكاه على بنى هاشم، لذلك جعل الله عز وجل الخمس عوضاً لهم عن ذلك، ولكن لا يعتبر هذا دليلاً على وجوب إعطاء الخمس للفقراء منهم فحسب، ولا شك عدم وجود هذا الشرط في شخص الإمام (عليه السلام) والرسول (صلى الله عليه و آله).

يقول المرحوم الجزائري في كتابه قلائد الدرر ما يلي:

(الظاهر أن اليتيم مطلقاً سواء كان فقيراً أو غنياً مستحق للخمس)، حيث يؤكد على موضوعيه نفس اليتيم في استحقاق الخمس.

الروايات الداله على إطلاق اليتامى وعدم تخصيصهم بالفقراء منهم:

عندما نرجع إلى الروايات يستفاد من بعضها هذا الإطلاق:

الروايه الأولى: ذكر في عيون الأخبار روايه بأن الإمام الرضا (عليه السلام) كان في مجلس مع المأمون وآل الأمر إلى الحديث عن اليتامى والمساكين، عندها قال الإمام (عليه السلام) عبارات منها: (وسهم ذى القربى قائم إلى يوم القيامة فيهم للغنى والفقير منهم لأنه لا أحد أغنى من الله عز وجل ولا من رسول الله (صلى الله عليه و آله) فجعل لنفسه منها سهماً

ص: ١٣٠

ولرسوله (صلى الله عليه و آله) سهماً فما رضيته لنفسه ولرسوله (صلى الله عليه و آله) رضيته لهم وكذلك الفىء ما رضيته منه لنفسه ولنبيه (صلى الله عليه و آله) رضيته لذى القربى كما أجزاهم فى الغنيمه فبدأ بنفسه جل جلاله ثم برسوله ثم بهم وقرن سهمهم بسهم الله وسهم رسوله (صلى الله عليه و آله) وكذلك فى الطاعه قال:

(يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) فبدأ بنفسه ثم برسوله ثم بأهل بيته كذلك، آيه الولايه (إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاه ويؤتون الزكاه وهم راعون) فجعل طاعتهم مع طاعه الرسول مقرونه بطاعته كذلك ولايتهم مع ولايه الرسول مقرونه بطاعته كما جعل سهمهم مع سهم الرسول مقروناً بسهمه فى الغنيمه والفىء فتبارك الله وتعالى ما أعظم نعمته على أهل هذا البيت فلما جاءت قصه الصدقه نزّه نفسه ورسوله ونزّه أهل بيته فقال (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفه قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله فهل تجد فى شيء) (١).

فصرّح الإمام الرضا (عليه السلام) فى هذا الحديث بالإطلاق بأن سهم ذى القربى واليتامى لفقيرهم وغنيمهم، والظاهر أن الإمام (عليه السلام) استفاد هذا الموضوع من إطلاق هذه الآيه، ولم يذكره كأمر تعبدى، بل إنه مقتضى الآيه الشريفه، وبالنتيجه يمكن قبول هذا الإطلاق نفسه فى اليتامى كذلك.

الروايه الثانيه:

مرسله حماد بن عيسى عن الإمام الكاظم (عليه السلام): (... سهم ليتاماهم وسهم لمساكينهم وسهم لأبناء سبيلهم يقسم بينهم على الكتاب والسنة ما يستغنون به فى سنتهم فإن فضل عنهم شيء فهو للوالى...) (٢).

ص: ١٣١

١- (١) عيون أخبار الرضا، ج ١/٢٣٨، فى الآيه التى نزلت فى شأنهم، رضا مشهدى، الطبعة الثانيه، قم، ١٣٦٣ هـ - ش.

٢- (٢) أصول الكافى، ج ١/٥٤٠، حديث ٤، باب الفىء والأنفال وتفسير الخمس، دار الكتب الإسلاميه، طهران، ١٤١٣..

على الرغم من أن هذه الرواية مرسله من حيث السند، ولكن يوجد فيه إشكال من حيث المتن بأنه لماذا ينبغي إعطاء مؤونه سنه كامله لابن السبيل مثلاً؟

لأن ابن السبيل شخص لا يملك مقدار المال اللازم لرجوعه إلى مدينته ومحل سكنه فإن وصل إلى ذلك المكان فلا يطلق عليه ابن السبيل.

وهذا الموضوع بأنه لا يمكن القول بوجوب إعطاء ابن السبيل مقداراً من المؤونه ما يكفيه لمدته سنه، قرينه على أن لفظ (يقسم) متعلق بخصوص المساكين فحسب، بمعنى أنه يجب إعطاء المساكين ما يكفيهم لمدته سنه.

وعلى أي حال فإن الفقر الذي اشترطه الفقهاء ليس ذلك الفقر الذي يتمثل بسؤال الناس والطلب منهم، بل إذا كان شخص يتمتع بمكانه اجتماعيه معينه وليس من أهل الطلب والسؤال من الآخرين، ولكنه لا يملك مؤونه سنته عندها يمكن دفع الخمس إليه.

بالنتيجه، فإنه يمكن القول في هذه الروايه كما ذكر في حال ابن السبيل وبنفس القرينه التي وردت هناك بأن لفظ (يقسم) متعلق بالمساكين فحسب ولا يشمل اليتامى وبالتالي فلا يشترط فيهم الفقر، نعم إذا اعتبرنا قيد (ما يستغنون به في سنتهم) متعلقاً بالموارد الثلاثه، عندها تصبح النتيجه اشتراط الفقر في اليتامى كذلك، وفي هذه الحاله يلزم توجيه هذا الأمر في ابن السبيل كذلك، بحيث إن الشخص الذي تقطعت به السبل وانطبق عليه عنوان ابن السبيل يمكن أن يبقى أكثر من سنه في الطريق، عندها يجوز عليه مخارج سنه كامله في تصرفه، ولا ريب أن هذا التوجيه صعب جداً وفيه تكلف.

فقد وردت فى هذه الروايه المرسله كذلك ما يلى: (فهو يعطيهم على قدر كفايتهم)(١).

نلاحظ مره اخرى عدم وجود تعبير الفقر فيها، بل يوجد عنوان (على قدر كفايتهم) وهى اعم من مؤونه السنه.

فعلى سبيل المثال، فمن الممكن أن يحتاج أحد ممن ينتسبون إلى بنى هاشم أن يعدّ منزلاً، أو يهبئ وسيله لنفسه، فيجب دفع مقدار من المال إليه دفعه واحده لتأمين كفايته لعدده سنوات، ويمكن القول كذلك:

إن عنوان (يستغنون به فى سنتهم) أو (على قدر كفايتهم)(٢) فى مقام كفيه التقسيم الذى هو من صلاحيات الإمام أو الفقيه، فهو الذى يحدد مقدار ما يدفع إليهم، ولم يذكر الشارع مقداراً معيناً لذلك، بل جعل صلاحيه ذلك بيد الإمام أو الفقيه، فهو يستطيع أن يدفع بمقدار مؤونه السنه أو بمقدار الكفايه، ولا مفهوم فى مثل هذه الروايات على عدم جواز دفعه أكثر من هذا المقدار.

فإن وُجدت ضابطه واحده فقط بين هذه الروايات لهذه الجبهه، عندئذ كنا نستطيع القول بأن لها مفهوماً فى ذلك، ويتمثل هذا المفهوم بأنه لا يجوز دفع أكثر من مؤونه السنه إليهم، ولكن فى محل كلامنا لا يوجد مثل ذلك بل ذكرت ضابطتان هما عنوان (مؤونه السنه) وعنوان (على قدر كفايتهم)، والعنوان الثانى اعم من الأول، وبالتالي يمكن القول (لا- مفهوم لهذه الروايه فى ذلك، وليست هذه الروايه فى مقام

ص: ١٣٣

١- (١) تهذيب الأحكام فى شرح المقنع، ج ١٢٧/٤، باب تمييز أهل الخمس ومستحقه، حديث ٥، دار الكتب الإسلاميه، طهران، ١٣٦٥ هجرى شمسى.

٢- (٢) المصدر السابق، ج ١٢٩/٤، باب قسم الغنائم، حديث ٢.

المفهوم، والملاك عنوان آخر، نعم إذا كان المراد (على قدر كفايتهم) خصوص كفايه سنه واحده، ففي هذه الحالة فإن هذا العنوان الثانى يكون مثل العنوان الأول ولا فرق حينئذٍ بينهما، ولكنه تفسير على خلاف الظاهر).

وبشكل عام، فى كل مورد من الروايات إذا ذكرت ضابطتان أو ثلاث، عندها يمكن استظهار عدم المفهوم، بل كون الملاك شيئاً آخر، وفى هذا البحث نكتشف أن الملا-ك هو صلاحيه وإرادته اتخاذ القرار من قبل الإمام الذى يقسم الخمس بناء على المصلحه التى يراها هو.

على أى حال فإن حُلينا والآيه الشريفه فإننا لا نستفيد اشتراط الفقر بأى وجه من هذه الآيه، إذ فيها إطلاق.

وأما ما ذكره البعض بأنه إذا كان للطفل والد غنى عندها لا يجوز إعطاء الخمس إليه فليس بصحيح، والأمر كذلك ينطبق عليه إذا مات أبوه وترك له أموالاً- طائله عندها لا يجوز دفع الخمس إليه فى هذه الحالة، لأن (المال خير من الأب) وهذا الأمر غير صحيح وهو مجرد استحسان، ولا يمكن جعل مثل هذه الاستحسانات جزءاً من عمليه الاستنباط فى المسائل الفقهيّه.

الروايه الرابعه:

روايه ريان بن الصلت عن الإمام الثامن (عليه السلام) حول توضيح هذه الآيه الشريفه حيث يقول:

(وأما قوله واليتامى والمساكين فإن اليتيم إذا انقطع يتمه خرج من الغنائم ولم يكن له فيها نصيب)(1).

ص: ١٣٤

١- (١) عيون أخبار الرضا، ج ١/٢٣٧-٢٣٨، باب فى الآيات التى نزلت فى شأنهم، رضا مشهدى، الطبعة الثانية، قم، ١٣٦٣ هجرى شمسى..

الشاهد في هذه الروايه أن الإمام الثامن (عليه السلام) فيها جعل اليتيم تمام الملاك في اليتيم، وإن كان الغنى مشروطاً حقيقه في هذا الأمر ينبغي على الإمام أن يذكره، في حين إن الإمام جعل اليتيم ملاكاً وحيداً للاستحقاق وهذا الأمر موافق لظاهر الآيه الكريمه.

على أي حال، وإن كان مشهور الفقهاء القول اعتبار الفقر في باب اليتيم، ولكن يستفاد من هذه الآيه الشريفه خلاف ذلك.

والحال ينبغي علينا في البحث الفقهي أن ننظر هل يوجد إجماع أو شهره مسلّمه في هذا المقام أو لا؟

ص: ١٣٥

هل تشترط العدالة في اليتامى والمساكين وابن السبيل ؟

لم يذكر قيد العدالة في أى من اليتامى والمساكين وابن السبيل حسب ظاهر الآيه الكريمة, وفي باب الزكاه, فإن المشهور بين الفقهاء اشتراطهم العدالة, ويعتقدون عدم جواز إعطاء الزكاه للفقير الفاسق, ومن جهة أخرى فإن نفس مشهور الفقهاء, في باب الخمس, عدم اشتراطهم العدالة, حيث يقولون:

إن الآيه الشريفه في باب الخمس مطلقه, ولكن في باب الزكاه فإنه على الرغم من إطلاق آيتها ولكن توجد روايات مقيده لها.

ويذكر الجزائري ما يلي: (ظاهر آيه الخمس الشريفه عدم اشتراط العدالة)(١).

إلا أن يقال أن الآيه الشريفه ليست في مقام بيان شروط المستحقين للخمس, لذا لا يستفاد منها موضوع عدم اشتراط الفقر ولا موضوع عدم اعتبار العدالة.

ولكن الفقهاء في مثل هذه الموارد يأخذون بشكل عام إطلاق هذه الآيه, ويستفيدون منها أن الله عز وجل في مقام بيان جميع الخصوصيات(٢).

كما يطرح في علم الأصول ما يلي: إذا حصل شك بعد صدور كلام ما, في أن المتكلم في مقام البيان أو ليس في ذلك المقام, عندها يوجد أصل عقلائى وهو: أن المتكلم في مقام البيان, وهو ما يطلق عليه اسم (أصالة كونه في مقام البيان) إلا إذا حصل علم بالخلاف.

ولا- يلزم علينا أن نصل إلى القطع في أن المتكلم في مقام البيان, بل إذا وجد في كلام المتكلم ظهور في ذلك بأنه في صدد بيان موضوع ما, فإن هذا القدر كاف, وإذا اعتبر شخص القطع والعلم في هذا المورد لازماً, عندها يسد باب الاستدلال بالإطلاق.

ص: ١٣٦

١- (١) قلائد الدرر في بيان آيات الأحكام بالأثر, ج ٣٢٨/١, مكتبة المنهاج, النجف, العراق.

٢- (٢) المصدر السابق..

بناء على هذا ففي مثل الآيات الكريمه أو الآيات مثل **أَحِيلَ اللَّهُ الْبَيْعَ وَ أَوْفُوا بِالْعُقُودِ وَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ**، إذا أردنا التمسك بالإطلاق في كل مورد، فإن أصاله كونه في مقام البيان موجوده، إلا في المواضع التي يحصل لدينا يقين بأن المتكلم ليس في مقام البيان فيه، إذ عندها يجب أن نخرج من هذا الأصل، وفي هذه الآيه الكريمه التي نبحت فيها لا يوجد عندنا مثل هذا العلم، لأن الله عز وجل لو كان أراد اليتيم الفقير فحسب لقال (اليتامى من الفقراء)، أو كان أراد العادل منهم لقيدهم بالعداله في ذكره وكلامه، وبما أنه لم تأت هذه القيود فهو دليل على الإطلاق.

لذا فليس لدينا في باب الخمس أيه قرينه، والآيه الشريفه مطلقه، ولذا فإن أحد موارد الفرق والاختلاف بين الخمس والزكاه هو قيد العداله والفقير هذا.

وكما ذكر سابقاً فإن من يشترطون الفقر في مستحقى الزكاه يقولون ما يلي:

بما أن الخمس عوض للزكاه، وكما أن الفقر مشترط في مستحقى الزكاه، فإنه مشترط في مستحقى الخمس كذلك، وإن أحد موارد نقض هذا المورد هو العداله، وبما أنهم يشترطون العداله في الزكاه، عندها ينبغي عليهم أن يشترطوه في الخمس في حين أن الأمر ليس كذلك، ونفس الفقهاء لا يعتبرون اشتراط العداله في باب الخمس.

هل يشترط في اليتامى والمساكين وابن السبيل الإيمان؟

إن المراد من الإيمان في اصطلاح الفقه كون الشخص شيعياً اثني عشرياً، فهل ينبغي أن يكون هؤلاء الأصناف الثلاثة في حال قسّم الخمس بينهم، أن يكونوا جميعهم شيعة اثني عشريين؟ أو إن الخمس حق قرره الله عز وجل لبني هاشم مطلقاً سواء كانوا مؤمنين أو لا؟

الجواب:

عندما نرجع في الفقه إلى كلمات الفقهاء، فإننا نلاحظ أن أكثرهم ممن لا يعتبرون العدالة شرطاً في الخمس، يشترطون الإيمان، وهم يستدلون على مدّعاهم بأدله، حيث بلغ مجموع ما أقاموه من أدله على ذلك خمسه، نشير إليها بصورة عابره ومجمله:

الأدلة الخمسه التي استند إليها بعض الفقهاء في اشتراطهم الإيمان في مستحقى الخمس:

١ - الإجماع.

٢ - قاعده الاشتغال.

٣ - روايه الكرامه.

٤ - الخمس عوض الزكاه.

٥ - الروايه الوارده في باب الزكاه.

الدليل الأول:

ادّعاء الاجماع على اشتراط الإيمان في مستحقى الزكاه.

الجواب: إن الاجماع المذكور محتمل المدرك، ومدركه أدله أخرى وهذا الإجماع مدركى وساقط عن الاعتبار.

ص: ١٣٨

الدليل الثانى:

ذكروا بأنه إذا شككنا فى أن دفع الخمس لغير المؤمن هل يوجب براءة الذمه أو لا؟ عندها نتمسك بقاعده الاشتغال، وأصالة الاشتغال تقول بأن ذمته لا- تبرؤ، وأصالة الاشتغال تقول بأنه يجب دفع الخمس فى المورد الذى يتحقق فيه اليقين ببراءة الذمه وهو كون من يدفع إليه مؤمناً.

الجواب عن الدليل الثانى:

إن إطلاق هذه الآيه الشريفه محكمه فى مقابل من تمسكوا بأصالة الاشتغال، أى إنه مع وجود الإطلاق فإنه لا يصل المجال للتمسك بالأصل العملى للاشتغال.

إذ لم يأت فى الآيه الشريفه قيد الإيمان لليتامى والمساكين، والألف واللام المذكورتان هنا ليسا ألف ولام العهد، وهى مطلقه، سواء كانوا مؤمنين أو غيرهم، كما مرّ فى اشتراط العدالة، حيث تم التمسك فيه بإطلاق الآيه، ومع هذا الإطلاق لا يصح لأصالة الاشتغال الوقوف أمامه.

وإن أصالة الاشتغال أصل عملى، أما أصالة الإطلاق فأماره وأصل لفظى عقلاى، وعندما يكون أصل لفظى عقلاى فلا تصل النوبه حينئذٍ إلى أصالة الاشتغال، وإن ادعى مدع بأنه نظراً إلى مزاج الشارع وأخلاقه فى هذا المجال فإنه يوجد انصراف إلى المؤمنين منهم ولا يشمل غير المؤمنين.

وفى الجواب نقول: إن مثل هذا الانصراف غير مقبول لعدم وجود منشأ وعله له.

الدليل الثالث:

حيث قالوا: (الخمس كرامه وموده لا- يستحقها غير المؤمن)، حيث وردت روايات عن أمير المؤمنين على بن أبى طالب (عليه السلام) أنه قال: (نحن والله عنى بذى القربى الذى قرننا الله بنفسه وبرسوله (صلى الله عليه وآله) فقال تعالى: فله وللرسول ولذى القربى -

ص: ١٣٩

واليتامى والمسكين وابن السبيل فينا خاصة... إلى أن قال: ولم يجعل لنا في سهم الصدقه نصيباً أكرم الله رسوله وأكرمنا أهل البيت أن يطعمنا من أوساخ الناس فكذبوا الله وكذبوا رسوله ووجدوا كتاب الله الناطق بحقنا(١).

فإن كان الخمس بعنوان كرامه وتكريم، عندها لا ينبغي أن يعطى لغير المؤمن، وإن المؤمن غير الاثنى عشرى لا يستحق الكرامه به.

الجواب: لا يمكن ذكر عنوان الكرامه كملاك، إذ لو طرح بعنوان ملاك لكان ينبغي القول: لا يجوز إعطاء الخمس للفاسق لأن الفاسق لا يستحق التكريم، في حين قلنا بأنه يجوز إعطاء الخمس للفاسق، طبعاً فقد استثنى في الفقه السيد المتجاهر بالفسق من الاستحقاق (فإن قيل بما أن التجاهر بالفسق قد استثنى من الاستحقاق، عندها يمكن عبر قياس الأولويه أن نستثنى غير المؤمن، ونقول في الجواب: إن مثل هذه الأولويه ممنوعه ولا يوجد قطع بوجوده).

ولكن إن لم يكن سيد ما عادلاً، بل كان فاسقاً، عندها يجوز إعطاء الخمس له، بناء على ذلك فإن الكرامه التي تعتبر غايه وأثراً لا يمكن أن يكون ملاكاً لحكم.

إذ نلاحظ أحياناً في الفقه أنه تطرح بعض من هذه العناوين كغايه، لا- كملاك، ففي باب الصلاه نقول: إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ(٢).

وهذه الآيه تحمل عنوان الغايه، وليس الأمر بصحيح أن يقال بما أنه لا يوجد مثل هذا الأثر في كثير من الصلوات، فلذا فإن هذه الصلوات غير صحيحه، ولذا لا يمكن جعل الغايه داخله في الملاك.

ص: ١٤٠

١- (١) روضه الكافي، ج ٤٥/٨، حديث ٢١، دار الأضواء، بيروت، ١٤١٣.

٢- (٢) العنكبوت: ٤٥..

الدليل الرابع:

ذكروا في بحث الفقر حول اليتامى ما يلي: (الخمس عوض الزكاه)، وبما أن الإيمان مشروط في باب الزكاه عندها ينبغي أن يشترط كذلك في باب الخمس.

وبتعبير آخر فإن الخمس جعل لتلك المجموعه التي قرر لها الزكاه، ولكن حرمت منه لكرامتها، فقرر لها الخمس، وبتعبير آخر فإن الزكاه كانت قد قررت لهذه المجموعه من الناس ولكنهم حرموا منه لكرامتهم فجعل الخمس لهم عوضاً عن ذلك وهذه المجموعه هم أهل البيت (عليه السلام).

الجواب: كما ذكر سابقاً فقد وردت في الروايات أن الله عز وجل جعل الخمس لبني هاشم لأنهم حرموا من الزكاه، ولكن هذا ليس بمعنى أنه يجب أن تنطبق جميع شروط الزكاه في الخمس، وعلى هذا الأساس فقد اشترط الفقهاء العدالة في باب الزكاه، أما في باب الخمس فلم يعتبروه شرطاً، لذا فلا كليله لهذا الموضوع أو تعميماً.

الدليل الخامس:

ورد في الروايه الوارده في باب الزكاه ما يلي:

(فإن الله عز وجل حرّم أموالنا وأموال شيعتنا على عدونا)(١).

على الرغم من ورود هذه الروايه في باب الزكاه ومستحققيه، ولكنها عامه، والأموال المذكوره فيها لا ريب، تشمل الخمس بشكل مسلم، وطبقاً لهذه الروايه فإن الخمس الذي هو مال الإمام حرام على عدوه أى من ليس من الشيعة الاثنى عشرية، ولا يجوز إعطاؤه له.

ص: ١٤١

١- (١) تهذيب الأحكام في شرح المقنعه، ج ٤/٤٨، باب ١٣، أصناف أهل الزكاه، باب مستحق الزكاه للفقراء، حديث ١٠، دار الأضواء، بيروت، ١٤١٣..

أولاً: هذه الروايه ضعيفه من حيث السند.

ثانياً: فيها إشكال من حيث الدلاله، لأن الإشكال لا يتمحور حول البحث في عدم جواز دفع الخمس إلى العدو الذى يناصب العداة لأهل البيت (عليه السلام)، بل إن السؤال يتمثل بما يلى:

هل يجوز إعطاء الخمس للشخص سىء العاقبه، والذى فقد ولايه الأئمه الطاهرين (عليه السلام)، أو لم يقبل ولايتهم ابتداءً، ولكنه لا يناصب العداوه لهؤلاء الأئمه (عليه السلام)، بل لا يقبل ولايتهم فحسب، فهل يجوز إعطاء الخمس له؟

ما هو مسلّم فى هذه الروايه استخدام كلمه العدو لا المخالف، والعداوه خارجه عن محل النزاع، بل محلّ البحث مطلق المخالفه، وهى أعمّ من العداوه وغيرها، والمؤيد لهذا المطلب أن أحد مصارف الزكاه هم المؤلفه قلوبهم الذين يعتبرون من المخالفين لنا يقيناً ونحن ندفع لهم الزكاه تأليفاً لقلوبهم.

نعم، يوجد احتمال، بأنه على الرغم من استخدام كلمه العدو فى الروايه، ولا- يمكن ادعاء أن من لا- يقبل إمامه الأئمه (عليه السلام) فى اصطلاح الروايات يطلق عليه المخالف أحياناً وأحياناً اسم العدو، فالعدو فى الروايات غير العدو فى المعنى اللغوى.

فالعدو فى المعنى اللغوى يوجد فى معناه العداوه والمخالفه، أما العدو الاصطلاحى فى روايات الأئمه (عليه السلام) مطلق المخالف سواء حسب المعنى اللغوى سواء أظهر العداوه أو لم يظهرها.

فلذا يتضح أنه لا إشكال من حيث الدلاله فى هذه الروايه، ونفسير العدو بمطلق المخالف، ولكن لا إشكال فى هذه الروايه من حيث السند.

روايه أخرى:

مرسله حماد بن عيسى:

(عن الكاظم (عليه السلام): جعل الله هذا الخمس خاصه لهم دون مساكين الناس وأبناء سبيلهم عوضاً لهم من صدقات الناس تنزيهاً من الله لهم لقرابتهم برسول الله (صلى الله عليه و آله) وكرامه من الله لهم عن أوساخ الناس فجعل لهم خاصه من عنده ما يغنيهم به عن أن يصيرهم في موضع الذل والمسكنه)(١).

أراد البعض أن يستفيدوا من هذه التعابير الواردة في الروايه من قبيل (فجعل لهم) عدم جواز إعطاء الخمس لغير المؤمن.

على الرغم من أن هذه الروايه مرسله، ولكن بما أن مرسلها هو حماد من أصحاب الإجماع، فإن إرسالها لا يضرّها، أما الإنصاف يقتضى بأن هذه التعابير مثل الدليل الثالث كذلك الذى ذكر الرد عليه.

ومما سبق نستنتج: أن الدلائل الخمسه المذكوره ضعيفه غالباً وقابله للمناقشه، ولو خَلينا والآيه الشريفه فإن الإيمان فى هذه المجموعات الثلاث غير مشروط أو

معتبر، إلا إذا قلنا كما فى موضوع الفقر، بأنه يوجد إجماع هنا، حيث لا يبعد أن يوجد إجماع فى مسأله الإيمان كذلك.

ص: ١٤٣

١- (١) أصول الكافي، ج ١/٥٤٠، حديث ٤، باب الفىء والأنفال وتفسير الخمس، دار الكتب الإسلاميه، طهران، ١٣٨٨ هجرى قمرى..

هل يلزم فى صرف الخمس البسط والتسويه والاستيعاب فى اليتامى والمساكين وابن السبيل ؟

هل تستفاد من الآيه الشريفه أنه لا يجوز إعطاء سهم الساده لليتامى فحسب، أو المساكين فحسب، بل يجب أن يقسم إلى ثلاثه أقسام، أحدها لليتامى والآخر للمساكين والآخر لابن السبيل؟ علاوه على وجوب البسط هل يلزم التشريك والتسويه كذلك، بوجوب تقسيم ذلك السهم إلى ثلاثه أقسام متساويه، وعدم إعطاء صنف من هؤلاء الثلاثه أكثر من الصنف الآخر؟

الجواب:

فيما يتعلق بنصف الخمس الذى يعتبر سهم الله ورسوله والإمام، فإن سهم الله ورسوله يقعان تحت تصرف الإمام، وفى زمن غيبه الإمام يصبح تحت تصرف الفقيه الجامع للشرائط، ولا بحث ولا جدال فى هذا الأمر.

أما فيما يتعلق بالنصف الآخر أى سهم السادات فقد ذكر البعض بأن اللام التى دخلت على (الله) و (الرسول) و (ذوى القربى) فى الآيه الكريمه فإنها تدخل كذلك بسبب ورود حرف العطف على اليتامى والمساكين وابن السبيل، وهذه اللام للملكيه، وتقتضى الجمع والتشريك.

فإذا وضعنا النقطيتين السابقتين معاً وقلنا: (إن اللام لام الملكيه، وقلنا: بأن اللام فى الحقيقه داخله كذلك على الطوائف الثلاثه الأخرى بمعنى أن كل واحده منها مالكه أيضاً، وكل من يملك ينبغى إيصال المال إلى مالكه، لذا ينبغى أن يقسم النصف الآخر من الخمس إلى ثلاثه أقسام).

ص: ١٤٤

بالإضافة إلى ذلك فإن نفس الواو تقتضى الجمع والتشريك كذلك، بمعنى أنه يجب فى النصف الثانى من الخمس أن يقسم بين الطوائف الثلاثة على نحو الشراكه، وبناء على ذلك نقول:

(تستفاد من هذه الآيه بأنه لا يجوز إعطاء النصف الثانى من الخمس جميعاً إلى اليتامى أو المساكين أو ابن السبيل، بل ينبغى أن يبسط عليهم، بمعنى أنه يجب إعطاؤه للمجموعات الثلاث وبالتساوى، وتستفاد هاتان الجهتان أى البسط والتسويه من ظاهر الآيه الشريفه).

إشكال على هذا الجواب:

من الممكن أن يقال: إن هذه اللام ليست للملكيه بل لام الاختصاص، وهو غير لام الملكيه.

لقد ذكر لِّلَام فى الكتب الأدبيه معانٍ متعدده، أحدها الملكيه الذى يستخدم فيه غالباً، حتى إنهم فسّروا اللام بالملكيه فى قوله تعالى: لَهُ مَا فِى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ (١).

بالإضافة إلى لام الملكيه يوجد كذلك لام الاختصاص، كقوله تعالى: الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ (٢) أى إن الجنه مختصه للمتقين لا أن المتقين مالكون للجنه، وفى هذا المقام فإن اللام دال على الاختصاص.

بالإضافة إلى لام الملكيه ولام الاختصاص فقد استعمل اللام فى معنى ثالث أى الاستحقاق، فمثلاً فى قوله تعالى: الْحَمْدُ لِلَّهِ لَا يَمَكُنُ أَنْ يَفْسُرَ اللّام بِالْمَلِكِيهِ وَأَنْ نَقُولَ أَنَّ الْحَمْدَ مَلِكُ اللَّهِ، لذا فإن الأدباء كذلك لم يفسروا اللام بالاختصاص،

ص: ١٤٥

١- (١) البقره: ١١٦.

٢- (٢) الشعراء: ٩٠..

بل فسّروه بلام الاستحقاق، أى: أن الحمد مستحق لله، وأن الله تعالى فقط و فقط مستحق للحمد.

يستفاد من بعض النصوص الأدييه أن الأصل الأولى للآم هو الاختصاص فاللام وضع أولاً للاختصاص، وإن الملكيه والمعاني الأخرى تأتي فى المراحل التاليه لهذا المعنى.

فإن كانت اللام فى الآيه الكريمة محل البحث للاختصاص، بمعنى أن الخمس مختصّ بهذه الطوائف الثلاثه ولا ينبغى أن تخرج عنهم، وإذا أراد شخص أن يوصل الخمس إلى مصارفه فإن مصارف الخمس هى هؤلاء الطوائف: الله والرسول والإمام واليتامى والمساكين وابن السبيل.

وبالتالى إذا ظهر اللام فى الاختصاص فى هذه الآيه فلا تستفاد حينئذٍ منها البسط والتسويه، وما ذكرناه سابقاً من الاستفاده من الآيه بأن نصف الخمس متعلق بالإمام والنصف الآخر متعلق بالساده، وضممنا ذلك إلى بعض الروايات الداله على أن ما هو لله عز وجل يقع تحت تصرف الرسول وما هو متعلق بالله والرسول يقع تحت تصرف الإمام، تصبح النتيجة كما يلي:

تقسيم الخمس إلى قسمين، وبالإضافه إلى ذلك فإنه فيما يتعلق بسهم الساده لا يستفاد من هذه الآيه البسط والتسويه بينهم.

وجوب البسط وعدمه فى الروايات:

لقد ذكر فى بعض الروايات ما يلي:

(ألا يخرج الخمس منهم إلى غيرهم) (١).

ص: ١٤٦

١- (١) تهذيب الأحكام فى شرح المقنعه، ج ١١٠/٤، باب تميز أهل الخمس ومستحقه، دار الأضواء، بيروت، ١٤١٣..

حيث يفهم من هذه الرواية بشكل واضح مسأله الاختصاص، لأن الروايه داله على عدم خروج الخمس من هذه الطوائف الستة.

- وجوب البسط وعدمه من منظور الفقهاء:

إن مشهور الفقهاء يقوم على عدم وجوب البسط كذلك.

ينقل صاحب الجواهر عن كتاب (المدارك) و (الذخيره) عدم خلاف الفقهاء فى ذلك، وينقل عن كتاب (المنتهى) عن العلامة ما يلى: (بل يفهم الإجماع) أى إن إجماع الفقهاء واتفقهم على عدم وجوب البسط. (1)

لا قرينه فى الآيه على كون اللام للملكيه:

ربما يمكن القول بما أن اللام داخله على لفظ الجلاله فى الآيه الكريمه، وباعتبار أن الملكيه بالنسبه إلى الله لا معنى لها، عند ذلك نستطيع أن نأخذ ذلك كقرينه على عدم المراد من الملكيه فى مورد رسول الله كذلك، بل المراد منه الاستحقاق أو الاختصاص، وهذا الأمر يجرى كذلك فى ذى القربى.

- إشكال:

لدينا قرينه فيما يتعلق بلفظ الجلاله أنه لا معنى للملكيه فى اللام، لذا لا يمكن تفسير اللام فى هذا المقام بالملكيه، أما فيما يتعلق برسول الله (صلى الله عليه و آله) وذى القربى فينبغى إرادته معنى الملكيه من اللام بناء على الأصل الأولى والاستعمال الأولى لهذا اللفظ.

ولهذا يمكن ذكر ثلاثه ردود على هذا الإشكال هى:

- الرد الأول:

هذا البيان متفرع على أن المعنى الحقيقى للآم هو التملك، ولكن لا- يوجد لدينا مثل هذا الأصل، بل إذا رجعنا إلى الكتب الأدبيه نلاحظ أن أغلب الأدباء يقولون أن اللام موضوع للاختصاص.

ص: ١٤٧

١- (١) جواهر الكلام فى شرح شرائع الإسلام، ج ١٦، ص ٤٣٧، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، ١٤٢٧..

حتى لو لم نقل بذلك، فإنه لا يوجد دليل على أن الأصل الأولى في معنى اللام أو الظهور الأولى له هو الملكيه.

- الرد الثانى:

إن خطاب الآيه الكريمه فى مقابل المجموع لا- من حيث المجموع، لأنه إذا كان المجموع من حيث المجموع، عندها ينبغى القول بأنه يجب على المسلمين أن يجمعوا الخمس فى مكان واحد، ومن ثم يقسمونه بين الأصناف الستة، ولم يقل أحد بذلك (إن معنى ((المجموع لا- من حيث المجموع) هو أنه لا- يلزم على شخص واحد أن يقسم سهم الساده بين هذه المجموعات الثلاث، بل إذا قام بإعطائه لمسكين واحد فقط أو يتيم فقط، فإنه يستفاد من هذه الآيه الشريفه عدم المنع فى ذلك).

- الرد الثالث:

إذا كانت اللام للملكيه واستفيد من الواو التشريكي، فإن لهذا الأمر تالين فاسدين:

الأول: إذا اقتضى الواو التشريكي، وطبقاً لما ورد فى باب الشركه حيث يذكر الفقهاء بأنه لا يجوز لأحد من الشركاء أن يتصرف فى المال المشترك المشاع بدون إذن شريكه، عندها فى هذا المقام ينبغى القول بأن المال الذى يعطى لليتيم لا يجوز التصرف فيه حتى يتم الحصول على إذن المساكين وابن السبيل فيه، بل إنه حتى إذا أريد تقسيمه على اليتامى والمساكين وابن السبيل ابتداء ينبغى أن يؤخذ إذن الآخرين، ويجب أن يتم التقسيم بإذنهم جميعاً، ولم يقل أحد بذلك.

الثانى: إذا كانت الواو تقتضى الشركه، عندها يجب القول بأن المال الذى يفرز بعنوان الخمس لا يجوز إعطاء قيمته، بل ينبغى إعطاء عينه لجميع اليتامى أو

ص: ١٤٨

المساكين، في حين لم يقل أحد بذلك، ويقول جميع الفقهاء بأنه لا مانع من دفع قيمته كذلك.

إلا إذا قلنا بأن البحث ليس في الشراكة الفقيهيه بل في الشراكة اللغويه، إذ عندها لا تطرح التوالى الفاسده.

وبملاحظه ما ذكر سابقاً نستنتج: أنه لا يمكن استفاده وجوب البسط من هذه الآيه الشريفه.

ويكفيها هذا المقدار من عدم وجود دليل على وجوب البسط، بالقول بعدم وجوبه.

ومن قالوا بعدم وجوب البسط يقولون: إن اللام في الآيه الكريمه للاستحقاق أو الاختصاص، وإن ذكر اليتامى والمساكين وابن السبيل فيها ليس بعنوان المالك بل بعنوان المصرف، كما أن الفقراء والعاملين والمؤلفه قلوبهم في باب الزكاه ليسوا مالكين لها، بل هم عناوين لمصرفها.

نعم، يمكن الادعاء بعدم وجود ملازمه بين المصرف وعدم وجوب البسط، ولا منافاه في أن تكون تلك المجموعات مصارف للخمس وفي الوقت عينه وجوب البسط بينها، وما ذكر في كثير من الكتب الفقيهيه بالملازمه بين اعتبارهم من المصارف وعدم وجوب البسط ليس بصحيح.

حتى هنا نستطيع أن نقول بأن أول دليل على عدم وجوب البسط هو عدم وجود دليل على وجوبه، وهذا المقدار من عدم وجود الدليل كافٍ في ذلك.

الدليل الثانى على عدم وجوب البسط:

إن أحد الأدله على عدم وجوب البسط والتي تم الاستدلال بها كما يلي:

(إن أحد الموارد الثلاثه في صرف الخمس في الآيه الكريمه هم اليتامى، والمورد الآخر هم المساكين، والمورد الثالث هم ابن السبيل، ولا شك أن أعداد المساكين

أكثر من اليتامى، واليتامى أكثر من ابن السبيل فى جميع الأزمنه، وإن كان البسط واجباً فإن ذلك يستلزم أن يحصل إجحاف فى حق المساكين، وهذا الأمر مستحيل فى حق الله عز وجل).

إشكال الدليل الثانى:

برأينا إن هذا الدليل غير تام لأنه:

أولاً: لا دليل لدينا على أن غرض الشارع المتعال رفع كافه حاجات بنى هاشم بالخمسة، إذ كثيراً ما يمكن أن يوجد أفراد فقراء كثيرون فى منطقته ما، ومن يجب عليهم الخمسة يكونون قليلين، أو أن يكون حجمه قليلاً. بالمقدار الذى إذا دفعوا جميع أخصاسهم، فإنهم لن يستطيعوا أن يسدوا حاجه عشر المساكين فى تلك المنطقه.

ولذلك ليس صحيحاً القول بأنه إذا أعطى الخمسة، فإن جميع حاجات ومشكلات بنى هاشم سوف ترتفع وتحل، ولا دليل لدينا على هذا الموضوع أيضاً، بل إن الظروف متنوعه ومختلفه وليست متشابهه، والشارع كذلك لم يقرر بأن غرضه الأصلى هو رفع احتياجات بنى هاشم جميعاً، بل إن أصل الخمسة كما وردت فى الروايات الكريمة تعتبر كرامه من قبل الله عز وجل، وهدف الشارع كذلك هو ذلك الأمر، حيث يمكن أن ترتفع المشكلات عنهم إلى حد معين بالإضافة إلى تلك الكرامه.

لذا إذا لم يصل الخمسة إلى جميع المساكين، عندئذ لا يمكن القول بأن هذا إجحاف.

ثانياً: لو كانت مسأله الإجحاف مطروحه لوجب القول: إن الإمام شخص، والرسول كذلك شخص آخر، والذات المقدسه الإلهيه واحد آخر، أما اليتامى فهم

أكثر والمساكين هم أكثر فأكثر، ولذا فإن إعطاء سهم من جميع الخمس إلى شخص واحد هو إجحاف بحسب الظاهر، في حين إن مثل هذا الموضوع واضح البطلان.

بناء على ذلك فإن دليل الإجحاف غير مقبول ولا يمكن أن يكون دليلاً على وجوب البسط.

الدليل الثالث:

العسر والخرج دليل آخر على عدم وجوب البسط:

يعيش بنو هاشم في أماكن متعددة وفي بلاد متفرقة، ومن وجب عليه الخمس ووقع على عاتقه دفعه ولم يوجد في بلده يتيم أو ابن سبيل أو يوجد مساكين فحسب، فإذا أراد أن يدفع الخمس، فهل يجب عليه أن يترك بلده إلى سائر البلاد الأخرى بحثاً عن اليتيم أو ابن السبيل؟

إذا كان الأمر كذلك فإن هذا العمل وهذا الوجوب يستلزم العسر والخرج، وطبق قاعده (لا حرج) والتي يعبر عنها بنفى تشريع الحكم الحرجي، فإن هذا الوجوب يصبح منفيًا وبالتالي فإن البسط غير لازم.

الجواب على دليل العسر والخرج:

إن هذا الدليل مردود أيضاً لأن أشخاصاً مثل الشيخ الطوسي (1)، الذي يقول بوجوب البسط لم يقل بأن كل من يعيش في بلده أو يعيش بشكل عام في العالم أن

يقوم بعملية البسط هذه، بل يقول بأنه إذا وجدت هذه المجموعات الثلاث في بلده فلا يحق له إعطاء الخمس جميعه لطائفه واحده.

ص: ١٥١

١- (١) المبسوط في فقه الإماميه، ج ٣٥٧/١، فصل في ذكر قسمه الأخماس، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، ١٤٢٢.

وقد صرّح الشيخ الطوسي بأنه إذا لم يوجد في بلده يتيم فلا يلزم عليه أن يذهب إلى بلد آخر ليسطه هناك، وظاهر كلام الشيخ أنه لا يلزم حتى التفحص حول وجود هذه المجموعات الثلاث أو لا، بل يلزم عليه بسط الخمس بينهم في حال حصول علم بوجود هؤلاء الثلاث.

الدليل الرابع على عدم وجوب البسط:

إن الدليل الآخر الذي يقال هنا يتمثل بما يلي:

ليس المقصود من ابن السبيل في الآية الكريمه شخصاً معيناً، وكذلك ليس المراد منه فرداً غير معين، بل المراد جنس ابن السبيل، أي من يصدق عليه ابن السبيل.

ومن يقولون بعدم وجوب البسط يذكرون ما يلي:

بما أن لابن السبيل مصاديق قليلة، فإذا أردنا أن نقول بوجوب البسط، عندئذ كيف يمكننا العمل بذلك مع وجود هذا المحذور، وكيف يمكن دفع سهم ابن السبيل؟

الجواب على الدليل الرابع:

إن الجواب على هذا الدليل واضح لأنه إذا انتفى الموضوع مثل حكم خصال الكفاره حينها يسقط التكليف بانتفاء الموضوع.

سؤال:

هل يمكن جعل ابن السبيل قرينه على أن المراد من اليتامى جنس اليتيم، وبما أن الألف واللام جعل للجنس، فإن الألف واللام في المسألتين كذلك جعل للجنس؟ وإذا قيل بأن الألف واللام في اليتامى للاستغراق وأن الألف واللام في المساكين

للاستغراق كذلك، ولكن عندما يصل الأمر إلى ابن السبيل فإننا نقول بأن المراد منه الجنس في هذه الحال، وهذا خلاف لوحده السياق.

ص: ١٥٢

بعبارة أخرى إن وحده السياق تقتضى كون الألف واللام فى الموارد الثلاثة للجنس.

لا- ريب أن هذا المطلب متفرع على موضوع عدم وجود أصل للألف واللام بحيث يمكن القول إن الأصل الأولى لوضع الألف واللام هو الاستغراق، وإن لم يوجد مثل هذا الأصل فإن مسأله وحده السياق صحيحه وينبغى الاهتمام بها.

هل يلزم الاستيعاب ؟

بالإضافة إلى لزوم البسط والتسويه، هناك بحث آخر فى هذه الآيه بأنه هل يلزم تقسيم سهم اليتامى بين جميع الأيتام، ولا يجوز إعطاؤه لبعض الأيتام؟ وكذلك الأمر بالنسبه إلى سهم المساكين، وهل يلزم تقسيمه بين جميع المساكين؟ فإذا قبلنا أنه يجب تقسيمهم بينهم جميعاً فإن هذا ما يعبر عنه لزوم الاستيعاب.

الجواب: اتفق الفقهاء بالإجماع على عدم وجوب الاستيعاب، لأن الإنسان مضافاً إلى أنه لا يستطيع أن يدفع خمسه لجميع اليتامى وجميع المساكين ويجدهم، فالاستيعاب أمر متعذر عادة، وفى التكاليف الشرعيه فإن كل ما هو متعذر عادة على نوع الناس، خارج عن دائره التكليف، ولا يتعلق به التكليف.

لذا بما أن الاستيعاب متعذر، لذلك يجب طرح الاستيعاب جانباً، والقول بأن الآيه الشريفه خطاب لجميع المكلفين بالنسبه إلى مجموع الموارد، وليس خطاباً لكل فرد بالنسبه إلى مجموع كل من هذه الطوائف الثلاثة، حتى يوجد مجال للاستيعاب.

فالآيه الشريفه مطروحه بعنوان قانون كلى، وعندما يصبح الأمر من قبيل المجموع فى مقابل المجموع فمعناها أنه فيما يتعلق بسهم الساده يستطيع شخص واحد أن

يعطى سهمه لليتامى فقط، ويقوم شخص آخر بإعطاء سهمه للمساكين فقط، ويقوم شخص ثالث بإعطاء سهمه لأبناء السبيل فقط.

ولكن إذا قلنا بأن معنى ومدلول الآية الشريفه جعل كلاً من هؤلاء الأشخاص مقابل المجموع، يصبح معناها أنه يلزم على كل فرد أن يقسم سهم السادات بين هذه الطوائف الثلاث، وبناء على ذلك يصبح الاستيعاب متعديراً أولاً، وثانياً عندما نقوم بتفسير الآية الشريفه بمبدأ (المجموع مقابل المجموع لا من حيث المجموع) عند ذلك لا يبقى مجال للاستيعاب.

هل ينحصر مصرف سهم السادات على اليتامى والمساكين وابن السبيل منهم؟

من النقاط التي ينبغي طرحها، تتمثل في أنه هل يستفاد من آية الخمس الانحصار؟

إن كان أحد الساده مثلاً يحمل عنواناً غير هذه العناوين الثلاثة بأن لا يكون تحت عنوان اليتيم أو المسكين أو ابن السبيل، فهل يجوز صرف سهم السادات عليه؟

لقد ذكر سابقاً أن أحد الاحتمالات التي توجد في آية الخمس تتمثل بأن ((اللام) التي دخلت على ألفاظ (الله) و (الرسول) و (ذى القربى) في الآية الكريمة، لم تدخل على (اليتامى) و (المساكين) و (ابن السبيل) فيها، وهذا يعني أن هذه المجموعات الثلاث تحمل عنوان المصرف لا عنوان الملكيه.

وقد استفيد في المبحث السابق من هذه النقطه في أنه لا يستفاد من هذه الآية معنى التشريك، ولذا استنتجنا أنه لا يلزم البسط بين هذه الطوائف الثلاث.

ولكن هل يمكن القول بالانحصار في المصرف على هذه المجموعات الثلاث أو لا؟

الجواب:

يوجد احتمال يتمثل بأن عدم ذكر ((اللام) مفيد لعدم الاختصاص، لأنه بناء على ذلك المعنى الأصلي الذي ذكرناه ل ((اللام) بأنه يفيد الاختصاص، فإن نصف الخمس مختص بالله والرسول والإمام، وعدم ذكر ((اللام) في اليتامى والمساكين وابن السبيل بسبب عدم اختصاص النصف الثاني للخمس بهذه المجموعات الثلاث.

وقد أخذنا سابقاً عدم ذكر ((اللام) قرينه على كون هذه المجموعات الثلاث من مصارف الخمس، وفي هذا البحث سوف نأخذ عدم ذكر ((اللام) بالإضافة إلى ما سبق

ص: ١٥٥

قرينه على أن مراد الشارع انحصار مصرف سهم السادات بهذه المجموعات الثلاث، بل إن ذكر اليتامى والمساكين وابن السبيل هو ذكر لبعض من مصاديق المصرف.

بناء على ذلك، إذا وجدنا مورداً بحيث لم يكن بين الساده يتيماً أو مسكيناً أو ابن سبيل، عندها فإنه يجوز بناء على ظاهر هذه الآيه الشريفه أن يوصل من سهم الساده للمصرف على هذا الشخص الذى لا ينتمى إلى هذه المجموعات الثلاث، لاسيما بالنظر إلى هذه النقطة أن الحكمه فى تخصيص سهم السادات لا ينحصر برفع احتياجات بنى هاشم، بل إن هذا السهم يعتبر كرامه لهم، كما أن ظاهر بعض الروايات تدل على ذلك، وهنا ينبغى التذكير بأن ما ذكر فى هذا البحث لا يمكن أن يتلقى كنتيجه نهائيه، بل وضحنا هذه المسأله من جهه دلالة الآيه الشريفه فحسب.

هل تعتبر آيه الغنيمه (الآيه ٤١ من سوره الأنفال) ناسخه للآيه الأولى أو لا؟

اشاره

يقول تعالى: **وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِإِذَى الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَىٰ أَجْمَعِينَ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** (١).

إن الآيه الشريفه الأخرى التى تدخل فى بحثنا هى الآيه الشريفه التى يقول فيها الله عز وجل:

يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَأَتَقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (٢).

وقد حذف كلمه ((عن)) فى بعض القراءات، حيث وردت الآيه كما يلى: ((ويسألونك الأنفال)).

ص: ١٥٦

١- (١) الأنفال: ٤١.

٢- (٢) الأنفال: ١.

فحينما نقرأ الآية مع وجود كلمه ((عن) يصبح كما يلي: ((يسألونك عن الأنفال) إذ موضوع الأنفال معين ومحدد عند الناس، ولكنهم سألوا الرسول (صلى الله عليه و آله) عن حكمها، فأجاب الله عز وجل على ذلك للرسول قائلا: ((قل الأنفال لله والرسول)).

أما إذا قرأنا الآية الكريمة بدون ((عن) أى: ((يسألونك الأنفال)، فيصبح معنى الآية كما يلي: بأن الناس طالبوا رسول الله (صلى الله عليه و آله) بالأنفال، وكانوا يعلمون أنه ملك له.

ومن الواضح أن الآية الشريفه مع وجود كلمه ((عن) لها معنى، أما بدونها فيصبح لها معنى آخر.

ونحن فى هذا البحث سوف نقوم بالبحث فى موضوعين:

١ - ما هى الأنفال؟ حيث يقول تعالى عنها: قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ.

٢ - هل قوله تعالى: وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ نَّاسِخَةٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ أَوْ لَا؟

المطلب الأول: ما هى الأنفال

المعنى اللغوى للأنفال:

إن الأنفال جمع، مفردة إما ((نَفْلٌ))^(١)، بتحريك وسطه، أو ((نَفْل)) بسكون وسطه.

وقد ذكر لكليهما فى بعض كتب اللغة معنى واحد، حيث قالوا: إن لكليهما معنى ((الزيادة))، والأنفال بمعنى كل الأشياء الزائده والإضافيه.

ونقرأ فى سورة الأنبياء قوله تعالى: وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً^(٢).

ص: ١٥٧

١- (١) معجم مقاييس اللغة، ص ١٠٠١، باب النون والفاء وما يثلاثها، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ١٤٢٢.

٢- (٢) الأنبياء: ٧٢..

حيث عبر عن يعقوب فيها بالنافله، أى إن الله عز وجل قد أجاز طلب إبراهيم (عليه السلام) بالإضافه إلى ما طلبه من ولد هو إسحق حيث أعطاه الله عز وجل يعقوب إضافه لطلبه الأول.

وإن نوافل الصلوات كذلك بهذا المعنى فالنافله بمعنى كل ما زاد على الفريضة.

ولكن فى بعض كتب اللغه الأخرى ذكروا ((لَلنَّفَلِ) بفتح الفاء معنى العطيّه، وذكروا ((لَلنَّفَلِ) بسكون الفاء معنى الزيادة.

بناء على هذا يتضح إلى حدٍّ ما المعنى اللغوى للأنفال، حيث يطلق إما بمعنى ((مطلق الزيادة) أو بمعنى ((الغنيمه).

رأى المفسرين حول كلمه الأنفال:

إشاره

لقد ذكروا فى كتب التفسير لكلمه ((الأنفال) عدّه احتمالات هى:

(١) إن المراد من الأنفال خصوص غنائم غزوه بدر، لأن الآيه الشريفه (يسألونك عن الأنفال) والآيات التى تتلوها نزلت فى غزوه بدر.

(٢) إن المراد من الأنفال غنائم السرايا أى الغزوات التى لم يشارك فيها رسول الله (صلى الله عليه و آله).

(٣) إن المراد من الأنفال تلك الغنائم التى تم الحصول عليها بدون قتال.

(٤) إن المراد من الأنفال مطلق الغنائم، سواء كانت الغنائم التى حُصِلَ عليها بالقتال أو الغنائم التى حُصِلَ عليها بدونه.

(٥) إن المراد من الأنفال تلك الغنائم التى حصل عليها مقاتلو الإسلام قبل تقسيم الغنائم من قبل رسول الله (صلى الله عليه و آله).

(٦) إن المراد من الأنفال تلك الأشياء التى كانت تفضل بعد تقسيم رسول الله (صلى الله عليه و آله) للغنائم وتبقى بعد ذلك.

- سبب نزول الآية الكريمة:

لقد ذُكر في كتب أهل السنة ثلاثه من أسباب النزول لهذه الآية: (١)

- شأن النزول الأول:

عباده بن الصامت، قال: نزلت فينا معشر أصحاب بدر، حين اختلفنا في النفل وساءت فيه أخلاقنا، فنزعه الله من أيدينا فجعله لرسول الله (صلى الله عليه و آله) فقسّمه بين المسلمين على السواء.

ويتضح من شأن النزول هذا أن المقدار المعلوم في هذا الأمر أن موضوعها متعلق بغزوه بدر، ولكن لا يتضح ما هو النفل، وهل يقصد به جميع الغنائم، أو ما زاد منها بعد تقسيم الغنائم؟

- شأن النزول الثاني:

نقل في سنن ابو داوود عن ابن عباس، ونظير ذلك في رساله الإمام الصادق (عليه السلام) في خصوصيات الغزوات ما يلي: (فإنه لما كان يوم بدر قال رسول الله (صلى الله عليه و آله) من قتل قتيلاً فله كذا وكذا ومن أسر أسيراً فله من غنائم القوم كذا وكذا فإن الله قد وعدني أن يفتح علي وأنعمني عسكريهم، فلما هزم الله المشركين وجمعت غنائمهم قام رجل من الأنصار فقال يا رسول الله إنك أمرتنا بقتال

المشركين وحثتنا عليه، وقلت: من أسر أسيراً فله كذا وكذا من غنائم القوم ومن قتل قتيلاً فله كذا وكذا وإنى قتلت قتيلين لى بذلك البينه وأسرت أسيراً فأعطينا ما أوجب على نفسك يا رسول الله، ثم جلس، فقام سعد بن عباده فقال يا رسول الله ما منعنا أن نصيب مثل ما أصابوا جبن من العدو ولا زهاده في الآخرة والمغنم،

ص: ١٥٩

١- (١) أحكام القرآن، ج ٤، ص ٢٢٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٢..

ولكننا تخوّفنا إن بعد مكاننا منك فيميل إليك من جند المشركين أو يصيبوا منك ضيعه فيميلوا إليك فيصيبوك بمصيبه وإنك إن تعطى هؤلاء القوم ما طلبوا يرجع سائر المسلمين ليس لهم من الغنيمه شىء ثم جلس فقام... (شخص وراء آخر وتكرر هذا الأمر ثلاث مرات) فأنزل الله عز وجل يسألونك الأنفال والأنفال اسم جامع لما أصابوا يومئذ).

على الرغم من عدم وجود ذلك الاعتبار بشأن النزول للآيات القرآنيه، إلا- إذا دلت عليه روايه معتبره، أو كان مشهوراً بين المفسرين بحيث يستطيع الإنسان أن يأخذ به.

فإن شأن النزول الذى نقله مفسروا أهل السنه إن وصل إلينا نظيره من الأئمه الطاهرين (عليه السلام) فهو قرينه جيده على اعتبارها. وبما أن نظير ما ورد فى سنن أبى داود عن ابن عباس، نقل كذلك فى تحف العقول عن الإمام الصادق (عليه السلام) عندئذٍ نقول:

(إن الأنفال جميع ما أخذه مقاتلوا المسلمين فى يوم بدر كغنائم)^(١) وما ذكره بعض المفسرين من خصوصيات واحتمالات لا يتناسب مع شأن نزول هذه الآيه.

فقد ذكر فى كتاب ((مجمع البيان) ما يلى:

(إن غنائم بدر كانت للنبي خاصه فسألوه أن يعطيهم)^(٢).

فالغنائم كانت مخصوصه للرسول (صلى الله عليه و آله) وقد طلب المجاهدون منه أن يعطوه منها، وبعبارة أخرى فإن المجاهدين كانوا يعلمون أن هذه الغنائم مختصه برسول الله ولكنهم طلبوا منه أن يعطوه منها.

ص: ١٦٠

١- (١) تحف العقول عن آل الرسول، ص ٣٤٠، رساله أبى عبد الله فى الغنائم ووجوب الخمس، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، ١٤١٤.

٢- (٢) مجمع البيان فى تفسير القرآن، ج ٤ ص ٧٩٤، انتشارات ناصر خسرو، طهران..

ونظير ذلك الروايه المنقوله عن الإمامين الباقر والصادق (عليه السلام).

وقد ذكر الفاضل المقداد كذلك في (كنز العرفان) ما يلي:

(كل غنائم بدر كانت لرسول الله وقد طلب منه المقاتلون المسلمون أن يعطوه منها)(١).

وقد ذكر علي بن إبراهيم في تفسيره في روايه موثقه عن إسحق بن عمار، شبيه شأن النزول الذي ذكره أهل السنه، ومما سبق نستنتج بشكل مسلّم وقطعي أن الأنفال في هذه الآيه هي غنائم غزوه بدر.

الوجه الآخر في تسميه الأنفال:

أحد وجوه تسميه الأنفال يتمثل بأنه لم تكن مسأله الغنيمه في الحروب والغزوات قبل الإسلام مطروحه بعنوان ملك شرعي، بل كانوا يأخذونه قهراً وغلبه، وقد شرع الإسلام هذه الغنائم.

وبما أن الغرض الأصلي من قتال العدو هو النصر عليه، فإن الشارع المقدس علاوه على غرض القتال وبالإضافه إليه أباح غنائمها للمسلمين المقاتلين، لذا أطلق عليها الأنفال.

العلاقه بين الآيه الأولى والآيه ٤١ من سوره الأنفال:

إذا فسّرت الأنفال بالغنيمه، كما أشير إليه سابقاً حيث ذكر البعض ما يلي: فإن الأنفال تشمل الغنيمه ومطلق الأشياء التي يحصل عليها الإنسان بدون قتال، وعندها يطرح هذا السؤال: إن الآيه الأولى من سوره الأنفال تتحدث عن أنهم سألوا رسول الله عن الأنفال أو طلبوا منه ذلك، ومن ثم أتى الجواب بقوله: (قل الأنفال لله والرسول) حيث حُصر ذلك ب - (الله ورسول).

ص: ١٤١

١- (١) كنز العرفان في فقه القرآن، ج ١ ص ٣٧٤، كتاب الخمس، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلاميه، ١٤١٩..

أما فى الآيه الأخرى فإنه تعالى يقول: **وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَىٰ الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (١)**، حيث ذكر فى هذه الآيه أن خمس هذه الغنائم لست طوائف، وأربعة الأخماس الأخرى ترجع إلى بقية المقاتلين الذين شاركوا فى القتال والغزو، فالسؤال هنا: هل تعتبر الآيه ٤١ ناسخه للآيه الأولى أو لا؟

هل الآيه ٤١ ناسخه للآيه الأولى؟

آراء أهل السنه:

وجد بين أهل السنه رأيان هما:

الرأى الأول:

ويتمثل هذا الرأى بأن الآيه ٤١ من سوره الأنفال ناسخه للآيه الأولى فيها، بمعنى أن الله عز وجل أكد فى البدايه أن جميع الغنائم لله والرسول ما جعل لله فقد جعله لرسوله تحت تصرفه وله صلاحيه أن يعطيها للآخرين أو لا يقوم بذلك.

أما فى الآيه ٤١ فبيّن تعالى بأن خمس تلك الغنائم لله والرسول وأما سائر ما بقى فقد ذكرت موارده، ويبقى أربعة أخماس تلك الغنائم للمقاتلين وبالتالي فإن الآيه ٤١ ناسخه للآيه الأولى.

الرأى الثانى:

أما الرأى الثانى الذى يقول به أكثر مفسرى العامه فهو:

إن الآيه الأولى ليست منسوخه بل مُحكمه، ولكنها مجمله بمعنى أن الله عز وجل قد جعل تقسيم الأنفال فى يد رسوله، ولكنه لم يذكر خصوصيه ذلك

ص: ١٤٢

وكيفيته، ولكن ذكر توضيح ذلك وبيانه فى الآيه ٤١ من السوره نفسها حيث جعل خمس منه لله ورسوله وسائر الموارد المذكوره، وأما أربعه الأخماس الباقيه منه فهى للمقاتلين، وبالتالى فإن الآيه ٤١ تفصيل للمعنى الإجمالى للآيه الأولى، ولا يوجد نسخ بينهما.

على الرغم من أن أكثر أهل السنه يتبعون الرأى الثانى، لكن بعضهم ذكروا توضيحاً آخر لمعنى الأنفال بأن المراد منها تلك الأشياء التى كان رسول الله (صلى الله عليه و آله) يوزعها على المقاتلين قبل تقسيم الغنائم، وذكروا ما يلى: (يجوز تنفيل بعض المجاهدين من الغنيمه، فلالام أن ينفل من شاء من الجيش قبل التخميس).

عندها وقع الاختلاف بين أهل السنه أولاً: بأنه هل التنفيل من مجموع الغنائم أو من ذلك الخمس فحسب؟

وثانياً: هل فى هذا التنفيل كراهه أو لا؟

اعتبر بعضهم التنفيل نوعين؛ أحدهما جائز والآخر مكروه، فالجائز منه ما كان بعد القتال (كما قال النبى يوم حنين: من قتل قتيلاً وله عليه بينه فله سلبه).

والتنفيل المكروه، ما يتم قبل القتال حيث جعله رسول الله (صلى الله عليه و آله) وقّره إزاء كل عمل قام به من شارك فى القتال.

وقد ذكر بعض أهل السنه ما يلى:

(ليس معنى الأنفال مطلق الغنائم، بل هى تلك المواعيد الزائده التى وعدّها وقدمها رسول الله (صلى الله عليه و آله) حيث قال: كل من قتل منكم عدداً سأعطيه هذا المقدار ومن أسر شخصين منهم فسأعطيه هذا المقدار مثلاً) وهذا التنفيل شىء زائد على الغنائم التى يتم الحصول عليها غالباً.

ولذلك فإنهم للجمع بين الآيه الأولى من سورة الأنفال والآيه ٤١ منه، مع إشارتهم إلى ذلك المعنى الذى جعلوه للأنفال بأنه ليس المراد منه مطلق الغنائم، قالوا:

(إن بين الآيه الأولى والآيه ٤١ اختلافاً موضوعياً، بمعنى أن الموضوع فى الآيه الأولى هى الأمور الزائده على الغنائم، والموضوع فى الآيه الثانيه نفس الغنائم، لذلك لا يوجد ناسخ ومنسوخ بينهما فى هذه الحاله).

بل وأبعد من ذلك فقد ذكر بعض من فقهاءهم ما يلى:

(نستفيد من آيه الأنفال هذه أن الرسول (صلى الله عليه و آله) يجوز له أن يخلف وعده، لذلك ليس واجباً على الإمام والحاكم على المجتمع أن يفى بوعده إذا وعد، لأن النبي (صلى الله عليه و آله) كان قد وعد بأنه إذا أتى فلان بأسير فله ذلك المقدار من الغنيمه، وإذا أتى بأسيرين فله مقدار آخر، ولكنه قسم الغنائم بينهم بالسويه بعد أن حدثت بين المجاهدين اختلافات ومشاجرات).

وإن العجب فى ذلك أن أهل السنه بقبولهم لهذا المعنى والتوضيح للآيه الشريفه، قاموا بترتيب لوازم لها منها: استفاده عدم منع خلف النبي (صلى الله عليه و آله) وعده!

رأى القرطبي حول النسخ:

يقول القرطبي فى تفسيره ما يلى: (قال أبو عبيد: هذا ناسخ للآيه الأولى) (١) ويذكر وجوهاً للنسخ:

- الوجه الأول: إن رسول الله (صلى الله عليه و آله) لم يخمس غنائم بدر، فإن كان الخمس لازماً ابتداء لوجب على رسول الله (صلى الله عليه و آله) أن يخمس غنائم بدر، فى حين إنه لم يقم بذلك، ثم نزلت الآيه بأنه إذا غنموا شيئاً فيجب تخميس تلك الغنيمه ودفعت خمسه.

ص: ١٦٤

- الوجه الثاني: لقد حُكِمَ في الآيه الأولى من سورة الأنفال بعدم لزوم التخميس، أما الآيه الواحده والأربعين نسخت ذلك الحكم.

إشكال:

إن ما ذكر من نسخ الآيه ٤١ من سورة الأنفال الآيه الأولى منها، أي بنسخ حكم ترك التخميس، ليس صحيحاً من حيث الصنائه، لأن النسخ لا يتم في شيء عدمي (بمعنى ألا يكون مورداً للبيان ولا متعرضاً للواقع) وفي الآيه الأولى من سورة الأنفال لم يذكر بحسب ظاهرها كلام حول الخمس أصلاً، وما لم يتعرض لها فكيف ينسخ؟

فإن أراد شخص أن يطرح مسأله النسخ، فإن التوضيح الصحيح له يتم كما يلي:

إن الآيه الأولى من سورة الأنفال جعلت جميع الغنائم لله ورسوله، أما الآيه ٤١ منها فقد غيرته وذكرت بأن الغنائم تقسم إلى خمس أقسام أربعة أخماس منها للمجاهدين وخمس منها لله ورسوله ولذی القربى والیتامى والمساكين وابن السبیل.

فإن قيل:

ما الإشكال في عكس هذه القضية، وذلك بسلب هذا الحق منهم لرفع المخاصمه والنزاع وجعله حقاً لهم، ويقول تعالى ردّاً على ذلك بأن الأنفال جميعه في الأصل لله ورسوله ولا- يحق لكم فيه شيء، وبما أن رسول الله (صلى الله عليه و آله) كان يتمتع بذلك اللين وتلك الرأفه عليهم، وكانوا رحماء بينهم فإنه قسّم الغنائم بينهم حسب ما يراه من صلاح لهم؟

في الجواب على ذلك نقول:

أولاً - لم يذكر أحد مثل هذا الاحتمال بأن الآيه الأولى ناسخه للآيه ٤١.

ص: ١٦٥

ثانياً - من البعيد جداً أن يؤخذ بعين الاعتبار - فى إحدى الغزوات - حقّ لجميع المقاتلين ابتداءً، ومن ثم يسلب منهم ذلك الحق بمجرد النزاع والمخاصمه بينهم، وعلى أى حال فليس لدينا لهذا الفرض شاهد أبداً.

سؤالان:

هل تم تخميس غنائم بدرٍ أصلاً أو لا؟

نظراً إلى أن الآيه الأولى والآيه ٤١ من سورة الأنفال متعلقه بغنائم بدر، لا أنها نزلت فى غزوتين، عند ذاك كيف يمكن القول بأن إحداهما ناسخه للأخرى؟

خدشه فى نظريه أهل السنه فيما يتعلق بالسؤال الأول:

لقد نقل أهل السنه فى هذا المجال روايه عن أمير المؤمنين على بن أبى طالب (عليه السلام) لم تذكر فى كتبنا الروائيه وهى أنه (عليه السلام) قال: كان لى شارف من نصيبى من المغنم يوم بدر وكان رسول الله (صلى الله عليه و آله) أعطانى شارفاً من الخمس (الشارف نوع من الناقه والإبل).

لذا فإن ما يذكره أهل السنه أو بعض من مفسريهم من أنه لم يتم التخميس فى غنائم بدر يتناقض مع ما ينقلونه فى هذه الروايه عن أمير المؤمنين على بن أبى طالب (عليه السلام).

بطلان نظريه النسخ:

بعد أن اتضح لدينا أنه تم التخميس فى غنائم بدر، عندها لا يمكن القول بأن الآيه ٤١ من سورة الأنفال ناسخه للآيه الأولى منها، لأن إمكانيه احتمال النسخ تتحقق عندما لا تذكر الآيه الأولى أصلاً شيئاً للتخميس وإعطاء الغنائم للمجاهدين، وذكرت مسأله التخميس فى الآيه الأخرى منها.

قرنتان على بطلان النسخ:

(١) إن الآيتين الأولى والحادية والأربعين من سورة الأنفال كلتيهما متعلقتان بغنائم غزوه بدر، نعم لو كانت الآية ٤١ من سورة الأنفال متعلقه بغنائم غزوه أخرى، لقلنا: إن الآية متعلقه بغزوه بدر، وكانت الغنيمه فيها لله وللرسول، والآيه الثانيه متعلقه بغزوات أخرى وفيها طرحت مسأله الخمس، ولكن عندما يتضح أن كلتا الآيتين متعلقتان بغزوه ووقعه واحده، لذا لا يمكن أن يوجد نسخ بينهما، ويجب البحث عن طريق أصوب للجمع بين الآيتين سوف نأتى بذكره سريعاً.

(٢) التخميس الذى نقل عن أمير المؤمنين على بن أبى طالب (عليه السلام)، حيث يعنى ذلك أنه إذا قبل مفسّر بتخميس غنائم بدر، عندها لا يبقى مجال لقائل بالنسخ.

ولذا فقد أصرّ بعض من أهل السنه على جعل الآية ٤١ من سورة الأنفال ناسخه للآيه الأولى، وصاروا فى صدد توجيه الروايه التى ذكروها بأنفسهم عن أمير المؤمنين قائلين:

(إن مقصود على من غنائم بدر تلك لم يكن نفس بدر، بل الغزوات التى حدثت فى الفتره الفاصله بين بدر وأحد حيث لم يقع فيها قتال، وتمّ فيها الحصول على الغنائم) ولكن هذا التوجيه خلاف الظاهر، لأن علياً (عليه السلام) صرّح بأن الرسول (صلى الله عليه وآله) قد أعطاه فى يوم بدر هذا الشارف.

لذا مع هاتين القرينتين، يتضح أن نظريه النسخ بين الآيتين باطله، وإن تمّ التدقيق أكثر فإننا سوف نلاحظ وجود قرائن أخرى فى ذلك، وإن أكثر أهل السنه قائلون بعدم النسخ.

ما هو مدلول الآيه الأولى والآيه ٤١ من سورة الأنفال ؟

بعد أن علم عدم وجود سبيل إلى النسخ بينهما، ونظراً إلى كون الآيتين متعلقتين بغزوه بدر، فإننا سوف نقوم بدراسه هاتين الآيتين لتوضيح المقصود منهما.

يقول تعالى: يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَأَتَقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (١).

إن ما يلاحظ في البدايه والذي ينبغي التدقيق حوله يتمثل بتكرار لفظ ((الأنفال)) قريباً من بعضها بعضاً في هذه الآيه الكريمه، مع أن الله عز وجل كان يقدر أن يأتي بضمير محل هذه الإشاره عليها، ليقول: (يسألونك عن الأنفال قل هي لله والرسول)، كما ذكر في مورد آخر من القرآن الكريم ما يلي:

يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجَّ (٢).

ويستفاد من هذا التكرار إرادته معنى خاص من هذين الأنفالين ولكل منهما.

إن الألف واللام في ((الأنفال الأولى)) للعهد، وبناء على هذا فإن لفظه الأنفال تلك تعنى الغنائم الموجوده في غزوه بدر، وقوله تعالى: (يسألونك عن الأنفال) سؤال عن تلك الغنائم، حيث ذكر في بعض القراءات كما أشير إليه سابقاً في هذه الآيه ما يلي: (يسألونك الأنفال)، أى أنهم يطالبونك بغنائم بدر لتعطيهم إياها، وقوله تعالى (عن الأنفال) ظاهره بأنهم يستفسرون حكم تلك الغنائم لرسول الله، ويقول الله عز وجل مخاطباً رسوله ليقول لهم ما يلي: (قل الأنفال لله والرسول).

إن الألف واللام في لفظه ((الأنفال الثانيه)) ليست للعهد، بل للجنس أو ما يطلق عليه ((ألف واللام الاستغراقيه)) التى تفيد العموم، فيصبح معنى ذلك كما يلي: بما أنكم سألتم عن الغنائم فإنه لا خصوصيه لغنائم غزوه بدر، بل إن كل

غنيمة وفضل لا مالك معيناً له هو الله ورسوله، حيث ذكر الله عز وجل هذا الجواب بعنوان ((ضابطه كليه)).

وقد ذكر في نفس سورة البقره موارد أخرى ابتدأت بقوله تعالى: (يسألونك) حيث كان الناس في أغلبها يرجعون إلى رسول الله ليسألوه عن أشياء، في حين كان الجواب الذي يعطى لهم حولها أعم وأوسع من السؤال، نعم، في بعض الموارد كذلك قد تمت الإجابة عن الأسئلة بمقدارها.

الأنفال في روايات الشيعة وفقههم:

عندما يتم توضيح الأنفال في فقها يقولون ما يلي: (ما يستحقه الإمام) ومن ثم يذكرون له مصاديق كثيره في الفقه: (كل ما لم يوجف عليها بخيل وركاب، أرضاً كانت أو غيرها، انجلى عنها أهلها أو سلموها للمسلمين طوعاً، والأرض الموات التي لا ينتفع بها إلا بتعميرها وإصلاحها، وأسياف البحار وشواطى الأنهار، وكل

أرض لا-رب لها، وقلل الجبال وما يكون بها من النبات والأشجار والأحجار، وقطائع وصفايا الملوك، وإرث من لا وارث له، والمعادن التي لم تكن لمالك خاص).

كذلك وردت روايات في ذيل هذه الآيه الشريفه (ويسألونك عن الأنفال) حيث ذكر حول الأنفال ما يلي: (ما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب أو قوم صالحوا أو قوم أعطوا بأيديهم وكل أرض خربه، من مات وترك مالا فلورثته، ومن مات وليس له مولى فما له من الأنفال)(1).

وكما ذكر سابقاً حول معنى الأنفال لغوياً، بأن هذا اللفظ يطلق على الزيادة، وإن كان ورد بمعنى الغنيمة كذلك، فلا تنافي بين الغنيمة والزيادة، لأن الغنيمة نوع

ص: ١٦٩

١- (١) ج ١، ص ٥٣٩، باب الفىء والأنفال، حديث ٣، دار الكتب الإسلاميه، طهران، ١٤٠٧..

من الزيادة، لأن المقاتلين ذهبوا لقتال العدو وهزيمته والقضاء عليه بالقتال، حيث استطاعوا أن يحصلوا على أشياء إضافية على ما وضعوه من هدف وهي الغنيمه.

وعندما يذكر في فقه الشيعة ورواياتهم موارد ومصاديق للأنفال، فهو ليس من باب التعبد بل من باب الموارد والمصاديق للزيادة التي لا-مالك لها، بمعنى أن كل زياده لا مالك معيّنًا له وزائده على الأشياء الأخرى التي يتصرف فيها نوع الناس تحسب من الأنفال، بعبارة أخرى: فإن ما ذكر في هذه الروايات تمسك واستدلال بعنوان الجمع المحلى بالألف واللام.

ويمكن القول بأن مصاديق الأنفال لا تنحصر بهذه الموارد المذكوره فحسب، ومن المحتمل أن توجد موارد أخرى تُجعل تحت عنوان الأنفال.

وبعبارة أخرى فإن ما ذكر في الروايات له عنوان ذكر المصداق ولا يكون بعنوان التعبد.

النتيجه:

يتضح لدينا في الآيه الأولى أن الناس سألوا عن غنائم بدر وذكر الله عز وجل في الجواب حكم جميع الأنفال، حيث جعل جميعها ملكاً لله ورسوله، وفي الآيه (٤١) ذكر تعالى أنه إذا أعطاكم الرسول (صلى الله عليه و آله) شيئاً بعنوان الغنيمه، فقسموه إلى خمسة أقسام، أربعة منها متعلقه بكم واجعلوا القسم الباقي كخمس له مصارف معينه، بناء على هذا فلا يوجد اختلاف أبداً بين هاتين الآيتين، وبعبارة أخرى فإن الآيه الأولى جعل التصرف في الأنفال من صلاحية الله ورسوله، وبناء على ما ذكر من سبب نزول الآيه من أن المجاهدين بعد اختلافهم حولها، سألوا رسول الله عن حكم الأنفال فأجاب الله عز وجل سؤالهم عبر رسوله بالقول بأن الأنفال ليست متعلقه بكم بل هي لله ورسوله، وإن رسول الله (صلى الله عليه و آله) يقسمها بينكم بالسويه بعد

ص: ١٧٠

ذلك (بين المجاهدين والمقاتلين)، وبعد أخذ الغنائم نزلت الآية ٤١ من السورة التي قررت دفع خمس ذلك بعنوان الخمس، لذا لا يوجد أى اختلاف بين هاتين الآيتين.

إكمال البحث:

دراسة للآيات الثلاث فى سورة الأنفال:

إشاره

يقول تعالى فى آيه أخرى من سورة الأنفال ما يلى: فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (١).

وإن البحث الآخر المطروح هنا هو أنه: هل الآية الأولى من سورة الأنفال ناسخه للآيه ٦٩ من السورة نفسها أو لا؟

بما أن الآية ٦٩ من سورة الأنفال فإننا سوف نقوم بدراسه الرابط الذى يجمع الآيات الثلاثه فى سورة الأنفال والتي تتعلق بمسأله الغنيمه.

– الآية الأولى:

يقول تعالى: يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (٢).

– الآية الثانية:

يقول تعالى: وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَىٰ الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (٣).

ص: ١٧١

١- (١) الأنفال: ٦٩.

٢- (٢) الأنفال: ١.

٣- (٣) الأنفال: ٤١.

يقول تعالى: فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (١).

فيما يتعلق بهذه الآيات الثلاث فإن هناك مطلبين يطرحان حولها:

(١) العلاقة والرابطة بين الآيه الأولى والآيه الثانيه.

(٢) العلاقة والرابطة بين الآيه الأولى والآيه الثالثه.

مما سبق علمنا ما يجمع الآيتين الأولى والثانيه، وتتمثل خلاصته بأنه طبقاً للآيه الأولى فإن جميع الأنفال يقع تحت تصرف الله ورسوله، وأما الآيه الحاديه والأربعين فإنها تذكر بأنه إذا أعطاكم رسول الله مالاً كغنيمة فيجب أن تقسموه إلى خمس أقسام وتجعلوا القسم الخامس منه كخمس، ومن ثم عينت مصارف ذلك الخمس كذلك.

بناءً على ذلك لا اختلاف بين الآيتين حتى نقول إن إحداهما ناسخه للأخرى، ومن هنا يتضح الارتباط بين الآيتين مع الآيه ٦٩ كذلك فيصبح المعنى:

(بعد أن يقسم رسول الله (صلى الله عليه و آله) الغنائم بينكم، وبعد أن تقوموا بتقسيم الغنائم التي أعطيت لكم وتفوزوا الخمس الأخير منه، فإن بقيه ذلك يعتبر حلالاً طيباً لكم، فيقول تعالى فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا ولذا لا يوجد أى اختلاف أو تناقض بين هذه الآيه والآيه الأولى حتى يطرح مسأله النسخ بينهما، وكذلك الأمر بين الآيات الثلاث حيث يوجد ترتيب منطقي بينها).

ص: ١٧٢

هل الآيه الأولى ناسخه للآيه الثالثه أو لا؟

يقول البعض:

إن الآيه الشريفه فى قوله تعالى: فَكُلُّوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالاً- طَيِّباً وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (١) ظاهره فى أن الغنائم ملك للمجاهدين.

وقد نسخت الآيه بقوله تعالى: قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ (٢) التى ألغت ملكيتهم لها.

ونظراً إلى ما ذكرنا فإنه قد توضح بطلان هذا الكلام.

رأى المرحوم العلامة الطباطبائى:

فقد ذكر رحمه الله فى تفسيره الميزان بأنه ينبغى ملاحظه منشأ السؤال ومن أين أتى، ولأجل أى شىء قال تعالى: (فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم) وهذه الجملة

من الآيه ظاهره فى طروء اختلاف ومشاجره بين المجاهدين حول الأنفال، لأن الله عز وجل يقول: (فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم)، وإن لم تكن أسباب نزول هذه الآيه مطروحه، لعلنا من سياق الآيات وجود هذا الاختلاف (ويضيف رحمه الله) بأن ملكيه الغنائم للمجاهدين كانت موجوده فى أذهانهم على نحو الإجمال، فإنه بناء على الآيه الكريمة (فكلوا مما غنمتم) كانوا يعلمون أن المجاهدين مالكون للغنائم، ولكنهم لم يكونوا يعرفون كيفيه الملكيه، هل يأخذون كل السهم والحصه أو قسماً خاصاً منها؟ أو أن مجموعه خاصه منهم تأخذه؟ وهذا الأمر كان سبب نشوء الاختلاف والمشاجره بينهم (يريد رحمه الله أن يقول: إن الآيه الكريمة: (فَكُلُّوا مِمَّا غَنِمْتُمْ) قد سبقت الآيه

ص: ١٧٣

١- (١) الأنفال: ٦٩.

٢- (٢) الأنفال: ١.

الكريمه (يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ)، والآيه الأولى تفسير للآيه (٦٩)(١).

إشكال على كلام العلامة الطباطبائي (رضوان الله تعالى عليه):

برأينا توجد عده إشكالات على ما ذكره العلامة (رحمه الله) وهي:

أولاً - لا - حازه في اعتبار الآيه الشريفه (فَكُلُّوا مِمَّا غَنِمْتُمْ) سابقه للآيه الشريفه (يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ)، بل إن الآيه الشريفه (فَكُلُّوا مِمَّا غَنِمْتُمْ) وقعت في آخر الآيات الثلاث، بمعنى أنه بعد أن تمت مراحل التقسيم والملكيه، وبعد أن جرى التخميس، قال تعالى: (فَكُلُّوا مِمَّا غَنِمْتُمْ)، والذي هو فرع على كونهم مالكين، ولم توجد شبهه أخرى، ولذا أتى قوله تعالى بعد ذلك (حَلَالًا طَيِّبًا).

يقول العلامة الطباطبائي في بيان معنى قوله تعالى: (فَكُلُّوا) ما يلي: (هذه كناية عن أصل التصرف).

واستناداً إلى ما ذكره (رحمه الله): يجب حمل كلمه ولفظ (فَكُلُّوا) على أصل جواز التصرف على نحو الإجمال، ونقول أن الآيه الشريفه كناية على أصل جواز التصرف، ولا ينبغي حملها على الملكيّه، في حين إن هذا المعنى مشكل جداً، ولا نستطيع القول بأن الآيه الشريفه لا تحمل على الملكيّه، وأنهم لم يصبحوا مالكين، لأنه بملاحظه قيد قوله تعالى: (حَلَالًا طَيِّبًا) لا يمكن القول بعدم الملكيّه، وبعبارة أخرى فإن قوله تعالى (حَلَالًا طَيِّبًا) قرينه جيده على الملكيّه، ولا تتناسب مع الإباحه والجواز الإجمالي، وهم يستعملون هذا التعبير عادة في مورد يكون الحليّه واضحاً وبصوره تفصيليه.

ص: ١٧٤

بناء على ذلك، فإن ما ذكره المرحوم العلامة خلاف لظاهر الآية الكريمة التي يقول فيها تعالى: فَكُلُوا مِمَّا غَنَمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا (١)، بل إن قوله (فَكُلُوا) فيه ظهور واضح في الملكيه التامه، خصوصاً عندما يقول بأن قوله تعالى (غَنَمْتُمْ) بمعنى أخذتم الغنيمه.

ثانياً - ليس من الصحيح أن الآية الأولى تفسير إجمالى للآيه الثانيه، لأن الآية الأولى ذكرت فقط أن أمر الغنائم بيد الله ورسوله، ولم تذكر شيئاً عن كيفية تملكها ومقدار ذلك، فكيف يمكن جعلها تفسيراً للآيه الثالثه؟

- إشكال:

إذا استطعنا أن نثبت ذلك الأصل الذى يقوم على أن ترتيب نزول الآيات فى السور المختلفه قائم على أساس نفس ذلك الترتيب الذى لوحظ فى السور بالفعل، إلا ما خرج بالدليل، إذ فى مثل هذه الموارد يتضح بشكل واضح مراد وتوضيح الآيات الشريفه، ولكن إذا لم يكن هذا الأصل قابلاً للإثبات وكان ترتيب نزول الآيات مجهولاً بالنسبه إلينا، فإنه سوف يصبح إثبات هذا الموضوع مشكلاً.

نعم نستطيع بالاستناد على أصاله عدم النسخ أن نسلم بصحه هذا الترتيب.

ردّ: يجب الاستفاده من القرائن الخارجيه لفهم تقديم الآيات الكريمه وتأخيرها بعضها عن بعض أثناء النزول، وما ذكرناه فى الجمع بين الآيات الثلاث قرينه واضحه على زمان نزول كل واحد منها.

ص: ١٧٥

نتيجة بحثنا حول الارتباط بين الآيات الثلاث في سورة الأنفال:

لقد حدث اختلاف ومشاجره على تقسيم غنائم غزوه بدر بين المجاهدين، ومن ثم حضروا عند رسول الله (صلى الله عليه وآله) وسألوه عن ذلك فنزلت الآية الأولى بأنه ما لم يتخذ القرار من الله ورسوله حولها فإن هذه الغنائم ليست ملكاً لأحد، ومن ثم قام رسول الله (صلى الله عليه وآله) بتقسيم الغنائم بينهم بالسوية.

وبعد تقسيم الغنائم نزلت الآية ٤١ من سورة الأنفال التي ذكرت وجوب دفع خمس ما قسم بينهم، وإن كلمه (غَنِمْتُمْ) في الآية لا تصدق إلا بعد أخذ الغنيمه، وما دام رسول الله (صلى الله عليه وآله) لم يقسم الغنائم بعد فإن قوله (غَنِمْتُمْ) لا يصدق في هذا المورد، وإن قيل بأن (غَنِمْتُمْ) خطاب إلى الجمع وبالنظر إلى أن جماعه المسلمين قد غنموا تلك الغنائم، فإن هذا الخطاب صحيح حتى ولو لم تكن هذه الغنائم في تصرف بعض منهم في الوقت الحاضر.

ونقول في الجواب: بما أنه وردت لفظ (فَكُلُوا) قبل ذلك، عندها ينبغي ذكر ظروف يستطيع من خلالها كل واحد أن يتصرف بشكل مستقل فيها، بعبارة أخرى يجب أن يجعل ذلك في اختيار كل فرد منهم بشكل كامل.

ومن ثم نزلت الآية ٦٩ من سورة الأنفال حيث تذكر أنه ما بقي في تصرفكم بعد المراحل السابقه فهو حلال طيب لكم تستفيدون منه حيث يقول تعالى: فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا- طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (١)، ولذا برأينا فإن ترتيب الآيات هي كما وردت في سورة الأنفال، أي قد نزلت في البدايه الآية الأولى ومن ثم الآية ٤١ وفي المرحله الثالثه نزلت الآية ٦٩، ومع ما ذكر من

ص: ١٧٦

توضیح تلاحظون أن ترتيب الآيات ترتيب منطقی بشكل كامل ولا دليل أو وجه للقول بالنسخ بينها، بمعنى أن الآية ٤١ ليست
ناسخه للآیه الأولى، والآیه الأولى ليست ناسخه للآیه ٦٩.

ص: ١٧٧

لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ (١).

ص: ١٧٩

يقول تعالى: لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ (١).

آيه الخمس الثانيه:

إن هذه الآيه الشريفه يمكن أن تطرح في مبحث الخمس بالإضافه إلى أنه يمكن الاستفاده منها في أصل مشروعيه الخمس، كما أنها قرينه على عدم انحصار مصارف الخمس في المجموعات الثلاثه أى اليتامى أو المساكين وابن السبيل.

في هذه الآيه الكريمه توجد احتمالات متعدده حول المراد من مخاطبى هذه الآيه وهى:

(١) الاحتمال الأول: بأن الآيه خطاب إلى أهل الكتاب.

(٢) الاحتمال الثانى: أن الآيه خطاب إلى المسلمين.

(٣) الاحتمال الثالث، أن الآيه عامه وتخطب المسلمين وأهل الكتاب.

حيث تذكر الآيه الكريمه بأن البر لا يتمثل باتجاه قبلتكم بل إن البر يتمثل في ثلاثه محاور اعتقاديه وأخلاقيه وعمليه، وهذه الآيه من أكثر الآيات جامعيه حيث ذكرت للإنسان ثلاثه محاور هى البر الاعتقادي والبر الأخلاقي والبر فى الأعمال، حيث يقول تعالى: وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ

ص: ١٨١

إذ تعبّر هذه العبارة عن البر الاعتقادي، وقوله تعالى: وَالْمُؤْفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ
تعبّر عن البر الأخلاقي.

إن شاهد بحثنا هو المحور الأخير للبر والذي يتمثل بالبر العملي، وهو موجود في هذا القسم من الآية الشريفه حيث يقول تعالى:
وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ، حيث أشار
تعالى بعد ذكر الأمور الماليه إلى إقامة الصلاة حيث قال (وَأَقَامَ الصَّلَاةَ) ثم أشار مره أخرى ورجع إلى الأمور الماليه فقال (وَأَتَى
الزَّكَاةَ).

فإن لم يكن في هذا المحل جملة (وَأَتَى الزَّكَاةَ) قد يصير من المحتمل أن (وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ) متعلقه بالزكاه،
ولكن مع وجود جملة (وَأَتَى الزَّكَاةَ) بعدها فهي قرينه على أن المراد من قوله تعالى وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ هو حق
وواجب مالي آخر غير الزكاه.

فإذا أردنا أن نعطي رأينا بناء على ظاهر الآية الشريفه فإننا نستفيد من ظاهرها أن من له مال يجب عليه أن يعطي زكاته إن تعلق
به، وكذلك حقوقاً ماليه أخرى يتحملها ينبغي عليه أن يدفعها، ومن طرف آخر نعلم أنه لا توجد حقوق ماليه أخرى غير الزكاه
في الأموال تكون واجبه إلا الخمس.

وفي الآيه السابقه (وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ) المتعلقه بالخمس ذكره تعالى ذوى القربى والمساكين وابن السبيل، وذكر في هذه الآيه
تلك الموارد لمصرف الخمس بالإضافة إلى عنوان جديد وهو (فِي الرِّقَابِ)، وهذا يمكن أن يكون قرينه على عدم انحصار
مصارف الخمس الوارده في آيه الخمس بالمصارف السابقه، نعم، إن ما يهمنا أن نرى في أنه هل يستفاد من هذه الآيه الكريمه
وجوب الخمس أو لا؟

هل يستفاد من هذه الآيه الشريفه وجوب الخمس أو لا؟

يقول البعض:

لا يمكن حتى فهم وجوب الزكاه من هذه الآيه، لأن الآيه فى مقام الترغيب والتشجيع إلى أعمال البر والخير.

الجواب:

يلاحظ أن الآيه الشريفه فى مقام الترغيب وفى مقام بيان التكليف معاً، ويبعد أن تكون فى مقام الترغيب فحسب، إذ أولاً لا يمكن القول بأن قوله تعالى: (وَأَقَامَ الصَّلَاةَ) فى مقام الترغيب إلى الصلاه، ولا يمكن القول أن مقصود الله عز وجل أن الصلاه عمل جيد وليس بعمل واجب، وكذلك الأمر بالنسبه للزكاه فى أن يكون مقصوده من ذلك بأن الزكاه عمل جيد وليس بواجب.

ثانياً بما أن الآيه الكريمه فى مقام الحصر وتعيين مصداق البر، ومن ناحيه أخرى لا شك أن الواجبات من أبرز مصاديق البر، لذا ندعى من هذه الجهه أن الآيه ظاهره فى الوجوب، فعلى سبيل المثال على الرغم من أنه توجد فى فقها قرائن كثيره حيث أفتى الفقهاء بعدم وجوب الوفاء بالعهد - ولكن ما يستفاد من ظاهر قوله تعالى: (وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا) وجوب الوفاء بالعهد.

ولذا نستنتج بأن كون الآيه فى مقام الحصر قرينه على أن الموارد الوجوبيه على الأقل لا تخرج من مصاديق البر.

فإن قال قائل بأن الآيه الكريمه بشكل عام فى مقام الترغيب، لكن متعلق هذا الترغيب مختلف، حيث أتى الترغيب فى بعض الموارد بالنسبه للواجبات، وفى موارد أخرى بالنسبه للمستحبات، كما أن النذر يكون أحياناً متعلقاً بواجب

ص: ١٨٣

وأحياناً بالمستحب، بناء على هذا لا يمكن استفادته وجوب إعطاء المال لذى القربى من هذه الآيات.

ونقول فى الجواب: إن عنوان الترغيب يُلاحظ بحد ذاته ليس كعنوان مستقل، بخلاف النذر الذى يعدّ عنواناً مستقلاً.

ثالثاً الروايات الواردة فى ذيل هذه الآيه التى يستفاد منها أن المراد من الحقوق فى هذه الآيه هى الحقوق الواجبه.

عن ابن عباس عن رسول الله (صلى الله عليه و آله) أنه قال:

(فى المال حقوق واجبه سوى الزكاه).

وكذلك ما ورد فى تفسير الطبرى عن فاطمه بنت قيس أن رسول الله (صلى الله عليه و آله) قال

(فى المال حق سوى الزكاه) ومن ثم تلا الآيه الكريمة.

وإن كلمه (الحق) التى وردت فى الروايات المذكوره بمعنى (الواجب)، أى إن الحق شىء للآخرين حيث يجد الآخرون فى مال الإنسان هذا حقاً، لا أن يكون صرفاً فى الترغيب، لأن الترغيب بمعنى أن هذا العمل جيد، ولكن لا يوجد حق فى هذا المال للآخرين.

والخلاصه إن التعبير بالحق فى الروايات والاستشهاد بهذه الآيه الشريفه من قبل رسول الله بعد أن قال: (فى المال حق سوى الزكاه) (١) قرينه صحيحه وتامه على الوجوب واللزوم.

رابعاً إن الجملة التى سبقت قوله تعالى وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ وَالتى أتت بعده فى مقام بيان الواجبات، حيث يقول تعالى فى الجملة التى سبقتها: مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ.

ص: ١٨٤

١- (١) تفصيل وسائل الشيعه إلى تحصيل مسائل الشريعة، ج ٩-٥٢، كتاب الزكاه، حديث ١١٥٠١، آل البيت، بيروت، ١٤٢٤..

من الواضح أن الإيمان واجب عليهم إما عقلاً أو شرعاً، وفي الجملة التي تلتها يقول تعالى: وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ، حيث إنه في هذه الآيه بل في كل مورد أتى فيه الصلاة والزكاة جنباً إلى جنب، يكون المراد منهما الصلاة والزكاة الواجبتان لا غير الواجب منهما، ومن الواضح أن وحده السياق تقتضى أن جملة (وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ) متعلقه بالواجبات كذلك.

ولذا مع هذه الشواهد الأربعة يتضح أن الآيه الشريفه في مقام الوجوب.

وإذا قبلنا أن جملة قوله تعالى وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى للترغيب في الخمس فحسب، فإن هذا المقدار كذلك كاف لتكون قرينه على أصل مشروعيه الخمس، وهذا المقدار يثبت ادعاءنا أن الخمس قد جعل في الإسلام كحق مالى مستقل، وبقبول هذا المقدار يمكن أن نستفيد الوجوب واللزوم، من أدله أخرى.

لذا فإن هذه الآيه الشريفه متعلقه بأصل مشروعيه الخمس أو بوجوب الخمس، وكذلك فإن ذكر الرقاب قرينه على عدم انحصار سهم الساده باليتامى والمساكين وابن السبيل.

دراسه عبارات المفسرين فى استفاده الوجوب وعدمه:

على الرغم من أن بعض المفسرين مثل المحقق الأردبيلي (١) يصرّون على عدم دلالة الآيه على الوجوب، ولكن كثيراً منهم يحملون الآيه على الوجوب.

ومن كلمات المفسرين تستفاد عده عبارات للوجوب:

ص: ١٨٥

١- (١) زبده البيان فى براهين أحكام القرآن، ج ٢٤٦/١، كتاب الزكاة مؤمنين قم، ١٤٢١..

ذكر الفخر الرازي في تفسيره في ذيل الآيه الشريفه ما يلي: اختلفوا في المراد من هذا الإيتاء (وآتى المال على حبه) فقال قوم: إنها الزكاه وهذا ضعيف وذلك لأنه تعالى عطف الزكاه عليه بقوله: (وأقام الصلاه وآتى الزكاه)^(١).

إن تلك النقطه التى أشير إليها سابقاً مع اشتراط التغير بين المعطوف والمعطوف عليه، وعليه فلا يمكن القول بأن المراد من قوله تعالى: وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ والمقصود هى تلك الجملة التى تلتها أى من قوله تعالى: وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ والمعطوفه عليها، حيث تصبغ النتيجة أنه كرر الزكاه مرتين، ومن ثم يقول الفخر الرازي: (فثبت أن المراد به غير الزكاه ثم إنه لا يخلو إما أن يكون من التطوعات أو الواجبات، لا جائز أن يكون من التطوعات لأنه تعالى قال فى آخر الآيه: أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ووقف التقوى عليه، (واستدلله ما يلي: ولو كان ذلك ندباً لما وقف التقوى عليه).

لأن التقوى لا يتوقف على القيام بأداء الأمور المستحبه، بل أقل التقوى هو أداء الواجبات وترك المحرمات، وإذا أدى شخص واجبه فحسب وترك الحرام فهو متقٍ، وإن لم يأت بأمر مستحب، نعم يمكن القول بأن أداء المستحبات يلعب دوراً مهماً فى تعزيز وتقويه التقوى، ولكن لا يمكن القول بأنها مؤثره فى أصلها، لذا فإنه يقول: (فثبت أن هذا الإيتاء وإن كان غير الزكاه إلا أنه من الواجبات) وفى النهايه، فإنه يصل إلى هذه النتيجة بأن قوله تعالى وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوَى الْقُرْبَى فى هذه الآيه الشريفه هو الإيتاء الواجب لا المستحب.

لقد ذكر مؤلف كتاب (آيات الأحكام وفق المذهب الجعفرى والمذاهب الأربعة) السيد الطباطبائى اليزدى ما يلى: (قد استدل لوجوب الصلاه والزكاه بقوله تعالى: وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ واتفق الكل من العامه والخاصه على أن المراد بالزكاه فى الآيه الواجبه منها)(١).

ونضيف، بأنه مع وجود قرينه وحده السياق، فيجب حمل بقيه الآيه على الواجبات، بناءً على هذا فإننا نستفيد الوجوب فى هذا الإطار من وحده السياق.

رأى المرحوم الطبرسى فى الوجوب:

ممن صرح استفاده الوجوب من هذه الآيه، الطبرسى فى كتابه (مجمع البيان) حيث يقول: (فى الآيه دلالة على وجوب إعطاء مال الزكاه المفروضه)(٢).

ومن الواضح مع قرينه السياق فإنه يجب حمل بقيه الآيه كذلك على الوجوب.

ما ذكره المحقق المرحوم الأردبيلى حول عدم الوجوب:

يقول المرحوم الأردبيلى: (واعلم أنه ليس فى الآيه دلالة على وجوب الزكاه، بل ولا على وجوب شىء من المذكورات، نعم، فيها ترغيب وتحريض على الأمور المذكوره، فيعلم الوجوب من موضع آخر فما كان فيها أحكام يعتد بها مع أن هذه الأحكام يفهم من غيرها مفضله)(٣).

ص: ١٨٧

١- (١) تفسير آيات الأحكام وفق المذهب الجعفرى والمذاهب الأربعة، ج ١/٢٣٠، مكتبه الداورى، قم.

٢- (٢) مجمع البيان فى تفسير القرآن، ج ١/٤٨٧، مؤسسه الأعلمى للمطبوعات، بيروت، ١٤١٥.

٣- (٣) زبده البيان فى براهين أحكام القرآن، ج ١/٢٤٦، كتاب الزكاه مؤمنين، قم، ١٤٢١..

فى كلام المحقق الأردبيلي عده إشكالات هى:

الإشكال الأول، متعلق بهذه الجملة التى يقول فيها (هذه الأحكام يفهم من غيرها مفضّله)، ويتمثل بأنه إذا فهم الوجوب من آيات أخرى، فهل هذا يعنى أنه لا يفهم الوجوب من هذه الآية؟

الإشكال الثانى، ويتمثل فى النقطة التى أشرنا إليها سابقاً، وأشير إليها فى كلمات بعض المفسرين وحتى فى كلمات المحقق المرحوم الأردبيلي نفسه، حيث ذكروا أن الآية فى مقام الحصر، ولا معنّى واضحاً أو صحيحاً للحصر فى الأمور الترغيبية، بل إن الحصر يتناسب مع الأمور الإلزامية، نعم يمكن أن يجعل الحصر حصراً إضافياً حتى لا يخطر هذا الإشكال فى الذهن، بأن الأمور الإلزامية لا تنحصر بتلك التى ذكرت فى الآية الشريفه.

الدقه فى شأن نزول الآية الشريفه:

لقد ذكر لهذه الآية الشريفه عده أسباب للنزول من المناسب الدقه حولها وهى:

١ - كان بعض الناس يعتقد أنه يكفى ذلك المقدار الذى يحوزه من الإيمان بالله ورسوله ليصبح من أهل الجنة، ولا يحتاج عندئذٍ لأداء الصلاة والزكاة والإنفاق، ونتيجة لهذا التخيّل الواهى فقد نزلت الآية الشريفه على أنه علاوه على الإيمان بالله ورسوله فينبغى لزوم القيام بأمر أخرى.

٢ - إن شأن نزول الآية الشريفه حول القبلة، إذ إن اليهود والنصارى كانوا يعتقدون بصحة وسلامه قبلتهم وبطلان قبله الآخرين، فنزلت الآية الشريفه حيث يقول تعالى: لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ

آمَنَ بِاللَّهِ أَنَّهُ لَيْسَ مَا تَذَكَّرُونَهُ مِنَ الْبِرِّ، وَعِنْدَهَا فَإِنَّهُ تَعَالَى يَحْصِرُ الْبِرَّ بِهَذِهِ الْأُمُورِ الَّتِي تَتِمُّثَلُ بِالْوَأْجِبَاتِ الْاِعْتِقَادِيَّةِ وَالْوَأْجِبَاتِ الْعَمَلِيَّةِ وَالْاِخْلَاقِيَّةِ، حَيْثُ حَصَرَهَا فِي هَذِهِ الْمَوَارِدِ الثَّلَاثَةِ.

نعم عندما يقول المرحوم الأردبيلي ما يلي (نعم فيها ترغيب وتحريض)، فإن هذا القول لا ينسجم مع الحصر، بل الحصر ينسجم مع الأمور التكليفية والالزامية.

فإن قيل بأن هذه الأمور المذكورة في الآية قد أتى بها كمصاديق للبر، ولا يستفاد منها الحصر، فنقول في الجواب، بأنه توجد قرينه واضحة على أن الله عز وجل في هذه الآية في مقام الحصر، وبعبارة أخرى فإنه، وإن لم توجد في الآية ألفاظ وأدوات للحصر، لكننا نفهم مع القرينه بأن الله عز وجل في مقام الحصر، لأنه عين البر في ثلاث جهات اعتقادية وعملية وأخلاقية، وعلاوه على هذا الموضوع يمكن أن نستفيد الحصر من ذيل الآية الكريمة حيث يقول تعالى: **أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ**، فجعل التقوى منحصره في القيام بهذه الأعمال والأمر.

ومن ثم فإن المرحوم المحقق الأردبيلي وكأنه في جوابه على هذا السؤال الذي يتمثل بما يلي: لماذا ذكرت هذه الآية في كتابكم حول آيات الأحكام؟ يقول: (ولكن ذكرت لها لمتابعه من تقدمنا كغيرها واشتمالها على فوائد) (ثم يذكر الرواية المنقولة عن رسول الله (صلى الله عليه وآله): (من عمل بهذه الآية فقد استكمل الإيمان) (ثم يقول) وآتى المال: يحتمل أن يكون إشارة إلى غير الزكاة الواجبه من المندوبات، (ويستمر في كلامه وينقل كلام (مجمع البيان) في دلالة الآية على الزكاة الواجبه

ويقول): وليس ضائراً عندى باعتبار حصر البر أو حصر الصدق والتقوى في فاعل المذكورات (ثم يختم بالقول): وذلك أيضاً غير واضح(1).

على الرغم من قوله في عدم إمكانية استفادة الوجوب من هذا الحصر، ولكن الأمر ليس كذلك، لأن الآية بشكل واضح في مقام بيان الإلزاميات في الاعتقادات، والإلزاميات في الأعمال، والإلزاميات في الأخلاق.

ونحن في هذا المقام لسنا في مقام البحث عن دلالة الآية الكريمة عن التكليف الشرعى المولوى، بل نريد أن نعلم، أنه إذا خُلينا والآية الشريفة، فهل يفهم من هذه الآية الإلزام أو لا؟

وعندما يحصر الله عز وجل البر والتقوى فيها، فإنه لو خُلينا وكلام الله عز وجل فهل يمكن فهم أصل الإلزام منها أو لا؟

فنقول في الجواب: نعم، إذ في رأينا أن للآية ظهوراً جيداً في الإلزام، إذ جعلنا أذهاننا في الفقه والأصول مانوسه بأنه كلما أريد إلزام في مكان ما، فينبغى البحث عن الأمر أو الخبر في مقام الإنشاء، وإن كان صحيحاً أنه كلما ورد صيغه الأمر في مكان ما فهو ظاهر في الوجوب، وكلما ذكر المولى شيئاً بعنوان الإنشاء اللزومى عندها يفهم منه الوجوب، ولكن ذلك ليس بمعنى أنه إذا لم يرد في مورد صيغه الأمر فعند ذلك لا يمكن بشكل عام أن يدل على الإلزام أو توجد دلالة على الإلزام فيه، أو أن لا يكون في مقام الإلزام.

وفي هذه الآية الكريمة يمكن استفادة الإلزام من الفعل (أقام) أو الجملة الإسمية بشكل جيد، حيث يفهم منها الإلزام ويستفاد منها الوجوب، وبالتالي فإنه يستفاد

ص: ١٩٠

١- (١) زبده البيان في براهين أحكام القرآن، ج/ ٢٤٦، كتاب الزكاة مؤمنين، قم، ص ١٤٢١..

من الآيه الشريفه الوجوب وكذلك يفهم من قوله تعالى: وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ بالنظر إلى أن الزكاه المذكوره بعدها أن المراد من قوله ذلك واجب مالى آخر غير الزكاه وهو ليس إلا الخمس.

- نقطه أخرى:

إن النقطه الأخرى التى نصل إليها فى البحث التالى وسوف نقوم ببحثها، يتمثل بأن المراد من ذوى القربى فى هذه الآيه الشريفه بالاستفاده من قرينه وجود المساكين وابن السبيل، أن هؤلاء ذوى القربى المذكورين هم أنفسهم المذكورون فى آيه الخمس فإن كان الأمر كذلك فيصبح ظهور قوله تعالى وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ واضحاً فى الخمس.

رأى آخر فى استفاده الوجوب

إن بعض المفسرين الذين بحثوا فى آيات الأحكام ممن لم يجد بداً سوى استفاده الوجوب والإلزام من جميع أقسام هذه الآيه قال:

(بأن قوله تعالى وَآتَى الزَّكَاةَ الذى يرتبط بشكل واضح بالزكاه، وقوله تعالى: وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ كذلك متعلق بالزكاه، ولكن قوله تعالى: وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ قد ذكر ابتداءً مصرف الزكاه، وثم ذكر فى قوله تعالى: وَآتَى الزَّكَاةَ أصل وجوب الزكاه وأدائها).

وهذا الاستنتاج العجيب نوع من التكلف، وليس مناسباً أبداً من حيث المعانى والبيان أن يتم ذكر موارد الصرف فى البدايه ثم يذكر أصل لزوم العمل! وهذا مخالف للفصاحه والبلاغه.

ص: ١٩١

بعد دراسته كلمات المفسرين حول استفادة الوجوب من قوله تعالى **وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى** يصبح لدينا بالمجموع ثلاث نظريات هي:

١. قوله تعالى: **وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ** فيه دلالة على الحكم، والمراد منه الخمس.

٢. قوله تعالى: **وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ** فيه وجوب، والمراد منه مصرف الزكاة.

٣. قوله تعالى: **وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ** فيه وجوب، والمراد منه تلك الصدقات والإيتاءات الواجبه التي يجب على الإنسان القيام بها عقلاً، فمثلاً إذا وقع إنسان في معرض التلف والهلاك إثر جوع، عندها يجب على الآخرين أن يساعده بإعداد الطعام له حتى يخرجوه من حاله الجوع، وبطلان هذه النظرية الثالثه واضحه ولا يحتاج إلى توضيح، وبمثل هذا التفسير، نفهم أنه إذا أردنا أن نفسر القرآن بدون الرجوع إلى أهل البيت (عليه السلام) فإننا سوف نبتلى بمثل هذه المعاني والاحتمالات، إذ أى قسم من هذه الآيه تدل على ذوى القربى الذين على شرف الموت أو اليتامى الذين يقعون فى معرض التلف، ولماذا يجب ارتكاب مثل هذه التكاليف فى توضيح الآيه والوقوع فى التفسير بالرأى؟

النتيجه

إن النتيجة التي يمكن الوصول إليها من نفس هذه الآيه من دون الرجوع إلى الروايات، وكذلك بالاستفاده من الروايات التي وردت فى ذيل هذه الآيه، تتمثل بأن أفضل بيان ذكر لها هي النظرية الأولى التي تذكر أن الآيه فيها دلالة على وجود الخمس.

ص: ١٩٢

إن النقطه الأخرى فى هذه الآيه الشريفه تتمثل فى الاحتمالات الموجوده حول ذوى القربى فيها:

الاحتمال الأول: إن المراد من ذوى القربى هم ذوو قربى المعطى وأقرباؤه، حيث توجد روايات فى هذا المجال وعلى هذا الصعيد، منها روايه فاطمه بنت قيس التى قالت لرسول الله (صلى الله عليه و آله): (إن لى سبعين مثقالاً من ذهب فأجابها الرسول (صلى الله عليه و آله) اجعلها فى قرابتك).

على الرغم من أنه لا يُعلم هذه الروايه متعلقه بهذه الآيه الشريفه، ولكن بشكل عام، فيها توصيه بإعطاء المال إلى ذوى قرباها، حيث إنه من المناسب للإنسان فى مورد الإنفاق و صرف صدقات أمواله أن يتدئ بأقربائه وذوى قرباه.

الاحتمال الثانى: ويتمثل بأنه مع وجود قرينه اليتامى والمساكين وابن السبيل فى هذه الآيه، يستفاد أن ذوى القربى فيها هم أنفسهم ذوو القربى المذكورون فى آيه الخمس.

وذوو القربى هؤلاء المذكورون فى هذه الآيه هم أنفسهم ذوو القربى الذين ذكرتهم الآيه الكريمه بقوله تعالى قُلْ لَا أَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى (١)، فإن كان الأمر كذلك، فعندئذ يكون ظهور هذه الآيه فى الخمس واضحاً جداً.

أى إننا نقول بأن الله عز وجل يصرّح بوجود أن يعطى الإنسان ماله إلى ذوى القربى، أى هؤلاء المذكورين فى آيه الخمس، وكذلك اليتامى والمساكين وابن السبيل، والرقاب حيث إن (الرقاب) كذلك يعتبرون من مصارف الخمس الذين أضيفوا إلى المصارف السابقه.

أما بالنسبه لذوى قربى المعطى فإنه يدفع لهم من الزكاه، لأنه ورد بعد هذه الآيه قوله تعالى: وَآتَى الزَّكَاةَ.

ص: ١٩٣

ولذلك عندما نضع هذه الآية بجانب قوله تعالى: **وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ فَإِنَّا سَوْفَ نَسْتَفِيدُ هَذِهِ النِّقَاطَ بِشَكْلِ جَيِّدٍ.**

وتوجد روايه كذلك عن الإمامين الباقر والصادق (عليه السلام) تفسّر ذوى القربى فى هذه الآية بذوى قربى الرسول (صلى الله عليه وآله).

والفخر الرازى كذلك فى هذه الآية يحتمل أن المراد من ذوى القربى فى هذه الآية هم ذوو القربى المذكورون فى آيه الغنيمه الذين هم أنفسهم المذكورون فى آيه الخمس حيث يقول: (أما ذوى القربى فمن الناس من حمل ذلك على المذكور فى آيه النفل، والأكثر من المفسرين على هذا الرأى بأن المراد من ذوى القربى هم ذوو قربى المعطين، ثم يقول) وهو الصحيح لأنهم به أخص(١).

ويأتى دليل على ذلك، يتسم بعدم الصحه والسلامه.

سؤال: إذا كانت قوله تعالى **وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ** متعلقه بالخمس، فلماذا لم يذكر تعالى سهمه وسهم رسوله وسهم الإمام فيها؟

الجواب:

لا ضروره أن يذكر الشارع فى كل آيه جميع جوانب القضيّه، حيث اعتبر الله عز وجل فى هذه الآية (ذوى القربى) و (اليتامى) و (المساكين) و (فى الرقاب) من مصارف الخمس واعتبرهم منهم، وفى آيه أخرى من قوله تعالى: **فَلِللَّهِ وَلِلرَّسُولِ**

وَلِذِي الْقُرْبَى قَدَّمَهُمْ عَلَى (اليتامى) و (المساكين) وخصّص سهماً له وللرسول فيها، وهاتان الآيتان قابلتان للجمع ولا منافاه بينهما(٢).

ص: ١٩٤

١- (١) الشورى ٢٣.

٢- (٢) التفسير الكبير، ج ٥٤/٣، المسأله الثالثه، الباب ١٧٧..

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ (١)

ص: ١٩٥

١- (١) البقره ٢٦٧..

يقول تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ (١).

إن خلاصه هذه الآيه الشريفه تتمثل بأن المؤمنين ينفقون من طيبات حالتين من أموالهم:

الحاله الأولى: من طيبات ما كسبوا، سواء عن طريق التجاره أو العمل.

والحاله الثانيه: من طيبات ما تخرج لهم الأرض.

وقد ذكر حول هذه الآيه عدّه أسباب للنزول هي:

١. كان لبعض الناس قبل الإسلام أموال ربويه، وبعد أن أسلموا أرادوا أن ينفقوا من تلك الأموال الربويه، فنزلت هذه الآيه أنفقوا من طيبات ما رزقناكم، وبناءً على هذا يجب تفسير الطيب في هذه الآيه بمعنى الحلال، لأن الربا ليس بحلال، وأمر الله عز وجل بعدم الإنفاق من هذا المال.

٢. أراد بعض الأشخاص أن يزكوا أو أن يعطوا زكاه من نخيلهم، حيث كانت ثمرات تلك النخيل وثمراتها تتصف بأن نواها كانت طويله، وقليله اللحم، فكانوا يضمون هذه التمور الرديئه غير المرغوبه إلى مقدار من التمور الجيده ليعطوها كزكاه، فنزلت هذه الآيه التي على أساسها يجب تفسير الطيب بمعنى الجيد، لذا يمكن أن يفسر الطيب بالحلال ويحتمل أن يفسر بالجيد كذلك.

ص: ١٩٧

طبعاً، كما ذكر في الموارد الأخرى، فإنه لا تأثير لشأن النزول، ومن الممكن أن تكون لآيه واحده عدّه أسباب للنزول، وبعبارة أخرى، قد تكون نزلت هذه الآيه للإجابة على عدّه مناسبات.

وتوجد في هذه الآيه نقاط أخرى نشير إليها فيما يلي:

النقطة الأولى: هل يفهم الوجوب من هذه الآيه ؟

الجواب

توجد ثلاث نظريات:

١. يفهم منها الوجوب.

٢. تدلّ على الصدقات المستحبه.

٣. تدل على القدر الجامع بين الوجوب والاستحباب.

ويذكر الفخر الرازي في تفسيره في ذيل هذه الآيه الكريمه ما يلي: (أنفقوا أمر وظاهر الأمر للوجوب)، ومن ثم يذكر قولين آخرين.

من الواضح أن كلام الفخر الرازي صحيح، لذا فإنه، من هذه الجهة، لا شك في ظهور الأمر في الوجوب، فيجب حمل الآيه على معناها الظاهري وهو الوجوب، إلا إذا وجدت قرينه تدل على خلاف ذلك.

النقطة الثانيه: هل الآيه الشريفه متعلقه بالزكاه ؟

اشاره

بناءً على قول من يقولون بأن هذا الإنفاق واجب، فهل الآيه الشريفه تدل على الزكاه الواجبه؟ يذكر الفخر الرازي ما يلي: (ظاهر الآيه يدل على وجوب الزكاه

في كل ما يكتسبه الإنسان، فيدخل فيه زكاه التجاره (وزكاه الأموال وزكاه الذهب

ص: ١٩٨

والفضه والأنعام الثلاثة)، لأن ذلك مما يوصف بأنه مكتسب ويدل على وجوب الزكاه فى كل ما تنبتة الأرض ومما أخرجنا لكم من الأرض(١).

ومن حمل الآيه على خصوص الزكاه مثل الفخر الرازى وغيره، وجدوا فيها تسعه أشياء تتعلق بها الزكاه ذكروا منها: الذهب والفضه والأنعام الثلاثة من قوله تعالى ما كَسَبْتُمْ، والغلات الأربعة من قوله تعالى مِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ.

معنى كلمه الإنفاق فى اللغه

إذا فسرت كلمه الإنفاق فى اللغه بمعنى الزكاه فاللازم حمل الآيه الشريفه عليها، وكذلك إذا كان الإنفاق فى اصطلاح القرآن الكريم يطلق على خصوص الزكاه فعند ذلك يجب حمل الآيه الشريفه عليها.

نعم من الممكن أن يظهر الإنفاق أو حتى الصدقه فى كلمات الفقهاء أو فى اصطلاحات الروايات فى الزكاه الواجبه، ولكن عندما لا- يكون الإنفاق فى اللغه مخصوصاً بالزكاه، أو لا- يطلق فى القرآن الكريم على خصوص الزكاه، ولا يوجد اصطلاح قرآنى به، فكيف يمكن القول بأن الإنفاق ظاهر فى الزكاه الواجبه!

بالرجوع إلى اللغه يتضح أن الإنفاق بمعنى بذل المال فى سبيل الخير، ولم يأت فى معناها اللغوى الزكاه.

معنى كلمه (الإنفاق) فى القرآن

إشاره

على الرغم من استعمال (الإنفاق) فى الزكاه فى كثير من الموارد فى آيات القرآن الكريم، ولكنه ليس منحصرأ بهذا المعنى، لأنها استعملت فى موارد أخرى من

ص: ١٩٩

١- (١) التفسير الكبير، ج ٥٣/٧، دار إحياء التراث العربى، ١٤٢٢..

الآيات القرآنية في غير الزكاه، ولذا من هذه الجبهه، يلزم أن نشير إلى الآيات التي وردت فيها كلمه الإنفاق ولم يُرد منها معنى الزكاه، وهى:

١. يقول تعالى: وَسْئَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلَيْسَ لَكُمْ أَنْفَقُوا(١).

٢. قوله تعالى: فَأَتُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَزْوَاجُهُمْ مِثْلَ مَا أَنْفَقُوا(٢).

إن المراد من الإنفاق فى هاتين الآيتين الشريفتين هو (المهر) الذى يحدد للزوجه، فى الآيه الأولى يذكر تعالى بأنه إذا بقيت الزوجه عند أهل الرده فيجب عليكم أن تأخذوا منهن ما أعطيتموهن من المهر.

٣. قال تعالى: فَأَنْفَقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ(٣)، حيث إن المراد منه تأمين مصارف الحياه للزوجه.

٤. قوله تعالى الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ(٤).

ويذكر ابن عباس فى سبب نزول هذه الآيه ما يلى: كان لأمير المؤمنين على بن أبى طالب (عليه السلام) أربعة دراهم فأنفق درهما ليلاً وآخر نهاراً وآخر سراً وآخر علانیه.

وفى هذا المجال أيضاً فإن مسأله الزكاه غير مطروحه، بل مطلق بذل المال فى سبيل الخير.

بناءً على هذا، و بالرجوع إلى اللغه والقرآن، يتضح أن كلمه الانفاق ليست مختصه بالزكاه، وليس بصحيح أن نفسر كلمه الإنفاق فى كل آيه وردت بالزكاه.

ص: ٢٠٠

١- (١) الممتحنه ١٠.

٢- (٢) الممتحنه ١١.

٣- (٣) الطلاق ٦.

٤- (٤) البقره ٢٧٤..

ومما سبق نستنتج أن الإنفاق في الآية الكريمة من قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ (١) لا تظهر في الزكاه ولا تختص بها.

أقوال المفسرين في معنى الإنفاق في هذه الآية الشريفة

– رأى الفاضل الجواد

يذكر الفاضل الجواد في كتابه (مسالك الإفهام) ضمن إشارته إلى وجود اختلاف في الآراء حول ماهية المراد من الإنفاق في هذه الآية الشريفة ما يلي: (قيل هو أمر بالزكاه الواجبه وقيل هو في الصدقه المتطوع بها، وقيل أن المراد به الإنفاق في سبيل الخير وأعمال البر على العموم، ويدخل فيه النفقه الواجبه والمتطوع بها (وبعد ذكر هذه الاحتمالات الثلاثه فإنه يقول:): والمشهور بين الأصحاب أن المراد بها الإشاره إلى وجوب إخراج الخمس من الأمور المذكوره، ويراد بالمرخرج من الأرض ما يعم المعادن والكنوز ونحوها مما يجب فيه الخمس فكذا في المعطوف عليه كأرباح التجارات والصناعات والزراعات... ويكون ذلك على الإجمال)(٢).

حيث يذكر أن المشهور بين الفقهاء أن هذه الآية تشير إلى وجوب إخراج الخمس من هذين العنوانين، فعنوان (ما يخرج من الأرض) يشمل المعادن والكنوز، أما عنوان (ما كسبتم) فيشمل أرباح التجارات والزراعات والصناعات، والله عز وجل مع هذين العنوانين في هذه الآية يشير بنحو الإجمال إلى لزوم الخمس.

وبناءً على ما ذكره صاحب (مسالك الإفهام) فإن المشهور بين فقهاء الإماميه أن هذه الآية متعلقه بوجوب إخراج الخمس من هذه الأمور المذكوره، وهي مجموع

ص: ٢٠١

١- (١) البقره: ٢٦٧.

٢- (٢) مسالك الإفهام إلى آيات الأحكام، ج ٢٦/٢، مكتبه المرتضويه..

كل التجارات، المعادن، والزراعات، وتذكر بصوره مجمله بأن إخراج الخمس لازم من (ما كسبتم مما أخرج من الأرض).

ومما يثير الانتباه أنه درجت العاده عند فقهاء الإماميه فى باب الخمس أثناء استدلالهم على وجوبها تمسكهم بآيه الغنيمه فحسب للاستدلال، ولا يذكرون عن هذه الآيه التى نبحت فيها شيئاً، عندها كيف يمكن لصاحب المسالك أن ينسب ذلك إلى مشهور الإماميه، وللتحقيق فى هذا الموضوع يلزم دراسه وبحث كتب فقهيته أكثر، ولعل مراده من الأصحاب مفسرو الإمامى لا فقهاؤهم.

أما أهل السنه فيحملون هذه الآيه على الزكاه سواء بنحو الوجوب أو بنحو الصدقه المستحبه أو بنحو أعم من الواجب والمستحب.

ولكن كما ذكرنا سابقاً فإن كلمه الإنفاق لا تختص بالزكاه لا من الناحيه اللغويه ولا من الناحيه القرآنيه، بل لها معنى عام حيث تستعمل فى الزكاه والخمس كذلك.

– رأى المحقق الأردبيلى

لقد ذكر الأردبيلى فى كتابه (زبده البيان) فى هذا المورد احتمالين هما: (يحتمل أن يكون إشاره إلى وجوب إخراج ما يجب فى الزكاه ويكون المكتسب عبارته عن المال الذى يجب فيه الزكاه من النقدين والمواشى) (أى البقر والإبل والغنم وبعبارة أخرى أن عنوان قوله تعالى: ما كَسَبْتُمْ له مصداقان أحدهما النقدان والثانى المواشى لأنها جميعاً يتم تحصيلها بالكسب والعمل، وحول الاحتمال الثانى يقول) والخمس من جميع ما يكتسب(1).

ص: ٢٠٢

١- (١) زبده البيان، ج ٢٥٣/١، مؤمنين، قم، ١٤٢١..

ومن ثم يذكر احتمالاً ثالثاً كذلك بأن الآيه تدل على الزكاه وعلى الخمس معاً على سبيل الإجمال.

دراسه نظريه أهل السنه حول خمس المعادن

اشاره

لقد أتينا سابقاً برأى أهل السنه حول بحث خمس المعادن حيث يوجد خمس فى المعادن طبقاً لفتاوى المذاهب الأربعة.

وعلى الرغم من أن أهل السنه يقولون بأن لفظه غنتم فى آيه الغنيمه متعلقه بالغنائم الحرييه، ولكن طبقاً لبعض الروايات الواصله عن رسول الله (صلى الله عليه و آله) فإنهم يقولون: (يوجد خمس فى المعادن والكنوز المدفونه الثمينه التى يدفنها الإنسان فى الأرض) (تلك الدفائن القيمه التى يقوم الإنسان بدفنها تحت الأرض).

ونظراً إلى أن قوله تعالى: **مِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ فِيهِ ظُهُورٌ وَاضِحٌ فِي الْمَعَادِنِ وَالْكُنُوزِ وَأَمْثَالِهَا،** ونظراً إلى رأى أهل السنه بالخمس فى مثل هذه المعادن عند ذلك يمكن أن يستفاد الخمس من هذه الآيه الكريمه فى هذه الأمور.

استنتاج:

يستفاد من هذه الآيه الشريفه بشكل إجمالى وجوب الخمس أو الزكاه، وينبغى البحث عن شروط وخصوصيات متعلقه بالخمس أو الزكاه من أدله أخرى.

ولكن كما أشرنا سابقاً بأنه لا توجد قرينه فى هذه الآيه على خصوص الزكاه، بل يجب حملها على الخمس بقرينه قوله تعالى: **مِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ.**

كذلك فى باب مال التجاره، حيث وقع الاختلاف بين الفقهاء العامه والخاصه فى الفقه:

إذ إن مشهور أهل السنه القول بأن الزكاه واجبه فى مال التجاره، فى حين إن علماء الإماميه يقولون بأن الزكاه مستحبه فى مال التجاره.

وإن قوله تعالى: ما كَسَبَتْكُمْ فِي الآيَةِ ليست مختصه بمال التجاره، بأن يقال بأن الآيه الشريفه داله على وجوب الزكاه فى مال التجاره، بل إن قوله تعالى: ما كَسَبَتْكُمْ يشمل ما هو أعم من مال التجاره، أى كل ما تكسبونه وتحصلون عليه من الذهب والفضه والأنعام وسائر الفوائد الأخرى فإنها مشموله بذلك العنوان.

وإذا استفدنا أن الآيه الشريفه ظاهره فى الخمس، وأن قوله تعالى ما كَسَبَتْكُمْ يشمل جميع الفوائد، عندئذٍ فإنها تشمل الجوائز والهدايا كذلك.

وإذا لم يحصل لدينا يقين وشككنا أن عنوان (ما كسبتم) تشمل الجوائز والهدايا أو لا، وبعبارة أخرى إذا شككنا فى صدق عنوان الكسب عليها، عندها لا نستطيع أن نتمسك بهذه الآيه فى هذه الموارد، لأنها تصبح من موارد التمسك بالعام فى الشبهه المصداقيه، وفى مثل هذا الفرض يجب إجراء أصل البراءه عن وجوب الخمس.

احتمالات خمسہ:

نستنتج من الآيه الشريفه وجود خمسہ احتمالات منها ثلاثه مختصه بالوجوب، واثنان تشمل الاستحباب هى:

- (١) الآيه الكريمه متعلقه بخصوص الزكاه الواجبه.
- (٢) الآيه الشريفه متعلقه بخصوص الزكاه سواء الواجبه أو المستحبه.
- (٣) الآيه الشريفه متعلقه بخصوص الخمس.
- (٤) الآيه الشريفه متعلقه بالخمس والزكاه الواجبين.
- (٥) الآيه الشريفه متعلقه بالخمس والزكاه سواء الواجب منها والمستحب.

من البعيد والمشكل جداً احتمال كون الآيه متعلقه بالمستحبات، لورود الأمر والنهى فيها كذلك، ومن جهة أخرى، فقد ذكر متعلق خاص ومحدد فيها، حيث إنها عباره عن قوله تعالى ما كَسَبْتُمْ وقوله تعالى مِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ.

حيث يذكر تعالى فى البدايه: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَثَم يَقول وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ (١).

وفى الجمع بين هذا الأمر والنهى توجد نقطه هامه.

فإذا أمر المولى فى مورد ما بالقيام بشىء ونهى عن الترك، فإن هذا النهى عن الترك قرينه واضحه على أن الأمر ظاهر فى الوجوب.

فإن أشكل بأن هذا المطلب صحيح فى حال تعلق النهى فى الترك عن الإنفاق، أما فى هذه الآيه فإن النهى قد تعلق بنوع من الإنفاق، ويوجد فرق بينهما، وبعباره أخرى: يمكن القول بأن الآيه الكريمة ليست فى مقام بيان أصل الوجوب، وتفيد معنى آخر نظير الآيه الشريفه إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ.

حيث يريد أن يقول بأن إنفاقكم لا تكون مقبوله إلا من الأموال المحلله لا المحرّمه الصرّفه أو المخلوطه بين الحلال والحرام، فالآيه الكريمة فى مقام بيان كيفية الإنفاق الصحيح والمقبول عند الله، ولا تريد الآيه أن تبين أصل الوجوب أو الاستحباب.

ونقول فى الجواب عن ذلك:

أولاً: إن متعلق الإنفاق فى الأمر والنهى واحد، فإنه وإن لم يوجد القسم الثانى من الآيه أى النهى، فإن مفهوم صدر هذه الآيه يتمثل بعدم الإنفاق من غير

ص: ٢٠٥

الطيبات، وقد ذكر في بحث المفاهيم في الأصول: بأنه يجب اتحاد المنطوق والمفهوم من حيث المتعلق والموضوع، وفي هذه الآيه الكريمه وقع الإنفاق في الطيبات مورداً للأمر، وفي ذيلها فقد وقع الإنفاق من الخبائث مورداً للنهي، وكلا الموردين متعلقان بقوله تعالى ما كَسَبْتُمْ، نعم إذا كان الأمر في مورد الإنفاق متعلقاً بقوله تعالى ما كَسَبْتُمْ وكان النهي متعلقاً في غير قوله تعالى: ما كَسَبْتُمْ ففي هذه الحاله يوجد اختلاف بين المتعلقين.

ثانياً: لا يمكن القول بأن مفاد هذه الآيه الشريفه نظير مفاد ومدلول قوله تعالى إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ، لأنه من الواضح بأنه بعد أن ينفق المؤمنون من الطيبات من أموالهم، عندها يصل الدور إلى القبول أو عدم القبول لهذا العمل، فإن كان الأفراد من المتقين فإن هذا العمل قد تم بشروطه الكامله ويقع مقبولاً عند الله عز وجل.

وبالنتيجه، فإن كانت صيغه الأمر من قوله تعالى: أَنْفِقُوا موجوده فحسب لقلنا: إن الأمر قد استعمل كثيراً في المعنى الاستجابي أيضاً، كقوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ (١)، أو قوله تعالى في الآيه الشريفه وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ (٢) حيث يمكن حملها على الاستجاب لا سيما مع وجود المتعلق المميز بالعموميه وهو قوله تعالى مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ، وإن مثل هذه العموميه لا تناسب الوجوب، وإن الحكم الوجوبي في مثل هذه العموميه غير قابله للامثال.

ص: ٢٠٦

١- (١) البقره ٢٥٤.

٢- (٢) المنافقون ١٠..

ولكن عندما يجتمع في كلام واحد أمر ونهى لمتعلق واحد، عندها يعلم أن الله عز وجل في مقام بيان حكم إلزامي واحد.

ونظراً للخصوصيات الموجودة في الآية الشريفه، فإنه يستفاد من ظاهرها أن هذا الإنفاق متعلق بالحقوق الواجبه لا مطلق الخيرات.

بناء على ذلك، فإن الاحتمالين الثاني والخامس من بين الاحتمالات الخمسه المذكوره، غير صحيحين ومرفوضان.

دراسه احتمال الوجوب:

بعد أن اتضح أن الإنفاق في الآية الشريفه متعلق بالحقوق الواجبه، عندها يجب البحث في أنه أى من الاحتمالات الثلاثه هو

المراد من هذه الآية؟

احتمال الزكاه الواجبه:

استناداً إلى شأن نزول الآية التي أشير إليها سابقاً، ونظراً إلى الروايه المذكوره عن أهل السنه فمن الممكن القول بأن متعلق هذا

الوجوب هو الزكاه.

وعلى الرغم من أن هذه الروايه لم تذكر في كتبنا الروائيه، ولكن أهل السنه ذكروا في كتبهم الروائيه ما يلي:

(فقال على بن أبى طالب (عليه السلام) وعبيده بن السلماني وابن سيرين: (هي الزكاه المفروضه)(1)).

وقد ذكر في تفسير البرهان عن الكليني ما يلي: (عن أبى بصير عن الإمام الصادق (عليه السلام) حول هذه الآية الكريمه يا أَيُّهَا

الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ، أنه سأل أبو بصير الإمام الصادق (عليه السلام) عن هذه الآية فقال: كان رسول الله (صلى الله

عليه و آله) إذا

ص: ٢٠٧

أمر بالنخل أن يزكى يجيء قوم بألوان من التمر، وهو من أردأ التمر، يؤدونه من زكاتهم تمرّاً يقال له الجعرور والمعافأه قليله اللحاء عظيمه النواه وكان بعضهم يجيء بها عن التمر الجيد فقال رسول الله (صلى الله عليه و آله): لا تخرجوا هاتين التمرتين ولا تجيئوا منها بشيء وفي ذلك نزل وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ (١).

- رد هذا الاحتمال:

على الرغم من أن هذا المطلب يتطابق مع شأن نزول هذه الآيه الشريفه، ولكن النقطه التى أشرنا إليها سابقاً بأن شأن النزول لا يمكن أن تكون مخصصه، نقول:

من الممكن أن يكون شأن نزول هذه الآيه متعلقاً بالزكاه ولكن الآيه فيها عموم، وبما أن شأن النزول عباره عن الزكاه فإنه لا يمكن أن يكون مخصصاً، وهذا المطلب هو نفسه الذى يدور على ألسنه أكابر من العلماء بأن شأن النزول ليس مخصصاً.

وإن الفرق بين هذه الروايه، والروايه التى ذكرها أهل السنه عن على (عليه السلام) أن روايه على (عليه السلام)، ليست ذكراً لشأن النزول بل تفسيراً للآيه حيث يقول (عليه السلام) (هى الزكاه المفروضه).

ولو كان سند هذه الروايه عندنا معتبره، لقلنا كذلك بأن الآيه متعلقه بالزكاه، ولكن سندها غير معتبر بالإضافة إلى أنها لم تذكر فى كتبنا الروايه، لذا لا يمكن التمسك بها.

نعم، عدم وجود الروايه فى كتبنا الروايه لا تضرّ باعتبار الروايه، حيث توجد روايات لم تذكر فى كتبنا كالحديث المعروف على اليد ما أخذت حتى تؤديه

ص: ٢٠٨

١- (١) فروع الكافى، ج ٤/٤٨، حديث ٩، كتاب الزكاه، باب النوادر، دار الكتب الإسلاميه، طهران، ١٣٧٥..

حيث لم يذكره إلا- كتاب (عوالي اللآلي)، ولكن بما أن مشهور الفقهاء العمل طبقها، فلذا حصل على درجه الاعتبار من هذه الجبهه.

بناء على ذلك فليس لدينا دليل واضح ومعتبر على أن المراد من الإنفاق في هذه الآيه خصوص الزكاه الواجبه، وفي الآيه نفسها لا قرينه على اختصاصها بالزكاه من قوله تعالى ما كَسَبْتُمْ أَوْ قَوْلَهُ تَعَالَى مِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ.

بالإضافه إلى ذلك، ربما يستفاد العموم من قوله تعالى في هذه الآيه: ما كَسَبْتُمْ و مِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ الذى يشمل الخمس، وإن مدّعانا النهائى هو ذلك أيضاً.

رأى الاسترآبادى:

لقد ذكر الاستر آبادى فى كتابه (آيات الأحكام) موضوع الخمس فى هذه الآيه كأحد الاحتمالات حيث يقول: (ما كَسَبْتُمْ إشاره إلى غير المخرج من الأرض مما يتعلق به الزكاه، كالنقدين والمواشى من الغنم والبقر والإبل (وعندما يصل إلى قوله تعالى مِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ يقول): (قيل وما أخرجنا لكم من الحب والتمر والمعادن وغيرها)(1).

وباعتبار قوله تعالى مِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ يشمل (من الحب والتمر والمعادن وغيرها)، فإنه يشمل معنى الزكاه والخمس أيضاً.

دراسه إحدى النظريات:

لقد حصر البعض قوله تعالى وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ بِالْغُلَاتِ الْأَرْبَعِ، وَلَا يُعْلَمُ مِنْ أَيْنَ أَتَوْا بِهَذَا الْحَصْرِ؟ وذكروا بأن قوله تعالى ما كَسَبْتُمْ متعلق بالذهب والفضه والأنعام، وقوله تعالى وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ متعلق

ص: ٢٠٩

١- (١) آيات الأحكام، ص ٣٤٠، مكتبه المعراجى، طهران..

بالغلات الأربع، فى حين إن قوله تعالى وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ أَعْمَ مِنَ الْغَلَاتِ الْأَرْبَعِ وتشمل الثمار والمعادن والركاز وكل ما يخرج من الأرض.

نعم، إذا شمل قوله تعالى وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ الْغَلَاتِ الْأَرْبَعِ فحسب، وقوله تعالى: مَا كَسَبْتُمْ لِلذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْأَنْعَامِ فحسب، فإن الآيه عندها تكون محصوره بالزكاه فحسب.

ولكن مع قرينه قوله تعالى وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ فَإِنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى مَا كَسَبْتُمْ يَكُونُ بِمَعْنَى وَمُدْلُولُ غَيْرِ الْمَخْرُجِ مِنَ الْأَرْضِ، ويصبح المراد منه ما حصلتم بأيديكم، ويستفاد من هذه القرينه المقابله بأن الآيه الشريفه فى مقام ذكره تعالى لقسمين من الطيبات يتم الإنفاق منهما، هما:

(١) غير المخرج من الأرض.

(٢) مما أخرجنا.

وفى هذه الحاله لا يختص غير المخرج من الأرض بالذهب والفضه والأنعام، بل يشمل موارد أخرى كذلك.

وبالاستناد إلى القرائن التى ذكرت فى الآيه الشريفه فإنها فى مقام الوجوب، وقوله تعالى مَا كَسَبْتُمْ لَهَا مَصَادِقُ مِنْهَا مَصَادِقُ الزكاه الواجه مثل الذهب والفضه والمواشى، وكما أنها تشمل قوله تعالى: مَا كَسَبْتُمْ الَّذِي يَأْتِي فِي بَابِ الْخَمْسِ.

وإن قوله تعالى: وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ لَهُ مَصَادِقُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ، بحيث يشمل مصاديق الزكاه الواجه مثل الغلات الأربعة وكذلك مصاديق الخمس مثل المعادن والركاز.

وإن أهل السنه أنفسهم فى تفاسيرهم لقوله تعالى وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ذَكَرُوا مَسْأَلَةَ الْمَعَادِنِ أَيْضًا.

رأى القرطبي:

حيث اختار القرطبي في تفسيره هذا المعنى العام وقال: (قوله تعالى وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ يَعْنِي النَّبَاتِ وَالْمَعَادِنِ وَالرَّكَازِ)^(١).

وقد ذكر القرطبي روايات عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول فيها:

(في الركاك خمس).

وقد نقل السنه أنفسهم ما يلي:

وفي الركاك خمس، وقد ذكر بعضهم أن في المعادن زكاه، وذكر بعضهم الآخر أن في المعادن كذلك الخمس.

وبناء على رأى القرطبي، فإن هذه الآيه الشريفه تدل على نحو الإجمال، بأنه يوجد في قوله تعالى ما كَسَبْتُمْ وقوله تعالى وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ موضوع حق واجب زكاتى وحق واجب خمسى كذلك.

ص: ٢١١

١- (١) الجامع لأحكام القرآن، ج ٣١/٣، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ١٤٠٥..

وَمَا أَفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ

مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَالرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ

من الآيات التى ينبغى الاهتمام بها فى البحث حول آيات الخمس، آيتان من سوره الحشر، وهما من حيث الألفاظ شبيهتان ببعضهما ويمكن ملاحظه اختلاف قليل بينهما، ولكنهما متحدتان من حيث الموضوع تقريباً.

(١) يقول تعالى: وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رَسُولَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (١).

— دراسته ألفاظ الآيه الشريفه:

الفىء: إن قوله تعالى (أفاء)، من ماده (فىء) التى تعنى الرجوع والعوده لغوياً. (٢).

ويوجد شعر معروف منسوب إلى بنت سيبويه حيث دخل أشخاص إلى دهليز باب سيبويه وسألوا: أين سيبويه؟ فأجابت ابنته: (فاء إلى الفيفاء إذا فاء الفىء يفىء).

أى إنه ذهب إلى الصحراء وعندما يعود الظل فإنه سوف يرجع.

ويطلق الفىء على الظل الشاخص بعد الزوال والمتناول نحو المشرق كذلك، لأن ظل الشاخص قبل الزوال متجهاً نحو المغرب وبعد الزوال يتجه نحو المشرق، هى العوده لذلك الظل السابق ويطلقون على الظل الثانى اسم الفىء.

والإفاءه بمعنى الإرجاع وقوله تعالى ما أفاء الله أى ما أرجع الله.

ص: ٢١٥

١- (١) الحشر: ٦.

٢- (٢) معجم مقاييس اللغه، ج ٤/٤٣٥، كتاب الفاء وما بعدها فى المضاعف والمطابق، مكتب الإعلام الإسلامى، قم، ١٤٠٤..

أوجفتم: قوله تعالى ما أَوْجَفْتُمْ فَإِنْ (ما) نافية و (أوجف) من ماده (وجف) بمعنى سرعه السير، ووجفت الخيل وجفاً أو وجفت الإبل وجفاً بمعنى إسراع الخيل والإبل. (١)

منهم: جاء في الآيه الشريفه قوله تعالى وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ أَى وَمَا أَرْجَعَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْهُمْ عَلَى رَسُولِهِ، فَإِنْ كَثِيراً مِنْ الْمَفْسِرِينَ أَعَادُوا ضَمِيرَ (هَمْ) فِي قَوْلِهِ (مِنْهُمْ) إِلَى قَوْمِ بَنِي النَّضِيرِ الَّذِينَ كَانُوا يَعِيشُونَ قَرِيبَ الْمَدِينَةِ حَيْثُ تَوَجَّهَ الْمُسْلِمُونَ إِلَيْهِمْ، بَدُونَ الْحَاجَةِ إِلَى الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ وَفَتَحُوا مَنَاطِقَهُمْ.

فتذكر الآيه الشريفه بالنسبه إلى الأموال التي أعادها الله عز وجل لرسوله من يهود بنى النضير والتي لم يوجفوا عليها بخيل ولا ركاب، بأن هذه الأموال التي لم تبدلوا فيها جهداً أو مشقه للحصول عليها، يسلط الله فيها رسله على من يشاء.

والظاهر أن صحابه رسول الله (صلى الله عليه و آله) فى وقعه بنى النضير طالبوه بالأموال، فأراد (صلى الله عليه و آله) أن يقسمها كما فى سائر الغزوات بين المجاهدين، حيث أراد أن يقسم ما غنمه من بنى النضير بينهم، عندها نزلت هذه الآيه الشريفه التى خصت رسول الله (صلى الله عليه و آله) بتلك الأموال.

ويطلق الفىء فى الفقه على الأموال التى أخذت من العدو بدون قتال وسفك دماء.

- إشكال:

إن النقطه التى توجد فى هذا المقام، بما أن بنى النضير كانوا يعيشون قريب المدينة ولم يتوجه المجاهدون إليهم بخيل ولا ركاب، ولكنهم قاتلوهم يوماً، حيث

ص: ٢١٦

حاصروهم، وبعد الحصار تمت المصالحة على جزء من أموالهم، ولكن لماذا تقول الآية الكريمة: **فَمَا أُوجِفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ؟**

على هذا الأساس، فإن بعض المفسرين يعتقدون بأن الآية الشريفة، وضمير قوله تعالى (منهم) ليست متعلقة بقضيه بنى النضير بل متعلقة بقضيه فدك لأنه تم جعل فدك تحت تصرف رسول الله (صلى الله عليه وآله) بدون استعمال خيل ولا ركاب.

طبعاً، يوجد مجال فيما ذكر سابقاً، إذا لم تكن الآية الشريفة الثانية متعلقة بهذه الآية في حين نلاحظ أن جميع أهل السنه قد جعلوا الآية الثانية تفسيريه للآية الأولى.

- جواب:

إن التوجيه الذى يمكن ذكره فى العلاقة بين هذه الآية وقصه بنى النضير أن نقول بأن ضمير (هم) فى قوله تعالى (منهم) يعود إلى بنى النضير، ولكن ما يقال هنا بأنه لم تقع مواجهه فى قصه بنى النضير ولم يتم القيام بأعمال صعبه بل تمت محاصرتهم ولجؤوا إلى الصلح بدون تأخير، فإن هذه السهولة بحكم عدم القتال.

(٢) يقول تعالى: **مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ (١).**

فى الآية الثانية لا توجد (واو) فى صدرها، حيث يقول تعالى: **مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى**، حيث رأينا أن ضمير (هم) فى الآية السابقة تعود إلى بنى النضير، أما فى هذه الآية فإن الله عز وجل يقول: **أَهْلِ الْقُرَى** وفيها عموم وتشمل بنى النضير وغيرهم.

ص: ٢١٧

بالإضافة إلى ذلك توجد في هذه الآيه نفس تلك التعابير التي وردت في آيه الغنيمه وكما ذكرت في تلك الآيه ست طوائف ودخلت على الثلاثه الأولى منها (اللام) ولم تدخل على الثلاث الأخرى، فقد تكرر ذلك في هذه الآيه كذلك.

كيفيه العلاقة بين الآيه الأولى والآيه الثانيه

هل الآيه الثانيه مفسره للأولى ؟

اشاره

يعتقد الكثير من مفسرى أهل السنه وعلماء العامه أن الآيه الثانيه تذكر مصاديق ومستحقى الآيه الأولى.

كلام الزمخشري:

ذكر الزمخشري بأن سبب عدم ذكر الواو العاطفه في الآيه الثانيه، أنه أراد أن يقول إن هذه الآيه مرتبطه بالآيه السابقه، لأنه إن كانت الواو مذكوره فيها، فمن الممكن أن يظن البعض أن هذه الواو استثنافيه، لذلك لم يأت بالواو فيها حتى يعلم أن هذه الآيه متعلقه بالآيه التي سبقتها، ووجه الارتباط أنه في الآيه السابقه لم يُذكر مستحقوا الفىء وفي هذه الآيه ذكر مستحقوهم. (1)

كلام العلامة الطباطبائي:

اشاره

وقد ذكر من مفسرى الإماميه نفس هذا البيان كذلك، العلامة الطباطبائي، يذكر بعد ذكر الآيه الثانيه ما يلي: (ظاهره أنه بيان لموارد مصرف الفىء المذكور في الآيه السابقه مع تعميم الفىء لفىء أهل القرى، ويذكر حول الآيه الأولى ما يلي:

ص: ٢١٨

١- (١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج ٥٠٢/٤، دار الكتاب العربى، بيروت..

فإن الفيء طبقاً للآية الأولى لرسول الله (صلى الله عليه وآله) يتصرف فيه كيف يشاء وقد سلط النبي على بنى النضير حيث تقول الآية وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ، فله فيؤهم يفعل فيه ما يشاء(١).

الإشكال فى كلام العلامة الطباطبائى:

إن قيل إن الآية الأولى قد جعلت الفيء من مختصات الرسول (صلى الله عليه وآله) أما الآية الثانية فهى فى مقام بيان مصارف الفيء ومستحقه، فإن لهذا الكلام تهافتاً وعدم انسجام.

أما إن قلنا بأن الآية الأولى ليست فى مقام بيان لمن يعود الفيء، بل فى مقام بيان إرجاع الفيء إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) وتسأله عليه، لأن الله عز وجل قد جعله بتصرفه، والآية التى تلتها تذكر مصارف الفيء ومستحقه، عندئذ لا يوجد ذلك التهافت وعدم الانسجام، وأكثر أهل السنه قالوا بذلك.

كلام الوالد (رضوان الله تعالى عليه):

قد ذكر والدنا المحقق الراحل (رضوان الله تعالى عليه) بعد نقل كلام العلامة ما يلى: (وكلامه (قدس سره) لا يخلو عن التهافت والتناقض فإنه بعدما فرض اشتراك الآيتين فى ما أفاء الله على رسوله وعدم الايجاف بخيل ولا ركاب... وظاهر كلام العلامة أن موضوع الآية السابعه هى نفس موضوع الآية السادسة أى عدم الايجاف بخيل ولا ركاب، والعلامة كذلك يعتبر موضوع هاتين الآيتين فى غنائم القتال بدون خيل ولا ركاب.

ص: ٢١٩

١- (١) الميزان فى تفسير القرآن، ج ٢٠٣/١٩، مؤسسه الأعلمى للمطبوعات، بيروت، ١٣٩٤..

(ومن ثم يذكر): فإن كان المراد اختصاص الفىء بالرسول فى الآيه الأولى الواردة فى بنى النصير يفعل به ما يشاء كما هو ظاهر صدر العبارة (ليس فقط ظاهر العبارة بل صريح العبارة) فله فيئهم يفعل فيه ما يشاء فلا معنى لأن يقال أن مصرفه هى الموارد الستة المذكورة فى الآيه الثانية واختصاص سهم الله تعالى به ينفق به فى سبيل الله وإن كان المراد أن المصرف فى كلا الفيئين هى الموارد الستة فلا مجال لدعوى اختصاص الأول بالرسول، فالظاهر أنه لم يتمكن من الجمع بين الآيتين (١)، ومن ثم فإن والدنا الراحل قد ذكر فى هذا البحث مطالب مهمه جداً حول القرآن وتفسيره فى هذا البحث.

كلام الشيخ الطوسى:

للشيخ الطوسى كذلك فى تفسير (التبيان) نفس رأى العلامة رحمه الله فيذكر بأن: موضوع هاتين الآيتين مال واحد وهو الفىء، أما الآيه الأولى فتقول بأن الفىء لرسول الله (صلى الله عليه و آله) ومسلط عليه أما الآيه الثانية فتقول بأن مصرف الفىء ومستحقه تتمثل فى هذه الطوائف الثلاث. (٢)

كلام المحقق الأردبيلى:

لقد ذكر المحقق الأردبيلى فى هذا الصعيد احتمالات هى:

١ - ليس المراد من الآيه الثانية مطلق الفىء، لأن كل ما له عنوان الفىء هو ملك لرسول الله (صلى الله عليه و آله) ومن بعده للإمام وهو يتصرف فيه بما يراه صالحاً، بل المراد هو فىء خاص ذكر حكمه.

- ٢

ص: ٢٢٠

١- (١) تفصيل الشريعة فى شرح تحرير الوسيله، الخمس والأنفال ص ٢٩٤، مركز فقه الأئمة الأطهار، قم، ١٤٢٣.

٢- (٢) التبيان، ج ٥٦٢/٩، مؤسسه الأعلمى للمطبوعات، بيروت..

إن الآيه الثانيه منسوخه بالآيه الأولى من سوره الأنفال.

٣- إن الفىء ملكك لرسول الله وتقسيمه بين هذه الفئات الخمس أو الست تفضّل منه، ولا لزوم أو تعيّن فيه.

وإن عبارته فى كتاب (زبده البيان) ما يلى:

(إن المشهور بين الفقهاء أن الفىء له (صلى الله عليه و آله) وبعده للقائم مقامه يفعل به ما يشاء كما هو ظاهر الآيه الأولى، والآيه الثانيه تدل على أنه يقسم كالخمس، فإما أن يجعل هذا غير مطلق الفىء بلا فيئاً خاصاً كان حكمه هكذا، أو منسوخاً، أو يكون تفضلاً منه)(١).

خلاصه الآراء حول ارتباط هاتين الآيتين:

مع دراسه الاحتمالات الموجوده حول ارتباط هاتين الآيتين يتضح وجود ست نظريات هى:

(١) ليست الآيه الأولى فى مقام بيان (لمن الفىء؟) وإنما تقول بإرجاع الفىء إلى رسول الله (صلى الله عليه و آله) فحسب، والآيه الشريفه الثانيه تبين مصارف الفىء ومستحقه.

(٢) إن الفىء فى الآيه الأولى من مختصات النبى (صلى الله عليه و آله)، والآيه الثانيه فى مقام بيان مصارف الفىء ومستحقه.

(٣) إن الفىء ملكك لرسول الله (صلى الله عليه و آله) وتقسيمه بين هذه الفئات الخمس أو الست تفضّل منه، ولا من أن يكون لرسول الله (صلى الله عليه و آله) ومن ثم يعطى لله ولرسوله تفضلاً.

(٤) الآيه الثانيه منسوخه.

(٥) ليس المراد فى الآيه الثانيه مطلق الفىء بل المراد فىء خاص.

(٦) يوجد احتمال آخر وهو سوف يكون مختارنا.

ص: ٢٢١

١- (١) زبده البيان فى براهين آيات الأحكام، ص ٢٨٦، مؤمنين، قم، ١٤٢١..

إن الإيرادات التي في هذه النظريات، تتمثل بأنه لم يذكر شيء في هاتين الآيتين عن الإجمال والتفصيل أيضاً، بمعنى لو خُلينا والآيه الأولى، فإنها تذكر بأن الفيء لرسول الله (صلى الله عليه و آله) وله حق اتخاذ القرار حول مصرفه، بناء على ذلك فإن الآيه الأولى لا يوجد فيها إجمال أصلاً حتى تكون الآيه الثانيه مفسره ومفصله لها.

إذا لم تكن الآيه الثانيه موجوده فإن الآيه الأولى داله على أن الفيء معناه عدم الايجاف بدون خيل ولا ركاب ولا قتال وتكون تحت تصرف رسول الله (صلى الله عليه و آله).

والعكس صحيح أيضاً، بمعنى أنه لو لم تكن الآيه الأولى موجوده فإن الآيه الثانيه فيها دلالة بشكل مستقل.

وما ذكره الزمخشري في الكشاف ليس بصحيح من أنه: بما أن (الواو) لم تدخل على الآيه الثانيه، لأن الآيه الثانيه متعلقه بها، بل تدل على عكس هذا المطلب.

لأن نفس (الواو) توصل شبيهه الارتباط وشبهه العطف، وعدم ذكر (الواو) فيها دلالة على أن الآيه الشريفه الثانيه مستقلة موضوعاً وحكماً، لا أنها تفسيريه للآيه السابقه، لذا فإن عدم ذكر (الواو) قرينه على استقلال الآيه.

ما ذكره المحقق الخوئي:

لقد ذكر المحقق الخوئي رأياً آخر يتمثل بأنه يمكن القول بقرينه المقابله بين الآيتين باختلاف موضوع الآيه الثانيه عن موضوع الآيه الأولى، إذ موضوع الآيه الأولى هي تلك الأموال التي أوجفت من غير خيل ولا ركاب، وإن قرينه المقابله تقتضى القول بأن الآيه الثانيه أى الأموال التي تم تحصيلها بالخيل والركاب والقتال والجهد، وتصبح النتيجة أن الآيه الأولى متعلقه بالفيء والأنفال والآيه الثانيه متعلقه بالغنائم.

ونقول: إن الآية الثانية تذكر أصل الموضوع فحسب، أى كل ما تم الحصول عليه بخيل وركاب فيجب أن يعطى مقدار منه لهم، ولكن توضيحه وخصوصياته ذكرت فى آيه الخمس الشريفه حيث يقول تعالى **وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ** **وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ (١)**.

إن رأيه (رحمه الله) يركز على أساس أن موضوع الآية الثانية الأموال التى تم الحصول عليها بالقتال، أما الأموال التى تم الحصول عليها بقتال فقد تكفلت آيه الغنيمه فى سورة الأنفال بذكر كیفيتها وخصوصيتها، بأنه يجب بإعطاء أربعة أخماسها للمجاهدين وخمس الآخر لله وللرسول ولذی القربى والیتامى والمساكين وابن السبیل.

وإن شواهد السيد الخوئی على ذلك عبارہ عن:

١. قرينه المقابله.

٢. الاشتراك فى تعابير الآية ٤١ من سورة الأنفال (آيه الغنيمه) وهذه الآية الشريفه، لأن التعابير التى وردت فى آيه الغنيمه تتشابه مع التعابير الوارده بهذه الآية، حيث دخلت (اللام) فى الآية الشريفه على (الله) و (الرسول) و (ذی القربى) وكذلك الأمر هنا، وهناك لم تدخل (اللام) على (الیتامى) و (المساكين) و (ابن السبیل) وذلك الأمر هنا. (٢)

٣. تغيير الضمير حيث جاءت فى الآية الأولى لفظه (منهم) وفى الآية الثانية قوله تعالى (من أهل القرى)، وفى الآية الأولى يرجع الضمير (منهم) إلى مرجع معين وهم قوم بنى النضير، أما فى الآية الثانية فهو كلى وعمام (من أهل القرى).

ص: ٢٢٣

١- (١) الأنفال: ٤١.

٢- (٢) المستند فى شرح العروه الوثقى، كتاب الخمس، ج ٢٥، مؤسسه إحياء آثار الإمام الخوئی، قم، ١٤٢١..

طبعاً، ذكر بعض المفسرين أنه بما أن القرية صغيرة فإن السيطره على القرية وعلى أموال المشركين الذين كانوا فيها، كان سهلاً ولا يحتاج إلى خيل ولا ركاب.

في حين إن القرية في الاصطلاح القرآني واللغوي ليست بمعنى القرية الصغيره بل يشمل المدينة والعمران الكبير، حيث عبّر عن مكة بأمر القرى.

بناء على هذا فليس يصح القول بما أنه ذكرت لفظه القرية وباعتبارها صغيرة يمكن السيطره عليها بدون قتال.

صحيحه محمد بن مسلم عن أبي جعفر (عليه السلام).

فقد وردت في هذه الروايه عن الباقر (عليه السلام) أنه قال: (الفيء والأنفال ما كان من أرض لم يكن فيها هراقه الدماء وقوم صولحوا وأعطوا بأيديهم وما كان من أرض خربه أو بطون أوديه فهو كله من الفيء فهذا لله ولرسوله فما كان لله فهو لرسوله يضعه حيث شاء وهو للإمام بعد الرسول (صلى الله عليه وآله) وأما قوله (وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب) قال ألا ترى هو هذا و أما قوله (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى) فهذا بمنزله المغنم. (1)

حيث يذكر رحمه الله ما يلي:

إن الآيه الأولى تطلق الفيء والأنفال على كل ما تم الحصول عليه بدون سفك دماء وبنحو المصالحة والاستسلام وما سلموه بأنفسهم من أموال، أما الآيه الثانيه فتذكر بأن هذه الأموال التي حصلتم عليها هي بمنزله الغنيمه.

وهو يستشهد بهذه الروايه على اختلاف موضوع الآيه الثانيه عن موضوع الآيه الأولى، فالآيه الثانيه موضوعها الأموال التي تم الحصول عليها بالقتال والقهر

ص: ٢٢٤

١- (١) تهذيب الأحكام في شرح المقنعه، ج ١١٨/٤، باب الأنفال، حديث ١٠ و ٣٧٥، دار الأضواء، بيروت، ١٤١٣..

والغلبه، وإن النقطة التي توجد هنا هي كلمه (منزله) المذكوره فى هذه الروايه بقوله: (فهذا بمنزله المغنم)، وقد ذكر رحمه الله فى توجيه هذه الكلمه ما يلى:

(ولا- ينافيه التعبير بالمنزله المشعر بالمغايره لجواز كون التغير من أجل اختلاف المورد، نظراً إلى أن الغالب فى الغنائم الاستيلاء عليها فى دار الحرب وميدان القتال لا من أهل القرى فأشير إلى تنزيل إحدى الغنيمتين منزله الأخرى).

ما ذكره الوالد المعظم والمحقق:

إشاره

وقد قبل والدنا الراحل (رضوان الله تعالى عليه) فى النهايه جمع المرحوم السيد الخوئى ذاك وقال:

لا يوجد طريق غير هذا، ومن ثم يضيف قائلاً: على الرغم من وجود مقرّبات لهذا الجمع نظير الاشتراك فى التعبير ودخول اللام على بعض الكلمات وعدم دخولها على البعض الآخر، ووجود قوله تعالى (فما أوجفتم) فى الآيه الأولى وعدم وجودها فى الآيه الثانيه، ولكن مع ذلك توجد مبيّعات أيضاً لهذا الجمع بقوله تعالى فى الآيتين: (ما أفاء الله) و (ما أفاء) أى الفىء، ولا يمكن القول فى الآيه الثانيه بأن (ما أفاء) بواسطه القتال، وأن فى الآيه الأولى (ما أفاء) بدون قتال، فى حين جاء فى الآيه الأولى تعبير (ما أفاء)، والوحده فى التعبير ظاهر فى أن موضوع الآيتين نوع واحد من المال وبنفس النحو، (ومن ثم يذكر رحمه الله): صحيح أن هذه الروايه مؤيده له، ولكن لهذه الروايه ذيلًا حيث يوجد فى هذا الذيل إشكال: (والصحيحه مذيله بقوله عليه السلام كان أبى (عليه السلام) يقول: ذلك وليس لنا فيه غير سهمين سهم الرسول وسهم القربى ثم نحن شركاء الناس فى مابقى).

ويوجد تنافٍ بين ذيل هذه الروايه وصدرها لأنه ورد في صدر الروايه ما يلي: (الفىء لله وما كان لله فهو للرسول وما كان للرسول فهو للإمام)، ولذا يجب أن يكون سهم الله لهم كذلك، وتوجد روايات أخرى أيضاً تدلّ على هذا المعنى، وذيل هذه الروايه تتنافى مع كثير من الروايات الأخرى التى تقسم المال إلى قسمين، وتجعل نصفه للإمام والنصف الآخر للآخرين، وبناء على هذا يوجد تنافٍ بين ذيل هذه الروايه مع صدرها وكذلك مع روايات أخرى كثيره أوردت في هذا الصعيد.

خمسه إشكالات على المحقق الخوئى:

يوجد على ما ذكره المحققان الكبيران خمسه إشكالات هي:

الإشكال الأول: بعد الرجوع إلى التواريخ ينبغى ملاحظه أنه هل كان رسول الله (صلى الله عليه و آله) يصرف الفىء على نفسه بشكل كامل أو لا؟

ينقل الفخر الرازى حول كيفيه صرف الفىء فى زمن الرسول (صلى الله عليه و آله) ما يلي:

(قال الواقدى: كان الفىء فى زمان رسول الله مقسوماً على خمسه أسهم أربعة منها...، ولذا يتضح بأنه لم يكن رسول الله (صلى الله عليه و آله) يصرف الفىء بشكل كامل على نفسه، وإن كان مفاد الآيه الأولى بأن الفىء مختص برسول الله (صلى الله عليه و آله)، عندئذ فإن هذا لا ينسجم مع كيفيه التقسيم هذه، نعم إذا كان رسول الله (صلى الله عليه و آله) يصرف كامل الفىء على نفسه ففي هذه الحاله يكون هذا الأمر شاهداً لكلام هذين العلمين، وحتى هنا نستنتج أنه لا يمكن أن تكون هذه الروايه قابله للاستدلال، وهذا هو الإشكال الأول على العلامة السيد الخوئى والوالد المحقق.

الإشكال الثانى: كما ذكر سابقاً فإن أحد شواهد نظريته (رحمه الله) قرينه المقابله، وما نلاحظه عدم وجود مقابله بين الآيتين، لأن المقابله تتم بعد أن نكون

قبلنا بشكل مسلم أن هاتين الآيتين لهما موضوعان مختلفان، فى حين لم يثبت

اختلاف موضوعيهما كما أنه (رحمه الله) لم يذكر دليلاً للمقابله، وكما أشار والدنا الراحل: إذا خَلينا والآيتين الشريفتين فإن عبارته (ما أفاء الله) ذكرت في الآية الأولى وكذلك في الآية الثانية، أى إنه بحسب الظاهر فإن موضوع الآيتين واحد.

الإشكال الثالث: فإن قيل أن المراد الحقيقي من الآية الثانية هو تلك الغنائم، عندها كيف تذكر الرواية هذا بمنزله المغنم، بل كان ينبغي للإمام (عليه السلام) أن يقول: هذا من مصاديق الغنيمه، وإن السبب في ذلك أنه يتم تقسيم الغنيمه ابتداءً إلى خمسهِ أقسام، وخُمسٌ منه يقسم بين هذه الطوائف، ولكن في آية الفء فإنه يتم تقسيمه ابتداءً بين جميع هذه الطوائف، ونقول في الجواب: إن هذا المطلب خلاف مدعى القائل بأنه لا فرق بين هذه الغنيمه وسائر الغنائم الأخرى.

الإشكال الرابع: يقول تعالى في نفس سورة الحشر في الآية الثامنة ما يلي: لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ يُوْجَدُ اِحْتِمَالَانِ:

الاحتمال الأول: يقوم على أن هذه الآية بدل من الطوائف الثلاث المذكوره في الآية التي سبقتها.

الاحتمال الثاني: يقوم على أن الله عز وجل أضاف في هذه الآية مجموعه أخرى، وبالتالي يصبح مجموع الأصناف سبعة.

وبناء على الاحتمال الثاني فإن من البعيد جداً أن يكون موضوع الآية السابقه نفس موضوع آية الخمس في سورة الأنفال، لأنه حصر مصرف الخمس في تلك الآية بسته موارد فحسب.

نعم، إذا قلنا بأنه لا يوجد حصر بالموارد الستة في تلك الآية كما ذكر سابقاً في مورد البحث عندئذ فلا إشكال في هذه الحاله.

النقطه الأخرى التى يمكن طرحها فى الرد على العَلَمَين، أنه على الرغم من وجود هذا المطلب فى صحيحه محمد بن مسلم الذى ذكره حسب ظاهرها، ولكن توجد روايات أخرى تجعل هاتين الآيتين الشريفتين بجنب بعضهما بعضاً، وتربطهما بالأنفال والفاء، وفى هذه الحالة تتعارض تلك الروايات مع صحيحه محمد بن مسلم:

(وعنه عن محمد بن على عن أبى جميله وعن محمد بن الحسن عن أبيه عن أبى جميله عن محمد بن على الحلبي عن أبى عبد الله (عليه السلام) قال سألته عن الأنفال فقال ما كان فى الأرض باد أهلها وفى غير ذلك الأنفال هو لنا وقال سوره الأنفال فيها جدع الأنف وقال ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط رسوله على من يشاء قال الفء ما كان من أموال لم يكن فيها هراقه دم أو قتل والأنفال مثل ذلك هو بمنزلته(١)).

وقد ذكروا لجدع الأنف احتمالين:

١ - لعل المراد أن أحكام هذه السوره شاقه.

٢ - لأن فيها إرغاماً لأنوف المخالفين والمشركين لما فى اختصاص النبى وأولى القربى بأشياء لا توجد فى غيرها من السور.

ويلاحظ أن الاحتمال الثانى هو الصحيح، لأن آيه الخمس المهمه وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ وَرَدت فى سوره الأنفال نفسها، وقد ذكر الإمام (عليه السلام) فى هذه الروايه ما

يلى: (سوره الأنفال فيها جدع الأنف) وهذا مؤيد للمعنى الثانى، لأن الأحكام التى تعتبر من مختصات النبى وأولى القربى ذكرت فيها، وفيه إرغام للمخالفين والمنافقين.

ص: ٢٢٨

١- (١) تهذيب الأحكام فى شرح المقنعه، ج ١١٧/٤، باب الأنفال، حديث ٥ و ٣٧٠، دار الأضواء، بيروت، ١٤١٣..

الشاهد على وحده الموضوع فى الآيتين الكریمتین:

إن شاهدنا يتمثل بأنه وردت فى هذه الروایه الآیه السابعه من سوره الحشر فى البدايه حيث قال (عليه السلام): (وما أفاء الله على رسوله من أهل القرى)، وثم ذكر الآیه السادسه حيث قال: (فما أوجفتم عليهم من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط رسله على من يشاء) وجمع الآيتين فى روايه واحده يدل على وحده موضوع الآيتين.

ولا- يمكن القول بأن الآیه الأولى متعلقه بالفىء والآیه الثانيه متعلقه بالغنائم، نعم إن هذا الاحتمال موجود فى حاله واحده وهى أن يكون الراوى قد أخطأ فى قراءه الآیه وتلاوتها فجاء بكلمه (من أهل القرى) بدل كلمه (منهم)، ففى هذه الحاله فقط نخرج من محل الشاهد.

طبعاً، فإن لكلمتى (الفىء) و (الأنفال) فى الفقه معنيين أى لكل منهما معنى خاصاً بهما، وإن قال البعض بأن الفىء أخص من الأنفال، لأن الفىء هى الأموال التى تم الحصول عليها من الإيجاف بالخيل والركاب، حيث يقول تعالى: (فما أوجفتم عليهم من خيل ولا- ركاب)، وأما الأنفال تشمل سائر الموارد مثل: الأراضى الموات والغابات ورؤوس الجبال والمعادن وبطون الأوديه وميراث من لا وارث له، حيث ذكر فى الفقه للأنفال اثنا عشر مورداً.

أما الظاهر فهو أن للأنفال وللفىء معنى واحداً، حيث فصيّلنا ما يتعلق بالأنفال من قبل، وفى هذه الروایه كذلك جاء: (والأنفال مثل ذلك هو مثل بمنزله) أى بمنزله الفىء.

خلاصه الإشكالات فى التمسك بروايه محمد بن مسلم:

إشاره

إن ما نستنتجه مما مضى من البحث بأن تمسك هذين العلمين بروايه محمد بن مسلم فيه عدّه إشكالات هى:

١ - لا يوجد تناسب بين صدر صحيحه محمد بن مسلم وذيلها، إذ إن ذيلها معارض بكثير من الروايات.

٢ - لا توجد قرينه على وجود المقابله بين الآيه السادسة والآيه السابعه.

٣ - لزوم توجيه معنى كلمه (بمنزله) فى قول الإمام (بمنزله المغنم).

٤ - ليست منسجمه ومتناسبه مع الآيه الثامنه من سوره الحشر المباركه (للفقراء المهاجرين).

٥ - إنها معارضه بصحيحه الحلبي.

النتيجه والرأى المختار:

بناء على ذلك، فلا نستطيع القول بأن موضوع الآيه الثانيه هو الغنيمه، بل ينبغى القول بأن الفىء كالغنيمه، لأن الله عز وجل جعل الفىء بتصرف رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ولكنه بهذه الآيه الكريمه كلف رسوله بلزوم دفع خمس الفىء! بمعنى أن الفىء لرسول الله (صلى الله عليه وآله)، والله ورسول الله، وأما الآيه الثانيه فتبين لزوم استفاده هذه الأصناف الثلاثه من مقدار هذا الفىء، وبقرينه آيه الخمس نقول بأن الأصناف الثلاثه ينالون خمسهم.

أما الفىء الذى جعل أربعة أخماسه بتصرف رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقد جعل خمس منه كذلك سهماً له، وسهم لذي القربى وثلاثه أسهم أخرى لليتامى والمساكين وابن السبيل.

لذا ورد فى صحيحه محمد بن مسلم عن الباقر (عليه السلام) (فهذا بمنزله المغنم) أى كما يحصل المجاهدون على الأموال بالقتال، ويجب عليهم تقسيمها، ولكن هناك يكون أربعة أخماسها للمقاتلين وخمس للأصناف الثلاثه.

وتذكر هاتان الآيتان الكريمتان بأن أربعة أخماس الفىء للرسول وخمس منه للأصناف الثلاثه، فإن كان الأمر كذلك فإن موضوع الآيتين الكريمتين واحد ولا ترد فيه إشكالات حينئذ.

- سؤال:

بناء على هذا المبني بوحده موضوع كلتا آيتي الفيء، فإنه يطرح هذا السؤال:

لماذا أتت كلمه (منهم) فى الآيه الأولى بعد قوله تعالى (وما أفاء الله على رسوله) حيث تعود طبقاً لكل المفسرين إلى بنى النضير، وجاءت فى الآيه الثانية بعد قوله تعالى (ما أفاء الله على رسوله) عباره (من أهل القرى)؟ وهل يكمن الفرق بينهما بأن أحدهما للعموم والآخر للخصوص كما ذكر أكثر المفسرين أو يوجد احتمال آخر؟

- الجواب:

إن الاحتمال الذى يخطر فى الذهن هو ما يلى: (على الرغم من كون موضوع كلتا الآيتين هو الفيء ولكن متعلقهما مختلف).

فالفيء فى الآيه الأولى هى تلك الأموال التى تم اغتنامها بدون قتال أو سفك دماء من العدو، حيث جعلت فى تصرف الرسول (صلى الله عليه و آله)، والفيء فى الآيه الثانية فهى تلك الأموال التى كانت فى تلك القرى التى هجرها أهلها وبقيت خلف من هاجرها، حيث تصل إلى رسول الله بعنوان (إرث من لا وارث له)، وعندنا فى الروايات: (ما كان من الأرضين باد أهلها)، حيث كان يوجد فى ذلك العصر موارد كثير لها، وهذا بمعنى من المعانى يعدّ فيئاً، وله حكم خاص به ويتمثل بلزوم تقسيمه بين سته أصناف.

وبالنسبة للاحتمال الأخير الذى يتوافق ويناسب ظاهر الآيه الكريمة يمكن أن يستفاد مثل ذلك من بعض الروايات أيضاً.

دراسه روايه:

أشاره

ورد فى كتاب الوسائل فى روايه مرفوعه ومرسله حول الأنفال ما يلى:

(ما كان من فتح لم يقاتل عليه ولم يوجف عليه بخيل ولا ركاب إلا أن أصحابنا يأتونه

ص: ٢٣١

فيعاملون عليه فكيف عاملهم عليه النصف أو الثلث أو الربع أو ما كان يسهم منه خاصة وليس لأحد فيه شيء إلا ما أعطاه هو منه وبطون الأودية ورؤوس الجبال والموات كلها هي له وهو قوله تعالى (يسألونك عن الأنفال) أن نعطيهم منه، قال (قل الأنفال لله وللرسول) وليس هو يسألونك عن الأنفال وما كان من القرى وميراث من لا وارث له فهو له خاصة وهو قوله عز وجل (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى)، فأما الخمس فيقسم على ستة أسهم سهم لله وسهم للرسول (صلى الله عليه وآله) وسهم لذى القربى وسهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لأبناء السبيل فالذى لله وللرسول الله (صلى الله عليه وآله) فرسول الله أحق به فهو له خاصة والذى للرسول هو لذى القربى والحججه في زمانه والنصف له خاصة والنصف لليتامى والمساكين وأبناء السبيل من آل محمد (صلى الله عليه وآله) الذين لا- تحل لهم الصدقه ولا- الزكاه عوضهم الله مكان ذلك بالخمس فهو يعطيهم على قدر كفايتهم فإن فضل منه شيء فهو له وإن نقص عنه ولم يكفهم أتمه لهم من عنده كما صار له الفضل كذلك يلزمه النقصان)(١).

وبعد ذكره: بطون الأودية ورؤوس الجبال وأراضى الموات، يذكر (عليه السلام) بأنها جميعاً مصداق الآية الكريمة يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ.

وما ذكرنا سابقاً حول هذه الآية الكريمة بأنه بما أن كلمة الأنفال كررت في الآية فالأولى منها متعلقه بغنائم بدر والثانية فمطلقه، وهذه الروايه كذلك مؤيده لهذا المعنى.

ولكن ينبغي ملاحظه أنه فيما يتعلق بالقرى فليس الحديث عن القتال بأنه كان بخيل وركاب أو بدونهما، بل إن كلمة (القرى) ظاهره بأن أهاليها قد تركوها بإرادتهم دون أن يجبرهم أحد على ذلك وبقيت بدون أهل حالياً، وبالتالي فإن

ص: ٢٣٢

عنوان (ميراث من لا وارث له) هو عنوان كلى من قبيل عطف العام على الخاص بمعنى أن (من القرى) أحد مصاديق (ميراث من لا وارث له) حيث ذكرت فى الروايه كما يلى (وما كان من القرى وميراث من لا وارث له فله خاصه).

شاهد المطلب فى تمه الروايه:

وهو قوله عز وجل ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى.

إن هذه الروايه جعلت مصداق قوله تعالى: ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى مجموع (القرى) و (ميراث من لا وارث له)، حيث اعتبر نفس (القرى) من مصاديق (ميراث من لا وارث له).

وعندما يترك أهل قريه محل استقرارهم ويهجرونها، فإن الأموال التى تبقى عنهم تحمل عنوان (ميراث من لا وارث له)، إلا إذا حصرنا هذا العنوان فى حاله الموت؛ أى: فى حاله التى يموت فيه شخص ولا وارث له.

وعليه نستنتج أن الآيه الكريمه الثانيه فى مقام بيان فى ء خاص، وبالتالي يوجد فرق بين متعلقهما من هذه الجهه، والإنصاف أنه لا يمكن التمييز بين الآيتين الأولى والثانيه من جهه العموم والخصوص فقط بمعنى أن نقول بأن الضمير فى (منهم) فى الآيه الأولى عام، وفى الآيه الثانيه فى خصوص أهل القرى.

كلام (الفاضل الجواد):

ذكر الفاضل الجواد فى كتاب (مسالك الافهام إلى آيات الأحكام) ما يلى: (ويمكن أن يقال بتغاير القضيتين كما ذكره بعض المفسرين من أن ما لم يوجف بخيل ولا ركاب نزلت فى أموال بنى النضير وأنها كانت لرسول الله وكان ينفق منها على

أهله وأما أهل القرى المذكورون في هذه الآية فهو أهل الصفراء وينبع (حيث كانتا قريتين تركها أهلها) وما هنالك من قبيل الغرب التي تسمى قرى غريبه(١).

فقد ميّز (رحمه الله) أهل القرى عن بنى النضير، ولكنه طبّق روايه محمد بن مسلم الذي مرّ البحث حولها سابقاً على هذا المعنى.

دراسه كلام الفخر الرازي:

لقد احتمل الفخر الرازي نقلاً عن بعض المفسرين أن الآية الشريفه في قوله تعالى ما أفاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم عليه من خيل ولا ركاب غير مرتبطه ببنى النضير(٢).

وقد ذكّر سابقاً أنه لم يكن ما جرى في قضيه بنى النضير من دون خيل ولا ركاب، بل حوصر بنو النضير أياماً ومن ثم استسلموا وتصالحوا، ويعتقد الكثيرون بأنه قد كان خيل وركاب هناك ولكنها لم تستخدم لسرعه تحقق الهدف الذي جعله المسلمون.

ومن لم يقدر على حل هذه المشكله اعتبر هذه الآية متعلقه بفدك وذكر ما يلي:

(إن هذه الآية ما نزلت في قرى بنى النضير، لأنهم أوجفوا عليهم بالخيل والركاب بل نزلت في فدك، وذلك لأن أهل فدك انجلوا عنه فصارت تلك القرى والأموال في يد الرسول من غير حرب فكان عليه الصلاه والسلام يأخذ من غله فدك نفقته ونفقته من يعوله ولما مات ادّعت فاطمه (عليه السلام) أنه كان ينحلها فدكاً).

في هذه الحاله بما أن الفخر الرازي قد خرج على الإنصاف وأطال الحديث، بناء على اعتقاده الباطل يلزم في خاتمه الكتاب أن ندرس بشكل مجمل حقيقه قضيه فدك حتى تتضح أحقيه ادّعاء الزهراء (س).

ص: ٢٣٤

١- (١) مسالك الافهام إلى آيات الأحكام، ج ٩٤/٢، المكتبه المرتضويه، طهران.

٢- (٢) التفسير الكبير، ج ٥٠٦/٢٩، مجلد ١٠، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ١٤٢٢..

العلاقة بين آيات سورة الحشر مع الآيه الأولى من سورة الأنفال:

كما ذكرنا تفصيلاً فى السابق أن الآيه الأولى من سورة الأنفال متعلقه بغنائم بدر، وذكرنا ترتيب آيات الغنيمه كذلك حيث كانت ترتيباً دقيقاً جداً، وهنا سوف ندرس العلاقة بين هاتين الآيتين الكريمتين من سورة الحشر مع الآيه الأولى من سورة الأنفال.

مقارنه بين آيه الأنفال وآيه الفىء:

بمراجعته معنى كلمتى الأنفال والفىء الذى تم فى محله، علمنا أن المعنى اللغوى لهاتين الكلمتين يختلفان بعضهما عن بعض، ولكن لا فرق بينهما فى المصداق الخارجى لكل منهما.

وفى الفقه كذلك فإن الفقهاء لا يفرقون من حيث المصداق بين الفىء والأنفال، وكذلك فى القرآن الكريم لا يمكن أن نقول بالفرق كذلك من حيث المصداق بينهما.

فى حين نرى أن الله عزوجل فى الآيه الكريمه من سورة الأنفال يقول بأن الأنفال لاثنين (لله وللرسول) بل إنه لم يذكر حتى كلمه (ذى القربى) فيها.

وفى الآيه الكريمه للفىء يذكر تعالى: أن الفىء لثلاث طوائف (لله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل).

وإن السؤال المطروح هنا: نظراً لوحده معنى الأنفال والفىء فى الفقه والقرآن كيف تم التمييز والتفريق بين موارد صرفهما فى هاتين الآيتين؟ ويجب البحث فى كيفية الجمع بين هاتين الآيتين.

للحصول على الإجابة اللازمه يجب أن نوضح العلاقة بين الآيه السابعه من سورة الحشر مع الآيه الثامنه من نفس السوره.

اشاره

يقول تعالى فى الآيه الثامنه: لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ (١).

وفىما يتعلق بالعلاقه بين الآيه الثامنه مع الآيات السابقه لها توجد احتمالات:

الاحتمال الأول:

والذى يقوم على أساس أن قوله تعالى: لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ بدل من الطوائف الثلاثه المذكوره فى الآيه التى سبقتها أى اليتامى والمساكين وابن السبيل، وهذه الآيه مفسره للآيه التى سبقتها.

الاحتمال الثانى:

يعتقد البعض أن قوله تعالى: لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ بالإضافة إلى أنها بدل عن الطوائف الثلاثه المذكوره فى الآيه السابقه أى اليتامى والمساكين وابن السبيل، فإنها كذلك بدل عن نفس (ذى القربى) كذلك.

واتفق أغلب مفسرى أهل السنه بل اتفقوا جميعاً بشكل تقريبي على أن كلمه (الفقراء) بدل من الأصناف الأربعة المذكوره فى الآيه السابقه لها أى ذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل.

ومنهم الفخر الرازى الذى يذكر فى تفسيره ما يلى:

(اعلم أن هذا بدل من قوله (ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل) كأنه قيل أعنى بأولئك الأربعة هؤلاء الفقراء والمهاجرين الذين من صفتهم كذا وكذا).

وقد ورد فى تفسير (أبى السعود) ما يلى: (الفقراء بدل من ذى القربى والجمل التى بعدها) (٢).

ص: ٢٣٦

١- (١) الحشر: ٨.

٢- (٢) تفسير أبى السعود، ج ٨، ص ٢٢٨..

الإشكال الأول:

من الإشكالات المطروحة هنا بأن هذين الاحتمالين لا ينسجمان مع الروايات التي تذكر بلزوم كون اليتامى والمساكين وابن السبيل من بنى هاشم.

الإشكال الثاني:

إن الإشكال الآخر المطروح هنا يتمثل بأن جعلها بدلاً محلّ بالفصاحة، إذ عندما يذكر الله عز وجل في البدايه عنوان ذى القربى، ومن ثم يذكر عنوان المساكين بعد ذكر اليتامى، عند ذلك يستنتج أن (ذى القربى) هؤلاء أعم من الفقير والغنى، بل إنه حتى من الناحية الفقهيّة كذلك فإن فتوى الفقهاء تركز على هذا الأساس بأن الفىء عندما يصل إلى الإمام فإنه لا يفرق في وجود الحاجة إليه أو لا.

الإشكال الثالث:

من الناحية الأدبية يجب ألا يفصل بين البدل والمبدل في حين نلاحظ أنه توجد فاصله طويله بينهما.

الإشكال الرابع:

إن الإشكال الآخر الذى يطرح هنا يتمثل في عدم تناسب البدل والمبدل منه، لأن أحد الأمور الذى تذكر في باب البدل والمبدل منه يتمثل في وجود تناسب بينهما، حيث نلاحظ في هذه الآية عدم وجود تناسب أصلاً، حيث يجب أن نبحت هل إن قوله تعالى لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ بَدَلٌ مِنَ ذِي الْقُرْبَىٰ أَوِ الْيَتَامَىٰ أَوِ الْمَسَاكِينِ أَوْ بَدَلٌ مِنَ ابْنِ السَّبِيلِ.

لأنه:

أولاً: إن عنوان (ذى القربى) عنوان مستقل بحد ذاته والعناوين الأخرى كذلك لكل منه عنوان مستقل في نفسه.

ثانياً: إن المسلم في التاريخ أنه لم يوجد بين الفقراء المهاجرين ابن سبيل.

فابن السبيل هو المسافر الذي ليس فقيراً في الواقع ولكن تقطعت به السبل، ويحتاج لذلك مساعده ليعود إلى محل استقراره، لا أنه كان قد قرر أن يستقر في مكان في طريق سفره، فإن كان فقيراً كذلك فيحمل عنوان الفقير، ولا يمكن القول أن يحمل شخص ما عنوان ابن السبيل وكذلك عنوان الفقير معاً.

والفقراء المهاجرون كانوا ممن هجروا من بيوتهم وأملاكهم، وأتوا إلى المدينة ليستقروا فيها، حيث أعطاهم أهل المدينة مكاناً للاستقرار ودعموهم وحموهم، ولم يكن أى واحد منهم يحمل عنوان ابن السبيل.

بناء على هذا فإن قوله تعالى: (للفقراء) حتى لو أمكن أن يكون بدلاً لذي القربى واليتامى والمساكين ولكنه لا يمكن أن يكون بدلاً (لابن السبيل).

ما ذكره العلامة الطباطبائي:

ذكر العلامة الطباطبائي في ذيل تفسيره للآية الثامنة من سورة الحشر ما يلي: (والأنسب... أن يكون قوله: (للفقراء المهاجرين) بيان مصداق لصرف رسول الله

الذي أشير إليه بقوله (فله) لا بأن يكون (للفقراء المهاجرين) أحد السهماء في الفىء، بل بأن يكون صرفه فيهم وإعطاؤهم إياه صرفاً له في سبيل الله)(1).

إذ في رأيه أن الله عز وجل الذي جعل الفىء بتصرف رسوله (صلى الله عليه وآله) وألزمه (صلى الله عليه وآله) صرفه في سبيل الله وسائر الموارد المذكورة، فإنه سبحانه وتعالى لم يذكر هؤلاء الفقراء المهاجرين كعنوان خاص، بل وجه رسوله وأرشده إلى أحد مصاديق سبيل الله حيث يمكن أن يكونوا الفقراء المهاجرين.

ص: ٢٣٨

١- (١) الميزان في تفسير القرآن، ج ١٩/٢٠٤-٢٠٥، مؤسسه الأعلمی للمطبوعات، بيروت..

على الرغم من متانته كلامه وحسنه، ولكن في رأينا فإن هذا المعنى خلاف ظاهر الآيات، إذ عندما يقول تعالى بعد قوله: (الله وللرسول...) (.. للفقراء المهاجرين)، فالظاهر أن (للفقراء) يقع في مصاف المجموعات السابقة وفي مصاف (الله)، بمعنى أنه يوجد سهم لله وسهم للرسول وسهم لذى القربى، ولكل من هذه الطوائف التي تلتها كذلك سهام، بحيث جعل أحد السهام لفقراء المهاجرين، وفي الحقيقة فإن هذه المجموعه معطوفه على سائر المجموعات، ولا- حاجه إلى حرف العطف، وفي مثل هذه الحالات التي لا تحتاج إلى حرف العطف فإن معنى العطف مراد فيها، وله في كلام العرب أمثال وموارد.

وإن التصرف بسهم الله قد جعل بيد رسوله، إذ إنه يستطيع أن يعطى سهم الله جميعاً لفقراء غير المدينة ومكه، أو أن يصرفها في سائر الموارد الأخرى.

وإن ما ذكره المرحوم العلامة على الرغم مما يكتنه من معنى لطيف، لكنه تحميل على الآيات حيث خوطب رسول الله (صلى الله عليه و آله) بأن السهم الذى جعل لله، وإن تم جعله تحت تصرفك، ولكن الله هو الذى يوجهك بأنك تستطيع أن تعطيه لفقراء المهاجرين.

وقد ذكرت حكمه هذا الحكم فى الآيه السابقه حيث قال تعالى: كَيْ لَا يَكُونَ دُولَهُ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وهذه العبارة كذلك ليست أوسع من ذلك التعبير، بناء على هذا فإن الآيه الثامنه ظاهره فى اللزوم والتعين، بمعنى أنه يلزم على رسول الله أن يعطى من هذا السهم مقداراً لفقراء المهاجرين، وهذا على خلاف ما ذكر من جعل سلطه التصرف وصرف سهم الله بشكل كامل بيد رسوله، فإن احتمال أحد أن الآيه الثانيه جاءت لرفع التهمه عن الرسول (صلى الله عليه و آله) حتى لا يظن الناس بأنه يتصرف مثل الحكام الآخرين الذين يشنون الحروب ويقدمون الضحايا ولكنهم فى النهايه

يجعلون الغنائم من ذلك القتال بتصرفهم ويضعونها في جيوبهم، فجاءت تلك الآية لتقول بأن ما جعل تحت تصرف رسول الله (صلى الله عليه وآله) من قبل الباري يصرف بشكل متعين أو غير متعين في هذه الموارد، فإننا نقول في الجواب بأن مثل هذا الاحتمال أثناء نزول الآية لم يكن موجوداً بالإضافة إلى أن الناس كانوا يعلمون بأنه إذا جعل جميع ذلك تحت تصرف رسوله فإنه سيصرف أكثره على الفقراء.

رأى القرطبي:

لقد ذكر القرطبي في تفسيره عدة احتمالات لقوله تعالى لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ وَهِيَ:

١ - الفىء والغنائم للفقراء المهاجرين.

٢ - نظراً إلى الجملة الواردة في الآية السابقة حيث يقول تعالى: كَيْ لَا يَكُونَ دُولَهُ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ، فإن معنى قوله (للفقراء) أى: (ولكن يكون للفقراء).

٣ - قيل: هو عطف على ما مضى لم يأت بواو العطف. (١)

وقد ذكر للاحتمال الثالث مثلاً بأن العرب أحياناً يقولون (هذا المال لزيد، لعمر، ولبكر) ولم يكونوا يذكرون الواو، وهذه الآية من هذا القبيل، ويجب ملاحظه عدم الفرق في هذا الاستعمال بأن يأتى حرف العطف فى الذيل أو قبله أو، أن لا يأتى قبل ذلك كالمثال المذكور، أو أن تعطف عده موارد بعضها على بعض مع حرف عطف و لا- يأتى فى الأخير بحرف العطف، والدليل على ذلك استظهار العطف فى جميع تلك الموارد ولو لم يوجد حرف العطف فيها.

ص: ٢٤٠

١- (١) تفسير القرطبي، ج ١٨، ص ١٩..

الاحتمال الثالث:

إن الاحتمال الآخر لذلك يتمثل بأنه تضاف مجموعه أخرى إلى المجموعات السابقه فى الآيه الثامنه فيصلح مجموع موارد مصرف الفىء سبع طوائف.

توضيح وتأيد لهذا الاحتمال:

إن أفضل ما يمكن ذكره فى هذا المجال هو أن قوله تعالى: (للفقراء) عطف على ما قبله بواو العطف المقدره، وهذا بنفسه أقرب إلى الفصاحه من أن يكون بدلاً مع ما يحمله من إشكالات.

بناء على هذا يصبح معنى الآيه الكريمه بشكل واضح وسلس وبدون أى تكلف كما يلى:

بأن المجموعه الأخرى التى يُصَرَّف عليها هذا الفىء، هم الفقراء المهاجرون الذين يتمتعون بصفات أربع هى:

١ - فقراء.

٢ - مهاجرين.

٣ - قد أخرجوا من ديارهم وأموالهم.

٤ - فى ابتغاء فضل الله ورحمته.

بمعنى أن هذه المجموعه تحمل من الخصال التى لا توجد فى ابن السبيل، وما يدعو للتعجب أنه إذا جعل (للفقراء) بدلاً لـ (ابن السبيل) فأى ابن سبيل يمكن أن يحمل مثل هذه الخصائص والصفات؟!!

بناء على هذا فقد أضيفت إلى المجموعات والأصناف السابقه مجموعه جديده فى الآيه الثامنه، حيث جُعِل بها مجموع مصارف الفىء سبع طوائف.

ص: ٢٤١

بالإضافة إلى ذلك، فإن الآية التي أتت بعدها قرينه جيده على ما نقول، لأن الله عز وجل يذكر بعد ذلك ما يلي: وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ (١) والذي يتعلق بالأنصار، فذكرت مجموعه ثامنه أيضاً، وقد ورد في شأن نزولها أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قد أعطى من هذا الفىء لثلاثة أشخاص من الأنصار كذلك.

لذا فى المجموع فإن الشارع المقدس ذكر ثمانية أصناف لمصارف الفىء.

والشاهد القوى على هذا القول فعل رسول الله (صلى الله عليه وآله) فيما يتعلق بفىء بنى النضير حيث صرف (صلى الله عليه وآله) من سهم الله فى ذلك الفىء على الفقراء المهاجرين وثلاثة أشخاص من الأنصار.

أما المفسرون الذين لا يقولون بالعطف فى قوله تعالى (للفقراء)، فمن الممكن أن يكون ذلك لجهه أن يؤدى ذلك إلى قولهم بتقدير الواو، والتقدير خلاف للأصل والقاعدة، لذا التجؤوا إلى البديله للقبول.

وقد رأوا فى البديل عدم إمكانية كون (للفقراء) بدلاً من (لله وللرسول)، فجعلوه بدلاً (لليتامى) و (المساكين) و (ابن السبيل)، وبعض آخر جعلوه بدلاً (لليتامى) و (المساكين) و (ابن السبيل) بالإضافة إلى (ذى القربى) كذلك.

- إشكال:

إن من يذكرون بأن قوله تعالى: (للفقراء) بدلاً من أربع مجموعات أى (ذى القربى) و (اليتامى) و (ابن السبيل)، يرد عليهم هذا الإشكال بأنه: لِمَ فُصِّلَ قوله تعالى (لله وللرسول)، ولم يجعلوا (للفقراء) بدلاً من جميع المجموعات الست تلك؟ ويقولون: يجب إعطاء سهم الله كذلك لهؤلاء الفقراء، بالإضافة إلى سهم رسوله الذى ينبغى أن يعطى لهم؟

ص: ٢٤٢

- توجيه الإشكال:

لقد ذكر البيضاوى من مفسرى أهل السنه فى توجيه هذا الإشكال ما يلى: (لأن الرسول لا يسمى فقيراً)^(١).

وذكر الزمخشري ما يلى: (وإنه يترفع برسول الله عن التسميه بالفقير)^(٢).

والحق أن مثل هذا التوجيهات غير مقبوله، لأنه إذا جعل (للفقراء) بدلاً عن (الله) و (للسول) فإنه لا إشكال بأن يتم التفسير كما يلى: أن يعطى سهم الله من قبل رسوله للفقراء أو أن يعطى رسول الله (صلى الله عليه و آله) سهمه للفقراء، حتى يتلى المفسرون ويضطروا لهذه التوجيهات التى لا- معنى لها، فى الحقيقه فإن هذه الجملة شىء فى مقام التعليل، بمعنى إذا قررنا الفىء لله وللرسول، وخصصنا سهماً لهم، فإن الله عز وجل غير محتاج مطلقاً، وكذلك فإن شأن رسوله أعلى من أن يتلقى فقيراً، فإذا

أعطى ما اختصّ بهما من أسهم للفقراء فإنه اختص تلك السهام لهما للإيصال إلى الفقراء والذين تبؤوا الدار والإيمان أى لكى ينتفع الفقراء بها... وعلى كل حال فإن هذه العبارة رفع للتهمة عن الرسول لا تكثير للأصناف.

نتيجه:

تصبح نتيجه البحث: إن الله عز وجل فى الآيات الكريمة السابعه حتى التاسعه من سوره الحشر ذكر لمصرف الفىء ثمانية موارد هى:

(١) لله (٢) للرسول (٣) لذى القربى (٤) لليتامى (٥) للمساكين (٦) لابن السبيل (٧) للفقراء المهاجرين (٨) للذين تبؤوا الدار والإيمان.

ص: ٢٤٣

١- (١) تفسير البيضاوى، ج ٤، ص ٢٤٢.

٢- (٢) تفسير الكشاف..

كيفية الجمع بين آيات سورة الحشر والآيه الأولى من سورة الأنفال:

على الرغم من أنه قد توّضح بالرجوع إلى معنى كلمتي (الأنفال) و (الفىء) ما ذكر في محلّه، بأن المعنى اللغوى لهاتين الكلمتين مختلف، ولكن لا فرق بينهما من حيث المصداق الخارجى.

والفقهاء كذلك لا يفرّقون فى الفقه بين الفىء والأنفال من حيث المصداق، وفى القرآن أيضاً لا يمكن ملاحظه فرق بينهما من حيث المصداق.

فى حين نرى أن الله عز وجل يذكر فى آيه الأنفال أنها مختصّه لاثنتين، لله وللرسول، ولم تُذكر فى تلك الآيه حتى كلمه ذى القربى.

و كما ذكرنا سابقاً فقد تم ذكر ثمانية موارد للصرف فى الآيات الشريفه حول الفىء.

وما هو مسلمّ بأنه إذا استفيد من آيه الأنفال الحصر يصبح الجمع بين هذه الآيات مشكله.

ولكن يلاحظ أنه لا يفهم الحصر من تلك الآيه، وأن الله عز وجل بذكره (الله) و (للرسول) لا يريد نفى ذى القربى، وكذلك لا ينفى اليتامى وسائر الموارد الأخرى.

بالإضافه إلى ذلك فإن الآيه الكريمة متعلقه بغنائم بدر، وقد ذكر فى شأن نزولها، كما ذكر سابقاً، بأن المقاتلين المسلمين اختلفوا فيما بينهم فى كيفية تقسيم غنائم بدر، فنزلت هذه الآيه الشريفه التى يقول فيها تعالى: **الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ**، وإن شأن النزول هذا يوضح شيئاً من مسأله عدم الحصر.

لذا: بناء على ما ذكر سابقاً عندما نضع هذه الآيات الكريمة فى صف واحد تصبح النتيجة بأن الحق يتمثل بقول ما يلى:

إن اللام التي دخلت على (الله) و (الرسول) وسائر الموارد الأخرى، ليست لام الملكيه، بل بمعنى أن الله عز وجل قد جعل التصرف في الأنفال والفيء بيد رسوله، وذكر في سورة الحشر موارد كعناوين للصرف، وذلك بحسب ما يراه رسول الله من مصلحه، وهو ليس محصوراً بهم أيضاً، فمثلاً- يجوز الإعطاء لطالب العلم الذي ليس بيتيم أو مسكين أو من الفقراء المهاجرين شيئاً من الأنفال حتى يستمر في دراسته وتحصيله العلمي.

العلاقة بين الآية السابعة من سورة الحشر والآيه ٤١ من سورة الأنفال:

كما ذكر سابقاً فإن الآية السابعة من سورة الحشر متحده مع الآية ٤١ من سورة الأنفال من حيث التعبير والألفاظ.

فقد جاء في آيه الفيء ما يلي: **إِنَّ الْفَيْءَ لثَلَاثَ طَوَائِفَ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ** وقد ذكر في الآية الشريفه للأنفال ما

يلي: **إِنَّ خَمْسَ الْغَنَائِمِ لَسَتْ طَوَائِفَ هِيَ: لِلَّهِ خُمُسُهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ.**

إذ إن موارد الصرف في آيه الخمس منحصره بتلك الطوائف الست، ولكن بالنظر إلى الموارد الثمانيه المذكوره في الآيات الشريفه من سورة الحشر، حيث ذكر تفصيله سابقاً، يعلم أن الآية السابعة من سورة الحشر على الرغم من أنها تشترك مع آيه الخمس في موارد الصرف ولكن ليست لها علاقه مع خمس الغنائم الاصطلاحيه التي سوف يتم البحث عنها في محله.

إن القسم الختامی لبحثنا سوف تكون إشاره إلى استدلال من الفخر الرازی، على الرغم من أن ذلك الاستدلال ليس متعلقاً بالبحث السابق، ولكن بما أنه ذكر ذلك في ذیل الآیه الشریفه لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ من المناسب أن نشیر إليه بشكل إجمالي، حتى يتضح الحق للمنصفين.

استدلال من الفخر الرازی:

ذكر في ذیل الآیه الشریفه في تأييد أحقيه خلافه أبي بكر وعلى وجوب الاعتقاد بها ما يلي:

(وتمسك بعض العلماء بهذه الآیه على إمامه أبي بكر، فقال: هؤلاء الفقراء من المهاجرين والأنصار كانوا يقولون لأبي بكر خليفه رسول الله والله يشهد على كونهم صادقين، فوجب أن يكونوا صادقين في قولهم، يا خليفه رسول الله، وحتى كان الأمر كذلك وجب الجزم بصحة إمامته).

- ضعف استدلال الفخر الرازی:

تقول الآیه الشریفه: لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً وَيُنْصِرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ (١).

إن قوله تعالى أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ليس معناه أنهم صادقون في جميع أعمالهم وأقوالهم وأموالهم، ويعلم بالرجوع إلى التاريخ أنه لم تكن توجد مثل هذه الحقيقه بأنهم كانوا صادقين في جميع أمورهم، لأنه وجد بين هؤلاء المهاجرين أشخاص ممن كانوا يرتكبون أخطاء، ووجد أفراد كانوا يتنازعون فيما بينهم، وكانوا

يلجؤون إلى رسول الله لحل اختلافاتهم ونزاعاتهم، فهل يمكن أن يكون طرفا الدعوه بنظر الفخر الرازى صادقين فى قولهما؟

ويتعجب الإنسان من الفخر الرازى هذا الاستدلال الذى لا يقبل به أى عاقل.

أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ بمعنى أولئك الأفراد الصادقون فى خصوص نصره رسول الله وفى خصوص دعمهم له.

ولكن هذه الآية لا تدل على أنهم كانوا صادقين فى جميع أمورهم، واستدلالة واهن وضعيف.

ص: ٢٤٧

خاتمه: مأساه فدک

اشاره

ص: ۲۴۹

يعتقد جميع محدثي الشيعة ومفسريهم، وكثير من محدثي العامه ومؤرخيهم بأن الآيتين التاليتين نزلتا في قضيه فدك:

الآيه الأولى: يقول تعالى: **وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا** (١).

الآيه الثانيه: يقول تعالى: **فَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ ذَلِكَ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** (٢).

كانت فدك أرضاً خصبه تقع خارج المدينه على طريق تبوك، ولما فتح المسلمون خيبر في السنه السابعه للهجره وكانت قريبه من فدك ووصل ذلك الخبر المفاجئ إلى أهلها، ولم يكونوا يصدّقون سقوط خيبر الذي كان يتمترس فيه عشره آلاف مقاتل ويتمتع باستحكامات حصينه، ورغم ذلك كلّ سقط بيد المسلمين، عند ذلك نالهم الرعب من المسلمين، وبناء على ما ينقل، فقد أرسلوا شخصاً إلى رسول الله (صلى الله عليه و آله) ليصالحهم عليها بجعل قسم واسع من بساتين فدك تحت تصرف رسول الله (صلى الله عليه و آله) ويعيشوا في ظل الحكومه الإسلاميه.

وبناء على نقل آخر فقد أعطى رسول الله (صلى الله عليه و آله) لأمير المؤمنين على بن أبى طالب (عليه السلام) رايه في فتح خيبر وقال له: **توجّه إلى أهل فدك، فذهب (عليه السلام) إليهم فجعلوا فدك تحت تصرف رسول الله (صلى الله عليه و آله).**

ص: ٢٥١

١- (١) الإسراء: ٢٦.

٢- (٢) الروم: ٣٨..

إن ما يدعو للتعجب أن الفخر الرازي مؤلف (التفسير الكبير) للقرآن، مع ما يتمتع به من مكانه، كيف ينكر الحقائق تعصباً وعناداً! حيث يشير في ذيل الآيه الكريمة من قوله تعالى: ما أفاء الله على رُسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ (١) ويقول: (ذكر البعض أن هذه الآيه متعلقه بفدك)، بل إنه لا يقول بأن فدك كانت لرسول الله وأنه (صلى الله عليه وآله) جعلها لابنته فاطمه، بل يقول: (نعم لقد كانت تحت رسول الله، وكان رسول الله يأخذ مخارجه ومخارج عائلته منها ويعطى الباقي للمسلمين، وقد ادعت ابنته ذلك من بعده).

ولكنه عندما يصل إلى الآيه ٢٦ من سورة الإسراء لا يشير إلى هذه القضية وسبب نزولها، بل يعتبرها مجمله ويقول: (وآت ذاك القربى حقه) مجمل ولا- يبين ما هو ذلك الحق، وعند الشافعي أنه لا- يجب الإنفاق إلا على الولد والوالدين وقال قوم يجب الإنفاق على المحارم).

في حين إن ابن أبي الحديد ينقل قضية فدك عن محمد بن إسحق كما يلي: (لما فرغ رسول الله (صلى الله عليه وآله) من خيبر قذف الله الرعب في قلوب أهل فدك فبعثوا إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فصالحوه على النصف من فدك (ثم يقول) فكانت فدك لرسول الله (صلى الله عليه وآله) خالصه له لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب(٢).

ص: ٢٥٢

١- (١) الحشر: ٦.

٢- (٢) شرح نهج البلاغه، ج ١٦، ص ٢١٠..

صحيح أن فذك قد جعلت لرسول الله (صلى الله عليه و آله) من دون خيل ولا ركاب، ولكن ابن أبي الحديد نفسه يعتقد أن رسول الله (صلى الله عليه و آله) جعل فذك لفاطمه حيث يقول:

(كانت فذك نحلته لفاطمه أنحلها رسول الله (صلى الله عليه و آله).

وينقل الممتقى الهندى فى كتابه (كنز العمال) الذى يعتبر من الكتب الهامه عند أهل السنه عن أبى سعيد الخدرى ما يلى: (لما نزلت (وآت ذا القربى حقه) قال النبى: يا فاطمه! لك فذك)^(١).

نعم، لقد ورد فى بعض ما نقلناه نحن الشيعه ما يلى: (لما نزلت هذه الآيه انشغل فكر النبى بذى القربى من هم وما حقهم فنزل جبرئيل ثانياً وقال: إن الله سبحانه وتعالى يأمرك أن تؤتى فذكاً فاطمه فطلب النبى ابنته فاطمه فقال إن الله أمرنى أن أدفع إليك فذكاً فمنحها وتصرفت هى فيها وأخذت حاصلها وأخذت تنفقها على المساكين)، إن هذا المقدار الذى يقوم على أساس أن فذك قد جعلت فى زمن رسول الله تحت تصرف فاطمه مده ثلاث سنوات، ولم يكن لرسول الله (صلى الله عليه و آله) رأى مباشر فى حاصل فذك ولمن يعطى، بل كانت الصلاحيه التامه لفاطمه الزهراء (س)، حيث ذكر فى تواريخ الشيعه وكذلك فى تواريخ السنه منها: شواهد التنزيل للحاكم، ج ١، ص ٤٣٨، وكذلك فى كنز العمال للممتقى الهندى، ج ٢، ص ٧٦٧).

ويصرِّح ابن كثير كذلك فى (تاريخ دمشق) ما يلى: (كانت فذك فى زمن رسول الله (صلى الله عليه و آله) بيد الزهراء (س) وكان عمالها ووكلاؤها فى ذلك المكان).

ومن العجيب أن الفخر الرازى يذكر فى موضع آخر بدون مناسبه ما يلى: (وبعد أن توفى رسول الله (صلى الله عليه و آله) فإن خليفه ذلك الوقت أخرج العمال والأفراد الذين كانوا

ص: ٢٥٣

١- (١) كنز العمال، ج ٢، ص ١٥٨..

يعملون فيها، حيث تذكر كثير من التواريخ أنهم كانوا وكلاء للزهراء في العمل من قبلها، حيث غصب فدك).

على الرغم من أن كثيراً من مؤرخي أهل السنه ذكروا هذا الأمر وورد في كثير من كتبهم التفسيرية عند ذكرهم سبب نزول هذه الآيه وآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ، ولكن الفخر الرازي يتجاوز ذلك بدون أية إشارة إلى قصه فدك ليقول في النهايه: (إن هذه الآيه مجمله).

وفي الآيتين السادسة والسابعه من سوره الحشر، فإنه يذكر بأن الآيه السادسة متعلقه بقصه فدك لإثبات نظريته بأن الآيه السابعه شرح وتفصيل للآيه السادسة وبيان المستحقين، وقد طرحت نظريتان حول كيفية جعل فدك تحت تصرف الزهراء (س):

لفدك عنوان النحله والعطيه.

عبر في بعض الكلمات عن فدك بالنحله والعطيه التي منحها رسول الله لفاطمه (عليه السلام) ولكن بقرينه شأن نزول هذه الآيه فإنها كانت كذلك بأمر الله عز وجل.

طرح مسأله اليد في بحث فدك:

لقد كانت للسيدة الزهراء (س) يد على فدك لمدته ثلاث سنوات وجعلت وكلاء لها هناك وكانت تأخذ من فوائد فدك بشكل مستقل، حتى بدون الرجوع إلى رسول الله، مقداراً لنفقتها ونفقه أولادها وتصرف الباقي على فقراء المسلمين.

روايه حول فدك:

في تفسير علي بن إبراهيم القمي في ذيل الآيه ٣٨ من سوره الروم، توجد روايه معتبره مفصله تحوز على أهميه كبرى وفيها نقاط هامه حيث يقول علي بن إبراهيم: (حدثني أبي عن ابن أبي عمير عن عثمان بن عيسى وحماد بن عثمان عن أبي عبد

الله (عليه السلام) قال لما بويح لأبي بكر واستقام له الأمر على جميع المهاجرين والأنصار بعث إلى فديك فأخرج وكييل فاطمه بنت رسول الله (صلى الله عليه و آله) منها فجاءت فاطمه (عليه السلام) إلى أبي بكر فقالت يا أبا بكر منعنى عن ميراثى من رسول الله (صلى الله عليه و آله) وأخرجت وكيلى من فديك، فقد جعلها لى رسول الله (صلى الله عليه و آله) بأمر الله، فقال لها هاتى على ذلك شهوداً، فجاءت بأم أيمن فقالت لا أشهد حتى أحتج يا أبا بكر عليك بما قال رسول الله (صلى الله عليه و آله) فقالت أنشدك الله ألت تعلم أن رسول الله (صلى الله عليه و آله) قال إن أم أيمن من أهل الجنة قال بلى قالت فأشهد أن الله أوحى إلى رسول الله (صلى الله عليه و آله) فأت ذا القربى حقه فجعل فديك لفاطمه بأمر الله، وجاء على (عليه السلام) شهد بمثل ذلك فكتب لها كتاباً بديك ودفعه إليها فدخل عمر وقال ما هذا الكتاب فقال أبو بكر إن فاطمه ادعت لديك وشهدت لها أم أيمن وعلى فكتبت لها بديك فأخذ عمر الكتاب من فاطمه فمزقه وقال هذا فىء المسلمين.

وقال أوس الحدثنان وعائشه وحفصه يشهدون على رسول الله (صلى الله عليه و آله) بأنه قال: إنا معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقه فإن علياً زوجها يجر إلى نفسه وأم أيمن فهى امرأه صالحه لو كان معها غيرها لنظرنا فيه فخرجت فاطمه (عليه السلام) من عندهما باكيه حزينه.

فلما كان بعد هذا جاء على (عليه السلام) إلى أبي بكر وهو فى المسجد وحوله المهاجرون والأنصار فقال يا ابا بكر لم منعت فاطمه ميراثها من رسول الله (صلى الله عليه و آله) وقد ملكته فى حياه رسول الله فقال أبو بكر هذا فىء المسلمين فإن أقامت شهوداً أن رسول الله (صلى الله عليه و آله) جعله لها وإلا فلا حق لها فيه.

فقال أمير المؤمنين (عليه السلام) يا أبا بكر تحكم فىنا بخلاف حكم الله فى المسلمين، قال لا قال فإن كان يد المسلمين شىء يملكونه ادعيت أنا فيه من تسأل البيه قال إياك كنت أسأل البيه على ما تدعيه على المسلمين قال فإذا كان فى يدى شىء وادعى فيه

المسلمون فتسألني البيه على ما فى يدى وقد ملكته فى حياه رسول الله (صلى الله عليه و آله) وبعده ولم تسأل المسلمين البيه على ما ادعوا على شهوداً كما سألتنى على ما ادعيت عليهم.

فسكت أبو بكر ثم قال عمر يا على دعنا من كلامك فإننا لا نقوى على حججك فإن أتيت بشهود عدول وإلا فهو فىء المسلمين لا حق لك ولا لفاطمه فيه.

فقال أمير المؤمنين (عليه السلام) يا ابا بكر تقرأ كتاب الله فقال نعم فقال أخبرنى عن قوله تعالى (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً) فى من نزلت أفينا أم فى غيرنا، قال بل فيكم قال فلو أن شاهدين شهدا على فاطمه بفاحشه ما كنت صانعاً قال كنت أقيم عليها الحد كما أقيم على سائر المسلمين قال كنت إذاً عند الله من الكافرين، قال ولم، لأنك رددت شهاده الله لها وقبلت شهاده الناس عليها، كما رددت حكم الله وحكم رسول الله أن جعل رسول الله (صلى الله عليه و آله) لها فذك وقبضته فى حياته ثم قبلت شهاده أعرابى بائل على عقبه عليها فأخذت منها فذك، وزعمت أنه فىء المسلمين وقد قال رسول الله (صلى الله عليه و آله) البيه على من ادعى واليمين على من ادعى عليه.

قال: فدمدم الناس وبكى بعضهم فقالوا صدق والله على ورجع على (عليه السلام) إلى منزله قال ودخلت فاطمه إلى المسجد وطافت بقبر أبيها (صلى الله عليه و آله) وهى تبكى وتقول:

إننا فقدناك فقد الأرض وابها..... ورددت أشعاراً

قال فرجع أبو بكر إلى منزله وبعث إلى عمر فدعاه ثم قال أما رأيت مجلس على منّا اليوم والله لئن قعد مقعداً مثله ليفسدن أمرنا فما رأى قال عمر رأى أن تأمر بقتله قال فمن يقتله قال خالد بن الوليد، قالاً فهو ذاك فقال خالد متى أقتله.

قال أبو بكر إذا حضر المسجد فقم فى جنبه فى الصلاه فإذا أنا سلمت فقم إليه فاضرب عنقه قال نعم.

فسمعت أسماء بنت عميس ذلك وكانت تحت أبي بكر فقال لجاريتهما اذهبي إلى منزل علي وفاطمة فأقرأهما السلام وقولي لعلي إن الملائمة يأمرون بك ليقتلوك فاخرج إنى لك من الناصحين، فجاءت الجارية إليهما فقالت لعلي (عليه السلام) إن أسماء بنت عميس تقرأ عليكما السلام وتقول إن الملائمة يأمرون بك ليقتلوك فاخرج إنى لك من الناصحين، فقال علي (عليه السلام) قولي لها إن الله يحيل بينهم وبين ما يريدون.

ثم قام وتهيأ للصلاة وحضر المسجد ووقف خلف أبي بكر وصلى لنفسه وخالد بن الوليد إلى جنبه ومعه السيف فلما جلس أبو بكر في التشهد ندم على ما قال وخاف الفتنة وشده على وبأسه فلم يزل متفكراً لا يجسر أن يسلم حتى ظن الناس أنه قد سها ثم التفت إلى خالد فقال يا خالد لا تفعل ما أمرتك به السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فقال أمير المؤمنين (عليه السلام) يا خالد ما الذى أمرك به، قال أمرنى بضرب عنقك قال وكنت تفعل قال إى والله لولا إنه قال لى لا تفعل لقتلتك بعد التسليم.

قال فأخذه علي (عليه السلام) فضرب به الأرض واجتمع الناس عليه فقال عمر يقتله ورب الكعبة فقال الناس يا أبا الحسن الله الله بحق صاحب هذا القبر فخلّى عنه قال فالتفت إلى عمر وأخذ بتلابيبه وقال يا ابن الصهاك لولا عهد من رسول الله (صلى الله عليه وآله) وكتاب من الله سبق لعلمت أينما أضعف ناصراً وأقل عدداً ثم دخل منزله. (١)

دراسة سند الرواية:

كان للمرحوم المحقق البروجردى (رضوان الله تعالى عليه) أسلوب فى البحث الرجالى، حيث عيّن طبقات من الرواه، وهذا التقسيم يشمل الرواه ابتداء من عصر رسول الله (صلى الله عليه وآله) وبالترتيب مروراً بزمن التابعين ومن ثم تابعى التابعين وهكذا حتى

ص: ٢٥٧

المرحلة المعاصره حيث استمر هذا التقسيم، وإن فائده هذا التقسيم على طبقات يكمن في أن من يوجد في الطبقة التاسعه لا يستطيع أن ينقل مباشره ممن يقع في الطبقة السابعه، أو إن من يقع في الطبقة الثامنه لا- يستطيع أن يروى عن من هو في الطبقة الخامسه مباشره، وقد حدّد المرحوم البروجردى الوسائط الموجوده بين الطبقات.

ويقع المرحوم الكليني في الطبقة التاسعه، أما على بن إبراهيم القمي فيقع في الطبقة الثامنه، ويقع أبوه إبراهيم بن هاشم في الطبقة السابعه.

وينقل المرحوم الكليني هذه الروايه عن على بن إبراهيم، والذي نقله بدوره عن أبيه إبراهيم بن هاشم، وبدوره روى هذه الروايه عن ابن أبي عمير الذي رواها عن عثمان بن عيسى وحماد بن عثمان، وإن عثمان بن عيسى من رؤساء الواقفيه ولكنه من الواقفيه الذين يستند الرجاليون إلى أقواله ورواياته.

ويقع عثمان بن عيسى وابن أبي عمير كلاهما في الطبقة السادسه، حيث يرويان عن الكاظم (عليه السلام) وعن الرضا (عليه السلام).

ولكن بما أن حماد بن عثمان من الطبقة الخامسه ويقع عثمان بن عيسى في الطبقة السادسه لذا يوجد هذا الاحتمال بأن هذا الشخص قد وقع سهواً في سند الروايه، بمعنى: عثمان بن عيسى عن حماد بن عيسى، فإن كان في عثمان بن عيسى بعنوان واقفيته إشكال، فلا إشكال في حماد بن عيسى (لقد استفيد في ذكر هذه المطالب من بعض كتب تلامذه المحقق الكبير البروجردى)، ولذا فإن سند هذه الروايه معتبر.

دراسه مضمون الروايه:

يقول الصادق (عليه السلام):

(لما بويح لأبي بكر واستقام له الأمر على جميع المهاجرين والأنصار) إن المراد من قوله (الأمر) في هذا المقام هو الحكم، بمعنى أنه عندما استتب

أمر حكمه، واطمأن أبو بكر من هذه الناحية، (بعث إلى فدك فأخرج وكيل فاطمه بنت رسول الله منها) وبما أنه لم يكن قد مضى على بيعته عدة أيام وبالنظر إلى جميع المشكلات التي كان يواجهها المسلمون آنذاك، فإن من الأمور الأولى التي قام بها أثناء استلامه الحكم، باعتراف الشيعة والسنة، غضب فدك من فاطمه (عليه السلام).

- سؤال:

لماذا أقدم أبو بكر فور استلامه الخلافة على أخذ فدك من فاطمه (عليه السلام) وما ضروره ذلك أصلاً بالنسبه إليه؟

- الجواب:

إن ما نعتقد به أنه كان لفدك دخل عظيم، بل ورد في بعض التواريخ ما يلي: (لقد كان وارد فدك ٧٢ ألف دينار سنوياً)، وهذا الحجم الكبير من الأموال، كان منشأ خوف وذعر في أن يتحول إلى وسيله لمعارضه الحاكم وإسقاطه، وإن تم صرف تلك الأموال على ذلك لتحقيق، ومن جهة أخرى فإن قلوب الناس كانت تميل لأهل البيت (عليه السلام) فلو أمّنت أمور دنياهم من قبلهم (عليه السلام) لوقفوا جميعاً إلى جانبهم، ولبقى بنو تميم وبنو عدى وبنو أمية بلا داعم أو سند، لذا عملوا على استغلال نقطه ضعف عوامّ الناس الذين وصفهم أمير المؤمنين (حليت الدنيا في أعينهم وراق زبرجها) أو من وصفهم الحسين (عليه السلام) (الناس عبيد الدنيا)، فكانوا يعرفون نقاط ضعف هؤلاء الناس، وأرادوا أن يبعدهم عن أهل البيت (عليه السلام) عبر بذل الأموال والعطايا، حيث وصف ذلك دعبل الخزاعي قائلاً:

أرى فيئهم في غيرهم متقسماً وأيديهم من فيئهم صفرات

فقاموا بهذا العمل عبر الاستيلاء السريع على فدك، وقد ذكرت الزهراء (س) في احتجاجها على أبي بكر ما يلي: إني أصرف دخل ووارد هذا المكان على فقراء

ص: ٢٥٩

المسلمين فحسب فكن مطمئناً من هذه الناحية لأنى لن استغل هذا الأمر لمواجهه حكمك) ولكن الأمر المهم الذى ينبغى ملاحظته أنهم كانوا يريدون أن يقهروا الزهراء (س) حسب الظاهر على أمر ما، وذلك عبر القول بأن فدك للمسلمين، وأنك قد أخذته بدون وجه شرعى، فقاموا بهذا الأمر حتى لا يصل الأمر إلى ادعاءات أصل الخلافه وأصل الولاية، وبما أن الزهراء (س) كانت عالمة بأن أبا بكر قد أخرجت وكلاءها من فدك، فقد أتت إليه وقالت له: (يا أبا بكر تحرمنى من ميراث وصلنى من رسول الله؟) ومن ثم قالت: (وأخرجت وكيلى منها فى حين أن رسول الله قد جعله لى بأمر من الله عز وجل)، وهذه العبارات تكشف أنها كانت مالكة لهذا المكان وبأمر من الله عز وجل، وقد طلب أبو بكر شاهداً فأحضرت أم أيمن.

شاهد من أهل الجنة على فدك:

كانت أم أيمن جاريه رسول الله (صلى الله عليه و آله) تحظى باهتمامه، وقد حرّرها رسول الله (صلى الله عليه و آله) وتزوجت بعد تحريرها، وبعد مده مات زوجها فرغبت بالزواج مجدداً فجاءت إلى رسول الله (صلى الله عليه و آله) لذلك، فقال رسول الله (صلى الله عليه و آله) عندها عن أم أيمن ما يلى: (من أراد أن يتزوج امرأه من أهل الجنة فليتزوج من أم أيمن) فتزوجها زيد بن حارثه، وهنا استفادت أم أيمن من هذه الحادثه من كلام رسول الله (صلى الله عليه و آله) فى حقها مقابل أبى بكر، وخاطبته بأنها لن تشهد حتى تحاجّه بما قال عنها رسول الله، فأقسمت على أبى بكر وقالت له: ألا تعلم أن رسول الله قال عنى أنى من أهل الجنة؟ فأجابها أبو بكر بالإيجاب، وقد أرادت أم أيمن بذكر هذا الأمر أن تبين بأنها لا- تكذب فى قولها لأن أهل الجنة لا يكذبون ولا يشهدون زوراً، ومن ثم شهدت أن الله عز وجل قد أوحى

هذه الآية إلى رسوله (صلى الله عليه وآله) وإن رسول الله (صلى الله عليه وآله) جعل فذك لفاطمه بأمر من الله، ومن ثم جاء أمير المؤمنين على بن أبي طالب (عليه السلام) وشهد بذلك.

فقبل أبو بكر ذلك، وكتب شيئاً به للزهراء (عليه السلام)، فإذا بعمر يأتي ويسأله عمّا كتب، فقال أبو بكر: إن فاطمه ادّعت فذكاً وشهد لها أم أيمن وعلى، فأخذ عمر ما كتبه أبو بكر للزهراء ومزّقه، وقال: هذا فيء المسلمين، وهو ما يذكره أهل السنه حول فذك بأنها كانت فيئاً للمسلمين.

- سؤال: من يحدّد وضع الفىء؟

- جواب:

إن الله عز وجل من يحدّد وضع الفىء وتكليفه، حيث يقول حول ذلك فى الآية الشريفة: ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب (١).

لقد جعل الله عز وجل فى هذه الآية ذى القربى من مصارف الفىء ومستحقه، وأمر الله رسوله (صلى الله عليه وآله) أن يجعل هذا الفىء الخاص تحت تصرف الزهراء (س)، وذلك بعنوان حقها لا أن يجعل تحت تصرفها حتى تقوم بإيصالها إلى مستحقها بشكل صحيح، وتلاحظون أن التعبير المذكور فى الآية الكريمة ما يلى:

فآت ذى القربى حقه أى إن فذك جميعاً للزهراء (س)، طبعاً إن أهل هذا البيت (عليه السلام) لم يكونوا يسعون وراء حطام الدنيا، بل إنها كانت تأخذ شيئاً من

ص: ٢٤١

محاصيلها لها وتصرف قسماً كبيراً منها للفقراء، ولكن مع ذلك فإنها لو لم تكن تصرف على الفقراء لم يكن فيه إشكال.

وإن ما يدعى أن فدك فيء للمسلمين يعتبر اجتهاداً مقابل أمر الله عز وجل!

وما كان موجوداً حتى ذلك الوقت كان يمثل اجتهاداً مقابل نص رسول الله (صلى الله عليه وآله) حيث ذكره أهل السنه أنفسهم فعلى سبيل المثال: كان رسول الله قد أحلّ المتعه، فحرّم عمر متعتى الحج والنساء، فى مظهر للاجتهاد مقابل النص، ولكن فى قصه فدك فإن هذا الأمر اجتهاد مقابل أمر الله عز وجل، وهنا شهدت أم أيمن بأن رسول الله (صلى الله عليه وآله) جعل فدك لفاطمه (عليه السلام)، بل إنه توجد فى كثير من الكتب الروائيه والتاريخيه عند أهل السنه حول شأن نزول هذه الآيه، أنه بعد أن نزل قوله تعالى فَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ أعطى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فدك لفاطمه (عليه السلام).

وبعد أمر الله عز وجل كيف يمكن القول (هذا فيء المسلمين)!!؟

ومن ثم يستمر الخليفه فى كلامه وينقل شيئاً من أوس وعائشه وحفصه بأن الرسول قد قال إنا معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقه.

لماذا تركّز البحث حول عنوان الإرث؟

على الرغم من أن البحث حول فدك مطروح على أساس أنها كانت نحلّه وعطيه وبأمر من الله عز وجل، وأن فاطمه الزهراء (س) قد تصرفت فى فدك لمدّه ثلاث سنوات وأكثر بعنوان (اليد)، ولكن لماذا تمحور البحث فى هذه الحادّته على الإرث؟

للإجابة على ذلك توجد احتمالات:

الاحتمال الأول: ربما لم يكن المراد من كلمه (الإرث) فى كلمات الزهراء (س) التى استعملته فى خطابها لأبى بكر وقالت: (يا أبا بكر منعنى عن

ميراثي)، هو الميراث المصطلح عليه فقهيًا في الأموال التي يتركها الميت بعد وفاته، بل المراد منه المعنى اللغوي، وهو أعم وأشمل بحيث يستوعب زمن حياه صاحب الميراث لا بعد مماته فحسب، بمعنى ما عندنا من رسول الله (صلى الله عليه وآله) بعنوان ذكرى منه جعل تحت تصرفنا.

وفي زمن الحياه أحياناً يعبر العرف بأن الأخلاق الفلانيه والسلوك الفلاني ورثناها من أبينا، وفي بعض الأحيان فإنها في الأموال أيضاً ليست مقيدة بالموت.

إشكالات الاحتمال المذكور:

لهذا الاحتمال إشكالات كثيرة منها:

إن السيده الزهراء نفسها في خطبتها المعروفه قد أشارت إلى الإرث بالاصطلاح الفقهي، وخاطبت أبا بكر قائله: (أترث أباك ولا أترث أبي؟).

وتمسكت كذلك بآيات متعدده من القرآن الكريم تتعلق بالبحث حول الإرث الاصطلاحى، والعجب أنها أتت تقريباً بجميع الكليات والضوابط المتعلقة بالإرث واستدللت به واحتجت، وهذه الآيات هي:

وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ (١).

يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ (٢).

لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا (٣).

ص: ٢٤٣

١- (١) الأنفال: ٧٥، الأحزاب: ٦.

٢- (٢) النساء: ١١.

٣- (٣) النساء: ٧.

فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي وَيَرِثْ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا (١).

وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ (٢).

تلك آيات متعلقه بالإرث الاصطلاحي، لذا لا يمكن القول بأن كلمه الميراث والإرث التي وردت في كلام الزهراء يراد منها المعنى اللغوي أو معنى أشمل من المعنى الاصطلاحي وأعم.

الاحتمال الثاني:

إن هذا الاحتمال أقوى من سابقه ويتمثل بأن السيده الزهراء (س) كانت تعلم أنها لو طرحت موضوع (النحله) أو (اليد)، لما كان هذا الأمر مقبولاً عند عموم الناس.

فلو ادعت بأن هذا شيء أعطاه الله لي ووكلني إياه رسوله، وشهدت أم أيمن وأمير المؤمنين وأسماء على ذلك، والآيه الشريفه التي نزلت يأمر الله عز وجل جبرئيل فيها أن يقول لرسول الله: اجعل فذك للزهراء، وشهد هؤلاء على النحله،

لكانت النتيجة: عدم مقبوليه هذا الطرح عند عموم الناس، وعلى الرغم من أن قاعده (اليد) قاعده عقلايه وأمر يتمتع باستحكام فقهي وحقوقى وقانونى، ولكنه عند عموم الناس غير قابل للفهم.

بل إن ما يمكن للناس أن يفهموه يتمثل بمسأله الإرث، وهى من القوانين المسلّمه التي كانت موجوده قبل الإسلام وقبّلها الإسلام بعد ظهوره وعين حدوده.

لذا فقد دخلت الزهراء (س) للمحاجه عبر هذا الطريق، لأنها كانت مؤثره في عموم الناس، ولأنها أوسع دائره من (النحله) و (اليد).

ص: ٢٦٤

١- (١) مريم: ٦.

٢- (٢) النمل: ١٦..

يذكر الصادق (عليه السلام) للمفضل في روايه أنه عندما تمت البيعه، اقترح الخليفة الثاني في تلك اللحظات الأولى على الخليفة الأول بوجوب أخذ كل ما هو عند علي وفاطمة من خمس وفدك وفيء، مستدلاً بأنه إذا بقيت فدك والفىء والخمس عندهم فإن الناس سوف يلتفون حولهم ويتعدون عنك، وإن هؤلاء الناس ممن إذا رأوا المال تحت تصرفك أتوا إليك).

والنقطة الثانية المطروحة هنا بأن الزهراء لو طرحت عنوان (المنحله) أو عنوان (اليده) لُحصر ذلك بفدك فحسب، في حين أنها كانت تعلم أنهم كانوا بصدد خطط أوسع يريدون من خلالها أن يستولوا على جميع الأموال التي بأيديهم. ولذا طرحت مسأله (الإرث) حتى يبقى جميع ما كان في أيديهم من رسول الله (صلى الله عليه و آله) من فدك وغير فدك، وتمنع غضبها.

الاحتمال الثالث:

وهذا الاحتمال قابل للجمع مع الاحتمال الثاني، بأن الزهراء (س) رأت أن الخليفة الأول طرح حديثاً مزوراً ومجعولاً وقام بالبدعه في الدين، لذا توجهت إلى آيات الإرث وردت عليه بها، وفي نظرنا ورأينا فإن الاحتمال الثاني هو الأفضل والأقوى.

الخليفة الأول والحديث المجعول:

كما مرّ في هذه الروايه، فقد ذكر الخليفة الأول عن رسول الله أنه قال:

(إننا معاشر الأنبياء لا نورث) وهذا الحديث مجعول، بغضّ النظر عن مناقضته لظواهر القرآن بل لصريحه، إذ لم يرو أحد قبل أبي بكر مثل هذا الحديث عن رسول الله (صلى الله عليه و آله)، ويعتقد محدّثوا أهل السنه أنفسهم بأنه إذا كان رسول الله (صلى الله عليه و آله) ذكر مثل هذا الحديث حقيقه فلماذا لم ينقل هذا الحديث من قبل؟

ص: ٢٤٥

لماذا لم ينقل هذا الحديث كل هؤلاء الصحابه واكتفى بنقله أوس وعائشه وحفصه؟!

من الواضح أن مثل هذا الحديث مجعول ومردود.

سؤال مهم:

بالإضافة إلى ما ذكر سابقاً هناك سؤال يطرح بأنه: لماذا مكن الخليفة الأول زوجات الرسول من البقاء في حجرات السيده الزهراء (س)؟ بل إن دفن الخليفة الأول تمّ فيها، وقد طلب الخليفة الثانى الذى كان من مؤيدى هذه النظرية فى زمن حياته من عائشه أن يدفن فى جنب أبى بكر، مع أنه يلزم أن تقول طبقاً لاستدلاله وادعائه ما يلى: إن رسول الله قد ترك الدنيا دون أن يرث أرضاً ولا بيتاً ولا حجره، ويجب عليكم أن تهينوا مكاناً لأنفسكم، إذأ، لماذا استفادوا من هذا الحديث فقط ضد فاطمه (عليه السلام)؟ ولماذا لم يتمسكوا بهذا الحديث بالنسبه إلى أزواج رسول الله وأبقوهم هناك؟

إكمال للروايه:

ورد فى إكمال هذه الروايه ما يلى: وقد طعن عمر فى الشهود وقال: (إن علياً زوجها يجزّ إلى نفسه).

- إشكال:

إن النقطه المهمه تكمن فى أنه إذا كانت فدك فيئاً للمسلمين، وجاؤوا بآلاف الشهود على ذلك، فإن ذلك غير مؤثر، بل يجب أن يجعل الفىء تحت تصرّف الحاكم الإسلامى، فى حين إن عمر، هنا، حصر إشكاله فى شهاده أمير المؤمنين بأنه زوج الزهراء ويشهد لنفعه، وأم أيمن كذلك فإنها، وإن كانت امرأه مؤمنه لكنها تحتاج إلى شاهده أخرى إلى جانبها لتعطى رأيها حول هذا الأمر.

ص: ٢٦٦

أولاً: لقد ذكر رسول الله (صلى الله عليه و آله) حول أم أيمن، كما ذكر سابقاً، بأنها من أهل الجنه، بناء على هذا فإن شهادتها تعادل شهاده عدّه أشخاص وتوجب القطع، وإن الإتيان بشهاده شخصين لازم عندما لا توجد قرائن علميه، ويشبه ذلك المعنى ما حدث في زمن رسول الله حول خزيمه ذى الشهادتين.

ثانياً: إن الإشكال يكمن، بأنه حتى لو انضم آلاف الشهود الآخرين، فإنه إذا كانت فدك فيئاً للمسلمين عندها لا ينبغي أن يجعل في تصرف الآخرين.

لذا لماذا قال عمر ذلك؟ وما جواب أهل السنه على هذا التهافت؟

جهل الخليفه بأحكام القضاء:

عندما يقول الخليفه الثانى بأنه إذا انضم شاهد آخر إلى أم أيمن فعند ذلك تكون شهادتها مقبوله، من ذلك يعلم أن هذين الشخصين "الخليفتين" كانا جاهلين بأحكام القضاء فى الإسلام، لأن جميع المذاهب الأربعة عند أهل السنه اتفقت على أن شهاده امرأه منضمّه إلى قسّم المدعى كافٍ فى الأمور المالىه، عندها كانا يستطيعان أن يقولوا: إن أم أيمن شاهده، وعليك أن تقسمى على ذلك لكى تحلّ المسأله.

لذا يعلم أنهما لم يكونا يسعيان للعمل بناء على أحكام القضاء الإسلاميه، فلو أنهما كانا يريدان العمل بذلك لاكتفيا بالشاهد واليمين، وقد تكرر مثل هذا الأمر فى زمن رسول الله (صلى الله عليه و آله) نفسه، فلماذا لم يريدوا فى هذه الحاله أن يطبقا ما تكرر فى زمن رسول الله (صلى الله عليه و آله)، ولم يعملوا به؟

أهميه فدك:

من القضايا الهامه التى ينبغى طرحها، وطبقاً لما نقله أبو هلال العسكرى أن أول شخص ردّ فدك هو عمر بن عبد العزيز، حتى اجتمع فى زمنه جمع من قضاة العامه

ص: ٢٤٧

وأشكلوا عليه فعله وقراره، فأجابهم: لوجود بينه، بالإضافة إلى أن الزهراء كانت لها يد عليه، عندها يتضح أن فدك كانت للزهراء (عليه السلام).

إذ قال عمر بن عبد العزيز ما يلي: إني أقوم بذلك تقرباً إلى الله عز وجل حتى أكون مشمولاً يوم القيامة بشفاعه الحسينين بهذا العمل!

وقد نفذ ذلك الأمر وردّ فدك وجعله تحت تصرف الإمام الباقر (عليه السلام).

وقد غصب فدك يزيد بن عبد الملك مرتين، فردّها أبو العباس السفاح، فغصبها يزيد بن عبد الملك مره أخرى وردّها أبو العباس السفاح، فغصبها المنصور العباسي وبقيت تحت بنى العباس حتى زمن المأمون، فشكل المأمون مجلس مناظره وجمع فيها قضاة العامة وعلماءهم، وأخذ من جميعهم إقراراً بأن فدك للزهراء.

لذا ردّها المأمون، وبعد ذلك غصبها المتوكل مره أخرى، وكل هذا كاشف عن أن موضوع فدك كان موضوعاً مهماً وكل حاكم يصل إلى الحكم إذا كان يمتلك ذره إيمان كان يردّ فدك، وإن لم يكن فيه ذره إيمان كان يستولى عليها فوراً حتى يجنى محاصيلها ومواردها.

أشنع من غصب فدك

ورد في كتاب (كفايه الموحدين) الذي يعدّ من الكتب الجيده جداً ما يلي:

(إن رفض شهاده على (عليه السلام) من قبل الخليفة الثاني أشنع وأقبح من أصل غصب فدك) وهو الحق إذ إن تصرّفهم هذا أقبح من غصب فدك، إذ كيف يتجرأ شخص أن يردّ شهاده شخص مثل على بن أبي طالب (عليه السلام) قائلاً: إن شهادته غير مقبوله؟

تلك الشخصية التي لم تبدر منها معصية، أو يصدر منها كذب، وإن تقواه وزهده معروف ومشهور بين العام والخاص، ولكن مع الأسف فإنهم تعاملوا معه بمثل هذه الطريقة، وردّ ورفض ادعاء الزهراء (س) كذلك من قبيل هذا الأمر، لأنها، باعتراف أهل السنه كذلك، من مصاديق أهل البيت الذين نزلت فيهم آية التطهير.

احتجاج أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) مع الخليفة:

وفي إكمال الروايه يذكر ما يلي: بعد كلام عمر، رجعت الزهراء (س) مغمومه محزوننه باكيه من عند هذين الشخصين، ومن ثم جاء أمير المؤمنين (عليه السلام) إلى أبي بكر وقال له: لِمَ منعت فاطمه من ميراث رسول الله؟ فأجابه أبو بكر: هذا فيء المسلمين، فإن أتت فاطمه بشهود بأنها لها ساقبل ذلك وإلا فلا، عند ذلك قال أمير المؤمنين (عليه السلام) معترضاً على كيفية قضاء أبي بكر: هل تريد أن تقضى فينا أهل البيت على خلاف حكم الله بين المسلمين؟ فقال أبو بكر: لا، فقال علي (عليه السلام) إذا كان في يد مسلم شيء مثل بيت وادعيته لنفسى فممن تريد البينه؟ من ذلك الشخص الذى له يد؟ أو منى حيث ادعى؟ فقال أبو بكر: أريد منك البينه، عند ذلك طرح علي (عليه السلام) عكس ذلك السؤال عليه وقال: إن كان فى يدي شيء وادعى سائر المسلمين أنه لهم فممن تريد البينه؟ قال أبو بكر: أريد البينه من المدعى، فقال علي: إذا لماذا تطالب شهوداً من الزهراء (س)، فى حين إنها تصرفت أن فدك كانت تحت يدها لمدة ثلاث سنوات وكان لها يد عليها وتحت تصرفها.

فسكت أبو بكر ومن ثم قال عمر - حيث علم أنه كان موجوداً هناك - : يا علي! لا تجادلنا فلا طاقه لنا على مجادلتك، فكرر عمر وأبو بكر قولهما السابق وقالوا- إن أتيت بشهود عدول بأن فدك لكم فهو لكم وإلا- فهو فىء للمسلمين ولا- حق لك أو لفاطمه فيها، فقال علي (عليه السلام) يا أبا بكر أقرأت القرآن؟ فقال نعم قال (عليه السلام): فعلى

من نزلت آية التطهير: إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ألم تنزل فينا؟ قال أبو بكر: نعم نزلت فيكم، فقال (عليه السلام): فإن أتى شهود وشهدوا أن فاطمه ارتكبت فاحشه والعياذ بالله فماذا تفعل؟ فقال: أجرى عليها الحد كسائر نساء المسلمين! قال (عليه السلام): فأنت كافر في هذه الحالة، قال: لماذا؟ قال: لأنك رددت شهادة الله بطهاره فاطمه وقبلت شهادة هؤلاء الناس!

ومن ثم قال علي (عليه السلام) إنك في قضيه فدك رددت حكم الله وحكم رسوله، حيث جعل رسول الله (صلى الله عليه وآله) بأمر الله فدك لفاطمه وتحت تصرفها وقبلت شهاده شخص (الظاهر أنه أوس بن حدثان) يبول واقفاً، وعلى هذا الأساس أخذت فدك من فاطمه وادعيت أنه فيء المسلمين، وأضاف علي (عليه السلام): ألم تسمع رسول الله يقول (البينه على من ادعى والقسم على المدعى عليه)؟

رد فعل الناس:

من ذيل الروايه يعلم أن هذه الحادته جرت في المسجد وسط حضور الناس، إذ ورد في الروايه أنه حدثت همهمه وضجيج بين الناس وبكى بعضهم وقالوا: (والله إن علياً يقول الحق).

في هذا الاحتجاج لم يدخل علي (عليه السلام) من باب الإرث، بل من باب اليد وقال إن فاطمه ذو اليد عليها، وكل من يدعى خلاف ذلك فيجب عليه أن يقيم البينه، ولذلك فإن أبا بكر حسب إقراره يجب أن يطلب البينه من المدعى فلم يطلب من الزهراء البينه مع أنها ذو اليد؟!!

ص: ٢٧٠

موضوع آخر من كتاب كفايه الموحدين:

إن النقطة الأخرى التي توجد في هذا الكتاب ما يلي:

إذا أغمضنا العين عن مسأله اليد، ووضعنا جانباً مسأله كونها من ذى اليد، فإنه بمحض أن الزهراء معصومه بمقتضى آيه التطهير، ألا ينبغى لأبى بكر أن يقبل قولها؟ مع أنه كان يعلم أنها مبرّءه من الكذب وهذا الموضوع أظهر من الشمس.

عناد وتعصّب وإنكار لعصمه الأنبياء!

أحياناً يجزّ العناد والتعصب الإنسان إلى مكان شاذّ، بحيث أدى ببعض علماء العامه إلى إنكار عصمه الأنبياء لتوجيه عمل أبى بكر.

ففى واقعه أنه ادّعى أعرابى فى زمن رسول الله (صلى الله عليه و آله)، أنه باعه (صلى الله عليه و آله) جملاً ولم يقبض ثمنه، فقال رسول الله: إنى أعطيت لك ثمن الجمل، عند ذلك قال خزيمه بن ثابت: إنى أشهد أن رسول الله أعطاه ثمن الجمل، عند ذلك قال رسول الله: إنك لم تكن أثناء الصفقه معنا فكيف تشهد؟ فقال يا رسول الله: إن مقام العصمه التى لكم يجعلنا على يقين بأنك صادق القول، ولذا لم يردّ رسول الله شهادته وسماه خزيمه ذا الشهادتين.

إن النقطة المهمه فى هذه الحاله أن شهاده خزيمه لم تكن من حسّ بل عن علم.

عذر أقبح من ذنب؟!!

لقد طرح بعض من كبار أهل السنه مثل الملاً سعد التفتازانى والمير سيد شريف الجرجانى وبعض من شارحى (شرح التجريد) مطلبين فى توجيههم لكلام أبى بكر هما:

المطلب الأول:

ذكر هؤلاء من علماء أهل السنه فى رد عقيدته الشيعة المبنيه على عصمه الأنبياء ما يلى:

(إنكم تقولون بأن فاطمه الزهراء معصومه فى حين إننا لا نقبل أصلاً عصمه الأنبياء).

ص: ٢٧١

إى إنهم أنكروا عصمه الأنبياء بشكل كامل لتبرير فعل أبى بكر فى تلك الواقعة.

فى حين إذا لم يكن الأنبياء معصومين فكيف يستطيع الناس أن يعلموا ويصدقوا أن ما يقول هؤلاء صحيح من عند الله؟

المطلب الثانى:

إن ما يؤكد عليه هؤلاء يتمثل فيما يلى: (فى باب القضاء لا فرق فيمن يكون أحد طرفى المرافعه سواء كان رسولاً أو ملائكه أو إماماً، إذ يجب فى باب القضاء العمل على أساس موازين القضاء وأحكامه، ومن موازين القضاء وأحكامه أن البيئه للمدعى واليمين على من أنكر).

ونطرح فى الرد عليهم هذين السؤالين:

(١) إذا كان الأمر كذلك فعلى أى أساس قضائى طالب بالبيئه من ذى اليد؟ وأى فقيه مسلم يقول بلزوم إقامه البيئه على ذى اليد؟ وبغض النظر عن الشرع المقدس، فإن من غير المقبول لدى العقلاء أن يقال لذى اليد: أثبت ملكك على ما جعلت يدك عليه بإقامه البيئه!

إذ إن هذا العمل مخالف لأسلوب العقلاء، بل إن من يدعى مالكيه ذى اليد يجب عليه أن يقيم البيئه.

(٢) من موازين القضاء بناء على رأى أكثر الفقهاء حجيه القطع والعلم، فإن حصل لدى القاضى قطع وعلم من أى طريق، عندها يجب عليه أن يعمل طبقاً لهما، وإن اعتبره البعض شرطاً فى حقوق الله فحسب، ولكن البعض الآخر يقول باعتبار شرط علم القاضى فى حقوق الناس بالإضافة إلى حقوق الله.

طبعاً هناك تفاصيل أخرى، بنحو الاجمال، فى نفس موازين القضاء بأن قطع القاضى وعلمه من الأشياء التى يجب على القاضى العمل طبقه ولها حجيه.

ص: ٢٧٢

فلماذا لم يعمل هؤلاء بهذا الميزان؟

بناء على هذا، فإن ما يدعونونه نوع من التكاليفات لما ارتكبه من مخالفه للشرع وما عملوه من مخالفه لموازين القضاء.

هل كان رسول الله مستهيناً بالنسبه إلى بيت المال؟

إن الإشكال الآخر الذى يرد على هؤلاء المدعين يتمثل بـ :- كيف لرسول الله (صلى الله عليه و آله) الذى كان يقول مراراً فيما يتعلق بوصيه الأفراد فى أموالهم الشخصيه مايلى: إذا رأى المسلم فى نفسه آثار الموت فيجب عليه أن يوصى لثلاث يتصرف ورثته فى حق الآخرين الباقي فى أمواله.

فإن لم تكن فدك للزهاء حقاً ألا يقتضى ذلك أن يكون رسول الله (صلى الله عليه و آله) أوصى فيما يتعلق بذلك، لئلا يضيع حق من بيت مال المسلمين؟!

وهل يعتبر الخليفه الأول نفسه مقدماً على رسول الله (صلى الله عليه و آله) فى إحقاق حقوق المسلمين حتى يوضح بنفسه وضع فدك؟ وهل ترك رسول الله (صلى الله عليه و آله) واجباً؟

فإن كان فدك بزعمكم الباطل فيئاً للمسلمين، ولم يذكر رسول الله (صلى الله عليه و آله) شيئاً حوله فمعنى ذلك أن رسول الله (صلى الله عليه و آله) قد ترك واجباً؟!

سؤال حول الروايه المجعوله:

إن ما يخطر فى الذهن من سؤال حول روايه (إننا معاشر الأنبياء لا نورث) هو:

لماذا لم يطرح مثل هذا الأمر قبل عصر رسول الله (صلى الله عليه و آله) فى الشرائع الأخرى؟

إن لم يورث الأنبياء، عندها يجب أن يطرح هذا الأمر كذلك فى شريعته عيسى (عليه السلام) وموسى (عليه السلام) والشرائع السابقه كذلك.

ص: ٢٧٣

وما هو مسلّم أنه لم يطرح أحد مثل هذه الروايه قبل أن يختلقها أبو بكر في تلك الحادثه. ويصرّح ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغه مايلي: (أول من ذكر هذه الروايه أبو بكر). وقد صرّح محدّثو العامه بل أكثرهم بذلك. بناء على هذا فإن في هذه الروايه إشكالاً من حيث السند ومن حيث الدلاله.

إشكال آخر على هذه الروايه المجمعوله:

لقد ذكر ابن حجر في كتابه (الصواعق المحرقة) وأحمد بن حنبل في كتاب (المسند) قصه لم تذكر في أى من كتب الشيعة وهو:

اختلف أمير المؤمنين على (عليه السلام) والعباس عمّ النبي حول بعض أموال رسول الله، فقال العباس: هذا السيف والدرع لى لأنى أكبر سنّاً وعم رسول الله، فقال على (عليه السلام): ليس لك نصيب فيهما، ففضى أبو بكر فى هذه الحاله، وأعطى الحقّ لعلّى.

فإن كانت روايه (إنّا معاشر الأنبياء لا نورث) صحيحه فكيف قضى أبو بكر بذلك وحكم؟!؟

حضور فاطمه الزهراء (س) فى مسجد النبي (صلى الله عليه و آله):

بعد محاجّه أمير المؤمنين (عليه السلام) مع أبى بكر وعمر فى مسجد النبي ارتفعت همهمه وصوت وضجيج بين الناس وأقسم الناس فى تلك الحاله أن الحق مع على (عليه السلام)، وبعد ذلك رجع (عليه السلام) إلى منزله.

ومن ثم حضرت الزهراء (س) إلى المسجد وتوجهت إلى قبر أبيها باكيه وتمثلت أبياتاً من الشعر تخاطب فيها رسول الله (صلى الله عليه و آله)، ومن ثم خطبت خطبتها المعروفه.

بعد أن انتهى المجلس ورجع أبو بكر إلى منزله، أرسل شخصاً في طلب عمر، ولما رأى أبو بكر عمر قال له: رأيت ماذا فعل علي في المسجد هذا اليوم؟ والله لو كررها علي

مره أخرى لأفسد علينا حكمننا، فانظر ماذا نفعل به؟ فقال عمر: إن اقتراحي عليك أن تأمر بقتله، فقال أبو بكر: من يقتله؟ فقال عمر: خالد بن الوليد، وكان في قلب خالد حقد شديد على علي (عليه السلام)، فطلب أبو بكر وعمر خالداً، وأخبراه بخطه قتل علي، فقال خالد: أنفذ كل ماتريدونه حتى لو كان قتل علي.

فقالا: لهذا العمل أردناك، واتفقا على أنه عندما يدخل على المسجد للصلاه، يجلس خالد بجانبه وبعد ذلك عندما يسلم أبو بكر تكون تلك إشارة لخالد ليقتل علياً ويضربه بالسيف مباشرة.

ولما سمعت أسماء بنت عميس التي كانت في منزل أبي بكر تلك المؤامرة وعلمت به أرسلت جاريتها إلى منزل علي وفاطمة وقالت لها: اذهبي إلى منزل علي وفاطمة وأبلغيهما السلام وقولي له: (إن الملاء- يأترون بك ليقتلوك فاخرج إنى لك من الناصحين) فقامت تلك الجارية بعملها، وأخبرت علياً برسالة أسماء بنت عميس فأجابها علي: إن الله سوف يحبط هذه المؤامرة ولن يستطيعوا أن يعملوا شيئاً، وقد ورد في بعض الروايات أنه قال: يجب أن أقاتل الناكثين والمارقين والقاسطين وأقتلهم ولم تحن ساعتى بعد.

ومن ثم ذهب علي (عليه السلام) إلى المسجد وصلّى لنفسه خلف أبي بكر، وفي هذا كناية أنه كان في الظاهر يصلّى معهم جماعه، ولكنه كان في الواقع يصلّى فرادى، ولما همّ خالد بن الوليد بسلّ سيفه لقتل علي عند الإشاره المتفقه، وكان أبو بكر يتشهد في

صلاته ندم على ما خطط له، وتذكر شجاعه على وخاف الفتنة وسفك الدماء، وبقي سارحاً في فكره وأطال الصلاة حتى ظنّ الناس أنه سها، عندها بدون إدراك

وبلا إرادته وأثناء الصلاة توجه إلى خالد وقال له: يا خالد! لا تقم بما أمرتك به، ومن ثم قال: السلام عليكم، وسلم للصلاه.

نهايه مؤامره القتل والخروج من الصلاة:

والعجب كل العجب كيف أثرت تلك الانحرافات في الفقه بحيث إن جميع فقهاء الأحناف يقولون بجواز الخروج من الصلاة بكلام آدمي وإن لم يكن قد سلم بعد، مع أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال في الصلاة ما يلي:

(صلوا كما رأيتموني أصلي أولها التكبير وآخرها التسليم).

فتركوا أوامر رسول الله (صلى الله عليه وآله) تبريراً لسلوك أبي بكر وابتدعوا في الشريعة لذلك، وينقل ابن أبي الحديد في (شرح نهج البلاغه) عن معلمه أبي جعفر النقيب أنه سأله: هل ماروى من قصه خالد صحيح أو لا؟ فقال نعم، وقد ذكر جماعه هذا الحديث.

أى إن أستاذ ابن أبي الحديد ومعلمه لم ينفِ تلك القصة، ولكن عندما يُسأل علماء العامه عن قصه خالد يقولون: نعم عمل أبو بكر ذلك، ولكن بما أنه لم يقع القتل، فعند ذلك فلا مجال للإشكال عليه!

بل إنهم يقولون: نعم نحن نقبل بأن أبا بكر وعمر قاما بذلك، ولكن لا إشكال فيما قاما به لأن أبا بكر كان قد اجتهد ومن ثم تنبه إلى خطئه فقال في صلاته: (لا تفعل ما أمرتك) وذكر بعض آخر من علماء السنه مايلي:

(لا- إشكال في فعل أبي بكر وعمر، لأنهما كانا خليفتين يريان أن من يبغى شقّ عصا المسلمين يجب أن يقتل، وبناء على ذلك فلو قام خالد بذلك لم يكن مانع منه)

وذكر في ذيل الرواية ما يلي: إن علياً سأل خالداً: من أمرك بقتلي؟ فأجاب خالد: أمرني أبو بكر أن أضرب عنقك، فقال علي (عليه السلام): وهل كنت لتقوم بذلك؟ فقال: نعم، فأخذ علي بتلابيبه ورماه على الأرض، فاجتمع الناس حولهما فأقسم عمر علي (عليه السلام) برب الكعبة أن لا يقتل خالداً.

وأثناء ذلك أقسم الناس على علي (عليه السلام) بالله وبصاحب القبر أن يخلي سبيله، عند ذلك تركه علي (عليه السلام) وتوجه نحو عمر وأخذ بتلابيبه وقال له: يا ابن الصهاك! لو لم يكن عهد إلى من رسول الله (صلى الله عليه وآله) بأن أسكت مقابل ظلمك لعلمت من أضعف وأقل قوه!

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين.

١. القرآن الكرم.
٢. الشفخ محمد باقر الأبروانى؁ تفسير آيات الأحكام؁ دار كمل؁ البحرىن.
٣. الذهبى؁ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان؁ سىر اعلام النبلاء؁ دار الفكر بىروت.
٤. الطوسى؁ محمد بن الحسن؁ الفهرست.
٥. الطهرانى؁ العلامة الشفخ آغا بزرك؁ الذرىعه إلى تصانىف الشىعه؁ مؤسسه مطبوعاتى اسماعىلىان؁ قم.
٦. العاملى؁ الشفخ محمد بن الحسن الحر؁ تفصىل وسائل الشىعه إلى تحصىل مسائل الشرىعه.
٧. اليزدى؁ سىد محمد كاظم الطباطبائى؁ العروه الوثقى مؤسسه النشر الإسلامى؁ قم؁ ١٤١٩.
٨. الكلىنى؁ محمد بن يعقوب؁ الكافى؁ دار الكتب الإسلامىه؁ طهران؁ ١٤٠٧.
٩. الشفخ محمد رشىد رضا؁ المنار؁ دار إحىاء التراث العربى؁ بىروت؁ ١٤٢٣.
١٠. القرطبى؁ أبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى؁ الجامع لأحكام القرآن؁ بىروت؁ دار إحىاء التراث العربى؁ ١٤٠٥.
١١. الفراهىدى؁ الخلىل بن أحمد؁ العىن؁ باقرى؁ قم؁ ١٤١٤.
١٢. ابن منظور؁ أبى الفضل جمال الدين محمد بن مكرم؁ لسان العرب؁ دار المكئبه الهلال؁ بىروت.
١٣. الفىروز آبادى؁ مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهىم؁ القاموس المحىط؁ دار الكتب العلمىه؁ بىروت؁ ١٤٢٠.
- ١٤.

١٥. الزبيدي، محب الدين أبي فيض السيد محمد مرتضى الواسطي، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤.
١٦. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، دار الهجره، قم، ١٤٠٥.
١٧. ابن فارس، أبي الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة، مكتب الإعلام الإسلامي، قم، ١٤٠٤.
١٨. الفخر الرازي، التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠.
١٩. لويس معلوف، المنجد في اللغة، نشر بلاغت، قم، ١٣٧٣.
٢٠. المصطفوي، حسن، التحقيق في كلمات القرآن الكريم، دار وزارة الإرشاد الإسلامي، طهران، ط ١، ١٣٦٥.
٢١. الآلوسي، شهاب الدين السيد محمود، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي ومؤسسه التاريخ العربي، بيروت، ١٤٢١، ط ١.
٢٢. الشريف الرضي، محمد بن حسين، نهج البلاغه، موعود إسلام، بوشهر، ١٣٨٨.
٢٣. فقه الرضا، مؤسسه آل البيت لإحياء التراث، قم، ١٤٠٦.
٢٤. الطوسي، محمد بن حسن، كتاب الخلاف، مؤسسه النشر الإسلامي، قم، ١٤١٨.
٢٥. الأردبيلي، المولى أحمد، زبده البيان في أحكام القرآن، مؤتمر المقدس الأردبيلي، قم، ١٣٧٥ هجري شمسي.
٢٦. الطوسي، محمد بن الحسن، التبيان، مؤسسه الأعلمی للمطبوعات، بيروت.
٢٧. الكاساني، علاء الدين أبي بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار إحياء التراث العربي ومؤسسه التاريخ العربي، بيروت، ١٤١٧.
- ٢٨.

٢٩. القرطبي، محمد بن أحمد بن رشد، بدايه المجتهد ونهايه المقتصد، منشورات الرضى، قم، ١٤٠٦.
٣٠. زحيلي، وهبه، الفقه المالكي الميسر، دار الكلم الطيب، دمشق، ١٤٢٠.
٣١. الحلبي، الحسن بن يوسف بن مطهر، مختلف الشيعه، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، ١٤١٨.
٣٢. الصدوق، محمد بن على بن الحسين، المقنع، باب الخمس، مؤسسه الإمام الهادى، قم، ١٤١٥.
٣٣. الصدوق، محمد بن على بن الحسين، من لا يحضره الفقيه، دار الأضواء، بيروت، ١٤١٣.
٣٤. الطباطبائى، السيد محمد حسين، الميزان فى تفسير القرآن، مؤسسه الأعلمى للمطبوعات، بيروت، ١٣٩١.
٣٥. المحقق الحلبي، جعفر بن الحسن، شرائع الإسلام فى مسائل الحلال والحرام، دار الهدى للطباعة والنشر، قم، ١٤٠٣.
٣٦. الجزائرى، الشيخ أحمد، قلائد الدرر فى بيان آيات الأحكام بالأثر، مطبعة الآداب، النجف.
٣٧. الطوسى، أبو جعفر محمد بن الحسن، تهذيب الأحكام فى شرح المقنعه، دار الأضواء، بيروت، ١٤١٣.
٣٨. العياشى أبى نصر محمد بن مسعود، كتاب التفسير، المكتبه العلميه الإسلاميه، طهران.
٣٩. الحرانى، أبو محمد محمد بن الحسن بن على بن الحسين، تحف العقول، مؤسسه النشر الإسلامى، ١٤١٤.
٤٠. أحمد بن حنبل، مسند أحمد، دار صادر، بيروت.
٤١. البيهقى، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن على، السنن الكبرى، دار الفكر، بيروت.
- ٤٢.

٤٣. الصدوق، أبو جعفر محمد بن الحسن، كمال الدين وتمام النعمة، دار الحديث، قم، ١٣٨٠ هجرى شمسى.

٤٤. البحرانى، الشيخ يوسف، الحدائق الناضرة فى أحكام العترة الطاهرة، مؤسسه النشر الإسلامى.

٤٥. الخمينى، الإمام روح الله الموسوى، تحرير الوسيله، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، ١٤١٥.

٤٦. الحلى، ابن ادريس، محمد بن منصور بن أحمد، السرائر الحاوى لتحرير الفتاوى، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، ١٤١٠

٤٧. شرح تحرير الوسيله، كتاب الخمس.

٤٨. الصدوق، أبو جعفر محمد بن على بن الحسين بن بابويه القمى، عيون أخبار الرضا، رضا مشهدى، الطبعة الثانيه، قم، ١٣٦٣ هجرى شمسى.

٤٩. النجفى، محمد حسن، جواهر الكلام فى شرح شرائع الإسلام، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، ١٤٢٧.

٥٠. الطوسى، أبو جعفر محمد بن الحسن، المبسوط فى فقه الإماميه، مؤسسه النشر الإسلامى، قم، ١٤٢٢.

٥١. الجصاص، أبو بكر أحمد بن على الرازى، أحكام القرآن، دار إحياء التراث العربى، بيروت، ١٤١٢.

٥٢. الطبرسى، أبو على الفضل بن الحسن، مجمع البيان فى تفسير القرآن، انتشارات ناصر خسرو، طهران.

٥٣. السيورى، أبو عبد الله المقداد بن عبد الله، كنز العرفان فى فقه القرآن، كتاب الخمس، المجمع العالمى للتقريب بين المذاهب الإسلاميه، ١٤١٩.

٥٤. المحقق الأردبيلى، زبده البيان فى براهين أحكام القرآن، كتاب الزكاه، مؤمنين، قم، ١٤٢١.

٥٥.

ص: ٢٨٢

٥٦. الطباطبائي اليزدي، السيد حسين، تفسير آيات الأحكام وفق المذهب الجعفري والمذاهب الأربعة، مكتبة الداوري، قم.
٥٧. الطبرسي، أمين الإسلام أبي علي الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، مؤسسه الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٤١٥.
٥٨. الكاظمي، الفاضل الجواد، مسالك الإفهام إلى آيات الأحكام، مكتبة المرتضوية.
٥٩. الاستر آبادي، محمد بن علي بن ابراهيم، آيات الأحكام، مكتبة المعراجي، طهران.
٦٠. الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت.
٦١. اللكراني، الشيخ محمد الفاضل، تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيله، مركز فقه الأئمة الأطهار، قم، ١٤٢٣.
٦٢. السيد الخوئي، السيد أبو القاسم، المستند في شرح العروه الوثقى، مؤسسه إحياء آثار الإمام الخوئي، قم، ١٤٢١.
٦٣. تفسير أبو السعود.
٦٤. البيضاوي، ناصر الدين أبي سعيد، عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي، تفسير البيضاوي، الأعلمي، بيروت.
٦٥. المعتزلي، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغه.
٦٦. المتقي الهندي، كنز العمال، دار الرساله، بيروت.
٦٧. القمي، أبو الحسن علي بن ابراهيم، تفسير القمي، قم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدّم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

